حاشیه المحصل لشیخ الاسلام الهروی

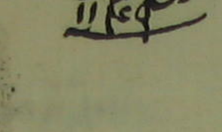

۱۷۸۰

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
V. Carullah cf.
ESKİ KAYIT 1780
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله نحمدك انما اختار الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العبارة ان
المحمود عليه هنا نعمة انشراح الصدر وتنوير القلب وقد قال الله
تعالى لئن شكرتم لازيدنكم لان ديباجة القرآن المجيد موشحة
بغرة التحميد ولان الظاهر ان افتتاح المقال بحمد الملك المتعال
للعمل بموجب الحديث المأثور عن سيد الانام عليه الصلوة والسلام
اعني قوله كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم وروي عنه
عليه السلام ايضا ما شكر الله عبد لم يحمده وانما رجح على الجملة الاسمية
الدالة على الدوام والثبوت الجملة الفعلية المضارعية لانها المفيدة
للاستمرار التجددي المقتضية الى افادة ان نعم الله تعالى والآءه فائضة
من ملك الحضرة على التعاقب بحيث لا تخلو لحظة ولمحة من افاضة نعم وعطية
على البرية واما ايثار صيغة المتكلم مع الغير فلاشارة الى ان حمده تعالى
امر جليل القدر وعظيم الخطر بحيث لا يفي قوة شخص واحد بادائه حقه
او لكمال شفقته على اخوانه من العلماء الراسخين حيث شاركهم في
هذا الحمد ونظيره ما وقع في التشهد حيث قيل السلام علينا وقد
يوجه الاتيان بانه يجعل ما يحمد به من الموارد حامدا كما يجعل ما يقطع به

به قاطعا وانت خبير بان المتبادر من عبارة نحمدك ان نفس الشخص الحامد
داخل ولا يخفى انه يبعد ان يجعل آلة الفعل مشاركا للفاعل في الاخبار
عن الفعل كما يقال نقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع حقيقة
والى آلته وانما حرف الخطاب في نحمدك على اسم الذات اشارة الى انه
بلغ للحامد محرك الاقبال الى جانب المحمود المتعال بحيث حمده تعالى
على وجه المخاطبة والمشاهدة ولما كان الاصل تقديم العامل رجح
هنا تأخير المعمول على تقدير المفيد لاختصاص الحامد به تعالى رمزا الى
ان هذا الاختصاص لوضوحه بمنزلة العيان لا يحتاج الى البيان قوله
يا من انما اورد كلمة يا المستعملة في نداء البعيد تعظيما وتبعيدا للحضرت
المقدسة الالهية عن قرب الحامد المكدر بالكدورات البشرية بقي
ههنا بحث وهو ان صاحب المتوسط ذكر في بحث المنادى انه لم يرد اذن
الشرع في اطلاق المبهمات عليه تعالى والجواب ان الامام المنور
قدس سره اورد في باب الدعاء عند التعال من كتاب الاذكار ادعية
مأثورة مشتملة على قوله يا من احسانه فوق كل احسان يا من لا يعجزه شيء

قوله شرح صدورنا الى الظاهر ان المراد بشرح الصدور وتنوير القلب
هنا واحد على ما قالوا في قوله تعالى افمن شرح الله صدره للاسلام اذ
محل تلخيص البيان هو القلب الحقيقي لا الصدر الذي هو عاؤه ففي العبارة
تفنن ثم المراد بتلخيص البيان خلوص الكلام عن القصور في افهام الافهام
للمرام ولا يخفى انه يجوز حمل البيان والمعاني على العلمين قوله بلوامع

البيان الخ ذكر في قسم الحقيقة من اساس اللغة لمع البرق والصبح
وغيرهما لمعانا فذلك لا يختص بالبرق فتوجيه الكلام على اضافة المشبه به
اى اللوامع بمعنى الكواكب اللآمعة الى المشبه بان يجعل اللام في البيان
للاستغراق او يصدق مبالغة في تشبيه التبيان بجميع اللوامع والظرف
اى من مطالع الخ اما متعلق بالتبيان حال منه او صفة له او على جعل
الاضافة لادنى ملابسة بان يكون اللوامع استعارة مصرحة عن المعاني
المبنية اللائحة من مطالع المباني فالظرف متعلق باللوامع ترشيح للاستعارة
ثم لفظ المباني بالنون المثلثة في النسخة المصححة بتصحيح الشارح
قدس سره والمراد منه القرآن لانه كرر فيه القصص والاحكام او
كرر نزوله وجمع المثنى على صيغة المفعول من التثنية او جمع المثنى الى المفعل
اسم مكان ويجوز ان يكون المباني بالباء الموحدة بعد الميم بمعنى الالفاظ
لازدواج المباني قوله المؤيد دلائل الخ دليل الامر ما يفضي الى العلم
فدلائل اعجازه المعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه السلام لمعارضيه
عن المعارضة والمقابلة بالاتيان بمثل ما اتى به فيها ومعنى تأييدها وتقويتها
باسرار البلاغة ان اعلى المعجزات هو القرآن المعجز بلطائف البلاغة
ودقائقها ويجوز ان يراد بدلائل الاعجاز السور القرآنية وما يليها
فقط ومعنى تأييدها باسرار البلاغة ان امارات الاعجاز في القرآن كثيرة
من الاخبار عن الغيب والاسلوب العجيب وغير ذلك لكن اقواها كمال
البلاغة والفصاحة قوله المحرزين قصبات الخ عادت العرب ان

ان تغرز قصبة في آخر ميدان تسابق الخيل فمن اعدى فرسه
واخذها عد سابقا فالكلام تمثيل حال الآل والاصحاب في السبق
على غيرهم في باب الفصاحة هو البراعة بحال من سبق من الفرسان
ويحتمل الكنية والتخييل والترشيح على ما يظهر بادنى معرفة لقواعد البيان
ثم المضمار بالفارسية جاى اسب تاختن كذا في المقدمة والبراعة
من برع الرجل اذا فاق اقرانه قوله بسعد التفتازاني قد تنقل
عنه قدس سره ان الاولى لسعد التفتازاني باللام وكان وجهه ان الدعاء ههنا
بمعنى التسمية والدعاء بهذا المعنى يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال
الله تعالى ايا ما تدعوا فلهى اسماء تسموه فاصل الكلام المدعو لسعد التفتازاني
بالنصب فزيادة اللام للتقوية واما زيادة الباء فيها فغير شايعة لكن
التسمية قد تتعدى بالباء فيكون الدعاء ههنا في معنى التسمية المتعدية بها
لانا نقول مجئ مصدرين بمعنى لا يستلزم ان يكون تعديتهما على وتيرة واحدة
نعم يمكن ان يعتبر تضمين الدعاء ههنا بمعنى التسمية او الاشتهار قوله
بلطائف فقر الفقر جمع نقرة وهي في الاصل الظهر استعيرت هنا لكن
اللام بصانع عملي شكل فقرة الظهر استعيرت لنكتة الكلام قوله الجم
الغفير اى الجمع العظيم بحيث يستر لكثرته وجه الارض او ما وراءه فان
الجموم الكثرة والغفر الستر قوله عملي بيان معانيه وكشف استاره
انت خبير بان الظاهر ان هذين الضميرين راجعان الى التلخيص بخلاف
سائر الضمائر فانها راجعة الى الشرح تامل قوله وتمدوا اعناق

المسخ على ذلك الكتاب لا يخفى ما في العبارة من الاشارة الى انهم
لو غيروا عبارة الشرح لكان التغيير بعبارة نازلة جدا فان المسخ تبديل
صورة بصورة او دون من الاولى قوله اضرب عنه هذا الخطب صفحا
اى اصرف نفسي عن هذا الامر العظيم فانه شاع استعمال الضرب في الصرف
كما في قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ثم صفحا اما ظرف بمعنى الجانب
او مصدر بمعنى الاعراض فيكون مفعولا مطلقا او مفعولا له لا يقال يرد
على الوجه الثالث ان الصفح والاعراض عين الضرب والصرف فلا يصح
التعليل لانا نقول ذكر المحقق الرضي في قولهم ضربته تاديبا انه ليس
هنا حدثان بل معنى الحقيقة حدث واحد اذ المعنى ادبته بالضرب فالعلة
هنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المضروب لان الشيء لا يكون علة لنفسه
بل هما اثره اى ضربته للتاديب فالعلة هنا ايضا اثر الصفح واما جعله
حالا ففيه انه اذا لم يكن المصدر من انواع ناصبه لا يقع حالا الا فيما
سمع منهم قوله وبطوى الخ الطى خلاف النشر ودون مرامهم بمعنى
قد آم مطلوبهم وقيل الوصول اليه والكشح ما بين الخاصرة الى عظم
الجنب وحصل الكلام الاعراض عن تحصيل مطلوبهم قوله باسرها
اى جميعها فان الاسر القيد الذي يشد به الاسير فاذا ذهب الاسير بقيده
فقد ذهب بجميعه قوله عن آخرها متعلق بمحذوف اى قيدا فشيئا فشيئا
وذلك يستلزم عرفا نشاء القيد عن جميعها فاعتبار انه اسند القيد
الى السماع او لانه قيده بالصدور عن الاخر قبل المعنى عن آخرها الى اولها

لها وفيه ان المناسب دخول الى على الاخر وايضا مقابل الى من دون عن
اللهم الا ان يقال تجيء عن بمعنى من على ما في المغني تأمل قوله قد نضب يقال
نضب الماء نضوبا اى غار في الارض قوله رواده الرواد بالضم المنظر
الحسن قوله بقية آثار السلف حتى ما بقي من فوائدهم وعوائدهم و
يحتمل ان يراد بها من بقي تلامذتهم المقررين لقواعدهم الفن الناشرين لها
بالافادة قوله اوراج الرياح الاوراج جمع درج ودرج الكتاب
طيه يقال ذهب وه اوراج الرياح اى هدر فان اصل المعنى على انه
ذهب وه حال كونه مثل اوراج الرياح او ذهب ذهابا مثل ذهابها
في سرعة الزوال والفناء وعدم البقاء للاثار بالكلية قوله وسالت باعناق
الى الطباع البطاح جمع الابطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى
وقد استعار هنا سيلان السيول الواقعة في الاباطح لذهاب الاحاديث
واثارها ذهابا سريعا لكنه اسنده الى الاباطح دون الاحاديث
ومطايا اشارة الى كثرة الاحاديث بحيث كانه امتلأت الاباطح
منها وادخل الاعناق لان السرعة والبطو في سير المطايا يظهران غالبا
فيها وينبغي ان يعلم ان الباء في قوله باعناق للملابسة وسيجيء مزيد
تحقيق لهذا الكلام في بحث الاستعارة قوله واما الاخذ بالانتهاب
ان حمل اما على مجرد التاكيد من غير تفصيل فالامر ظاهر وان حمل
على التفصيل كما هو الشايع ففيه انه لا بد من قرينة لاما مقابل للمفصل
والجواب انه قد يحذف اما ويؤخذ المقابل للمفصل من مضمون الكلام

باعناق المطايا للملابسة ك

قوله واما الاخذ والانتهاب ك

السابق كما ذكروا في قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية ولا يخفى
ان مضمون قوله علما منه الخ مقابل لهذا المفصل فان حاصل الكلام ان
تقاصر الفهم لا يقتضي اقتصار الشرح وكذا قصد المتحفظين للاخذ والانتهاب
اما الاول فلان مسحن الطباع الخ واما الثاني فلان الاخذ الخ قوله
يرتاح له اللبيب اي العاقل الذي وقع الاخذ من كلامه لا الآخذ
العاطف على ما يظهر من سياق الكلام وسياقه قوله ومثل هذا فليعمل العاملون
الفا وليس بمانع من عمل الفعل فيما قبلها كما ذكروا في قوله تعالى
وربك فكبر من ان الفاء واقعة في غير موقعها لافادة التخصيص
فلا يمنع من العمل اذ المعمول في الحقيقة متاخر قوله وغراما هو الولوع
والحرص قوله وظماء الى الظاء العطش والهواجر جمع هاجرة هي
نصف النهار عند اشتداد الحر والاداء بالضم حر العطش قوله
ولعل الغاية الخ قيل الاولى ترك الواو ليكون قوله ثانيا بمعنى صارفا
حالا من فاعل انتصب لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا
الاول من اسماء العدد فاضافته المصدر المحذوف اي انتصابا ثانيا
او ظرف وثانيا الثاني لا يصلح لشيء منهما والجواب ان يقال
الثاني الاول ايضا حال فانه صرح المحقق الرضي بانه اذا كان بمعنى
التصيير اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر والمعنى هنا جاعلا للشرح
اثنين فقوله ثانيا الثاني حال آخر معطوف على الاولى مبين لها
ويجوز ان يجعل ثانيا الثاني ايضا مضافة المصدر على طريقة الاسناد

والمجاز قوله جمود القريحة بالجيم معناه ظاهر القريحة اول ما يستنبط
من البئر ثم استعيرت لما يستنبط من العلم لان كلا منهما سبب للحيوة
الا انها في الاول جسمانية وفي الثاني روحانية ثم استعيرت
لمحل العلم والصر بالكسر البرد الشديد ففي جمع تلك الالفاظ تشبيه قوله
جمود القطنة الخ الجمود بالجار المجة سكون لهب النار والقطنة في الاصل
الفهم والمراد بها الذهن والصر البرد العاصف قوله اجوب
كل اغبر الجواب القطع الاغبر ذو الغبرة قوله قاتم الارجاء مظلم
الاطراف قوله قوضت عنه خيام الاحتشام هكذا في النسخة المصححة
بتصحيح قدس سره التقويض بالقاف نقض البناء من غير هدم وانما
اضاف الخيام الى الاحتشام بمعنى انها مفروضة عليه لاجل الاتمام
وقد وجدني بعض النسخ قوضت عنه خيامه بلا احتشام وانما جعل
التقويض مسببا عن الاحتشام باعتبار ان الشرح كان قبله مستورا
تحت خيام الاحتشام والاستتار فاذا حصل الاتمام تجلى وظهر في نظر
الطالبين قوله خرائده جمع خريدة وهي الحسنة التي من النساء لم يمسها
كناية عن الدقائق قوله التمام وهو ما كان على القدر من النصاب
قوله ووضعت كنوز الخ فرايد الدرر كبارها والتمام بضم التاء
نبت ضعيف ربما يشد به فرجة البيوت وثقبها فالمقصود من الكلام
انه قد وقع تنقيح المرام من الشرح بحيث يسهل على الطالبين الوصول اليه
قوله مدين المآرب مدين قرية شعيب عليه السلام والمراد بها موضع

اجتماع المآرب والمطالب قوله ورد سياسته الى هنا الكناية
عن تكثير الامن والرفاهية التي كانت مفقودة قبل زمانه بين الرعية
فان الغراء بكسر الغين النوم القليل او حدة السيف والجفن
يحتمل عند السيف ايضاً قوله وقع باقلام الخطيات الى الخطوة
بالفتح سهم صغير قدر ذراع واذا لم يكن فيه نصل خطية بالتصغير
وجمعها خطيات والصفايح السيوف بالعراض فالكلام اشارة
الى تسكين الفتنة بكثرة الجهاد قوله صناديد هي جمع صنديد بالكسر السيد
الشجاع قوله ظل الله انما سمي السلطان بذلك لان ظل الشيء ما يناسب
ويحكى عنه في الجملة وكما ان سلسلة الممكنات [redacted] مرتبطة
بوجود الحق تعالى وتقدس كذلك ينتظم مملكة او بلدة بالسلطان
اولان السلطان امان من حوادث الزمان كما ان الظل ملجأ من حرارة
الشمس قوله ظلم الظلم الاول جمع ظلمة قوله سعادة الاقبال جمع قبيل
وهو في الاصل لملك اليمن فالمراد به مطلق الملك قوله معتول اي ملجأ
وكذلك المثوى قال المصنف رحمه الله الحمد لله اعلم ان هذا الاخبار عن
الحمد اما باعتبار ان يجعل لانشاء الحمد كما ان صيغ العقود اخبار
في الاصل ثم جعلت انشاءا او باعتبار ان ذلك الاخبار متضمن
لذلك الحمل على وجه الاجمال ويجوز ان يراد بالحمد المحمود عليه مجازاً
او المحمود به بل هو الاولى اذ لا نزاع في لزومه فافهم قوله هو الثناء
اي الذكر بالخير قوله باللسان صرح بذلك تنصيصاً على مقابلة الشكر

الشكر ليظهر التفريع لبيان النسبة بين الحمد والشكر وقد كتب بخط قدس
سره في حاشيته هذا الشرح ليس قيد اللسان مستدركا محضا بل احتراز
عما لا يكون باللسان سواء كان اطلاق الثناء عليه حقيقة او مجازاً
لا يقال خرج عن التعريف حمد الله تعالى وثناؤه على نفسه لانه ليس
باللسان لانا نقول المقصود تعريف حمد العباد او نقول قد عبر
بكونه باللسان عن كونه قولاً نظراً الى ان الغالب في القول ان يكون
بجارحة اللسان كذا قيل وفيه ان قول الله تعالى اكثر لقول الله
ما نفدت كلمات الله الا ان يدعى ذلك في القول لحمدي وجه العلاقة
محل تأمل قوله على قصد التعظيم فيه ان الظاهر اعتبار التعريف بحسب
الاصطلاح اللغة ولم يعتبر في الحمد اللغوي التعظيم الظاهري فضلاً عن
قصد التعظيم الا ترى ان تفسير الحمد في كتب اللغة بالفارسية
مستودن وان اعتبر التعريف على العرف فاعتبار التعظيم ايضاً
فيه ممنوع فان حمد السلاطين والاكابر بعد حمدا بحسب العرف
وان لم يكن للحامد تعظيم ظاهراً او باطناً نعم اذا صدر منه التحقير
بوجه ما لم يعد حمداً بل استهزاء وسخرية ويمكن ان يقال المتبادر
عرفاً من قولهم مستودن قصد التعظيم او يقال المقصود بالتعريف
الحمد المعتد به وقد قال صاحب الكشاف انما يعتد بالحمد اذا واطأ
القلب واللا فهو كذب واستهزاء او يقال ان اتفاق اهل اللغة
من علماء العرب وغيرهم على ان الحمد لله تعالى يفيد الاستغراق

النقل

العرب

او حصر الحمد دليل على اعتبار التعظيم في الحمد فتعريف كتب اللغة
تعريف بالاعم بقي امر آخر هو انه يعتبر في الحمد كون المحمود عليه
جميلا كما ذكره المطول ففي التعريف ههنا قصور الا ان يقال
التعريف بالاعم شايع عند الادباء والجواب ان الجميل في الواقع
ليس بشرط بل يكفي كونه جميلا في اعتقاد الحامد او في نظر المحمود
لكن على زعم الحامد فاعتبار قصد التعظيم يستلزم كون
المحمود عليه جميلا وقد ينبغي ان يعلم ان التعريف بذلك
لا يصفو بالكلية ان اشترط المساواة في التعريف
فان الجميل عليه يلزم ان يكون اختياريا وفي التعريف
ههنا لاشعار بذلك اصلا الا انه يشكل عليهم ما نقل
في التفسير وغيره من التفاسير المعتبرة انه قد وقع الحمد على
صفات الله تع وللشكنانه لا مجال لاعتبار الاختيار في بعض
الصفات كالحيوان والصفات السلبية سواء استلزم
الاختيار في المحدوث او لا والاتصاف بان اعتبار
الاختيار في المحمود عليه بحسب حقيقة اللغة غير ظاهر ولا مسلم
ولا دليل عليه وكذا اطلاق اهل اللغة الحمد على الثناء على صفات
تع وللشكال جواب يطلب من حواشينا على الكشاف
والمطول قوله قول سواء تعلق الخ الفعل في تاويل المصدر
مبتداء خبره سواء والفعل في المعطوف ايضا مقدر وكلمة

او بمعنى الواو كما تقتضيه معنى الاستواء وسواء في معنى مستوفى
مستو تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها ثم الضمير في تعلقه راجع الى
الحمد بل الى الثناء قوله الشكر فعل المراد بالفعل الامر والا ان يقال
كما هو على اصطلاح اللغة قوله ينبئ الخ المراد بالانباء الدلالة بمعنى
كون المنبئ بحيث لو علم عرف المنبأ عنه فعلى هذا يجوز ان يكون
الشكر الجنانى اعنى الاعتقاد منبأ عن التعظيم واما الاطلاع على
الاعتقاد يجوز ان يكون من غير ان ذكر كالالهام ويحتمل ان يقع
بقول او فعل منه فعلى الاول شكر واحد وعلى الثاني شكران
احدهما ينبئ عن الآخر وكلاهما ينبئان عن التعظيم لا يقال المراد
بالتعظيم التبجيل عند الشكر لانا نقول الشكر لا يجب نفس الامر فاعتقاد العظمة
هو الشكر الجنانى لانا نقول الشكر الجنانى اعتقاد المنعم بصفات
الكمال فعلى هذا يتصور انباء الشكر الجنانى بمعنى الدلالة
بالنسبة الى الشاكر ايضا لكن كلامه قدس سره في حاشية النسخ
يدل على انه بالنظر الى غيره فقط قوله فمورد الحمد الاظهر فمصداق الحمد
لان المراد بالمورد ما ورد عنه لا ما ورد عليه لكن في اختياره المورد
اشارة الى ان الحمد كانه صدر من القلب فورد على اللسان قوله
والشكر بالعكس اى مخالف للحمد باعتبار انه اعم منه نظرا
لا المورد واخص منه نظرا الى المتعلق فالعكس محمول على المعنى
العرفي اذ المخالف عكس بحسب العرف قوله اسم للذات

الخ ليس هذا تعريفا بل بيانا للموضوع له فلا انتقاض بالالفاظ
المترادفة في اللغات الفارسية وغيرها ثم ذكر الوصفين ليس باعتبار
انهما داخلان في الموضوع له بل للاشارة الى استجماع الذات لجميع
صفات الكمال اما الاشارة في الوصف الثاني فظاهر واما في الاول
فلان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات والاولى
يقال ان تخصيص الاول لكونه اكمل الصفات واشهرها
اختصاصا بجنابه تع وتخصيص الثاني لبيان سبب حصر الجنس
المستفاد من الحمد لله قوله والعدول الى الجملة الاسمية فيه اشارة
الى انه الاصل الجملة الفعلية لكون الحمد من المصادر والاحداث
المتعلقة لمحالها والشايع في بيان النسب والمتعلقات
هو الافعال مع ان هذا المصدر تما يكثر استعماله منصوبا بافعال
مضمرة قوله للدلالة على الدوام والثبات اعلم انه ذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انه لا دلالة لقولنا زيد منطلق على اكثر
من ثبوت الانطلاق لزيد ويمكن ان يوفق بين الكلامين بان مجرد
الجملة الاسمية لا تدل على الدوام والثبوت لكنها مع انضمام
العدول او غيره يمكن ان يفيد لها هذا المفهوم في كلامه قدس سره
في شرح المفتاح والظاهر عندي ان كلام الكشاف واضح
على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا ان المنافقين اخبروا عن ايمانهم
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث لرواج الحدوث دون الثبات

منهم وعن كفرهم بالجملة الاسمية المفيد للثبوت فان دوام ذلك
راسخ فيهم وقال صاحب المفتاح في الحالة المقتضية لذكر المسند انه
قد يذكر لتعين كونه ظرفا فيحتمل الثبوت والتجدد بحسب التقدير بن فانظر
انهما جعلا الاصل في الاسمية الثبوت فانهما اعتبرا ذلك فائدتهما
على وجه الاطلاق بلا تقييد فالاسمية التي خبرها جامد مفيدة للثبوت
والتي خبرها ظرف متحمل لهما فانه ان قدر الفعل فالتجدد والا فالثبوت
ومما يؤيد ما ذكرنا انهم جعلوا تحية ابراهيم عليه السلام المؤداة بالجملة
الاسمية احسن من التحية المؤداة بالجملة الفعلية لدلالتها على الدوام
والثبات ويؤيد ايضا ما علل به جواز ترك الواو في الجملة الاسمية
اذا وقعت حالا وبهذا التقدير اندفع اشكال آخر هو ان الفعلية
مفيدة للتجدد والظرفية اختصار لها فلا يكون مثل الحمد لله للثبوت
قوله وتقديم الحمد الخ لا يقال ان الاهتمام باسم الله تع ذاتي والاهتمام
بالحمد عارضي فالاول ان لم يتقدم في الاعتبار على الثاني فالتساوي
لازم بالضرورة اذ البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان
بواسطة الاهتمام الذاتي او العرضي لا ما نقول يرجح كل منهما
بقصد المتكلم الا ترى انه قد قدم بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ الله
وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما قد يحذف لفظ المسند اليه
للاختصار وقد يذكر لكونه الاصل والمقتضى للعدول بقي امر آخر

وهو ان مقام الحمد لا يقتضي تقديم لفظ لان تحصيل معنى الحمد والثناء
لله تعالى لا يتم الا بمجموع المبتداء والخبر فيقتضي تقديم المجموع على اسواه
والجواب ان لفظ الحمد فرق بين اللفظين انسب بالتقديم نظرا الى
هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى قوله اى على انعامه جعل المصدر
لان الحمد على الانعام اكثر من الحمد على النعمة اذ الحمد على الاول بلا واسطة
وعلى الثاني بواسطة انه اشار الانعام لا يقال قد وقع في القرآن الشكر
على نفس النعمة كقوله تعالى واشكروا نعمتي لانا نقول فيه تجوز مع
ان المفهوم من الكشاف ان النعمة تجيء بمعنى الانعام قوله ايهاما لقصور
الخ لا يخفى ان التعرض للمنعم به ممكن بان يذكر كله مفصلا او مجملا
او بعضه على احد الوجهين ولا شك ان الاول من التعرض اتم
يقصر العبارة عنه حقيقة لا ايهاما كما في القسم الثاني منه فاذا
اريد بالكلام ههنا تعليل ترك التعرض الاول فالايهام
باعتبار ان ترك هذا التعرض ليس بنص في افادة قصور العبارة
لجواز ان يكون لنكتة اخرى وان اريد تعليل ترك التعرض الثاني
فالايهام باعتبار ان القصور ليس بحقيقي بل توهم عبارته
ههنا للتعليل قاصرة اذ التعليل بقوله ليلا يتوهم اختصاصه
الى آخره مخصوص بالقسمين الاخيرين من التعرض ويمكن ان يقال
لم يتعرض قدس سره هناك لترك التعرض الاجمالي الكلي لان ما انعم

فالمعنى على هذا انه ترك التعرض ليوهم ان نكتة الترك قصور العبارة عنادك

والمعنى على هذا انه ترك التعرض ليوهم قصور العبارة مع انها في الواقع غير قاصرة عنادك

في تاويل انعام الله تعالى والمصدر المضاف مفيد للعموم وذكر
الانعام في قوة المنعم به اجمالا لا يقال يبقى امر آخر هو انه وقع التعرض
لبعض المنعم به تفصيلا حيث قال وعلم من البيان ان نقول المقصود
من التعليل هنا حذف المنعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام
قوله رعاية لبراعة الاستهلال اى في الاصل تفوق الابتداء لكنه
سمي بها في الاصطلاح ما هو سبب للتفوق اى كون الابتداء
كذلك مناسبا للمقصود ثم ان رعاية البراعة ههنا باعتبار
ان علم المعاني والبيان متعلق بالبيان اى النطق الفصيح المعرب
ولقائل ان يقال ان رعاية البراعة تحصل بمجرد ذكر البيان سواء
لوحظ كونه خاصا بعد عام اولا وسواء كان هناك عطف
اولا فلا يصح تعليل عطف علم بالبراعة والجواب انه يعتبر
اولا عطف قوله وتنبيها على رعاية ثم يجعل المجموع علة ولا شك ان
حصول المجموع يقتضي ملاحظة كونه عطف خاص على عام تقوى التنبيه
ايضا لا يحتاج الى العطف فانه يقع الاشارة الى فضيلة البيان
بمجرد انه يجعل محمودا عليه كما انه يقع التنبيه عليها في الاية الكريمة
بمجرد ذكره عند تعداد النعم حيث قيل وعلم الانسان ما لم يعلم ويمكن ان يقال
العطف يدل على زيادة الفضيلة لانه يشير الى ان المعطوف صار بمنزلة
جنس آخر قوله ما لم يعلم لا حاجة اليه ونقل عنه قدس سره ان المراد بما لم يعلم

بقوتنا واجتهادنا وفيه ان جميع العلوم كذلك لايحصل بدون
الهام الله تع وخلقه الا ان يقال انه يطلق في العرف على علم يسهل
الماخذ انه مقدور للاجتهاد العباد قوله قدم رعاية للسجع لايقال
يمكن الرعاية بان يقال وما لم نعلم من البيان علم لانا نقول المراد انه قدم
بعد ذكر العامل اي علم البيان على المبين رعاية للسجع قوله بتبيينه
من يخاطب به اي يعلمه المخاطبون بتبيانا ظاهرا بلا اخلال صعوبة
في فهم المعاني وانت خبير بان ذلك لا يظهر في جميع القرآن سيما
المتشابهات خصوصا على راي من قال لا يعلم تاويله الا الله ويمكن
ان يقال المفهوم من الكشاف فان المراد بذلك كونه بحيث يعلم
المخاطب مواضع فصله والحذف والاضمار والعطف وتركه
الى غير ذلك من اوصاف الالفاظ الموجبة لبلاغتها قوله
بدليل اهيل فان ذلك لانه لم يسمع اصلا اويل وسمع اهيل فالاولى
اصل المال الاهل ليسمع اويل في الجملة لانه مما يصغر ولقائل
ان يقول اختصاصه باولي الخطر والشرف منعه عن التصغير والجواب
ان المعتبر فيه الشرف باعتبار المضاف اليه دون ذاتهم قال قدس سره
في شرح الكشاف جرى في الاول تخصيصا حيث لا يضاف
الا البلاد ولا يضاف الا الى من له خطر في الدين او في الدنيا
والعلم فالتحقير باعتبار لا ينافي الخطر باعتبار آخر مع ان الخطر
والشرف يتفاوت مراتبه بحسب الاضافات قوله وصحابته

الصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قوله جمع خير
بالتشديد في الاصل وفي الحال فلا يرد ان الاخيار يجوز ان يكون
جمع خير مخفف خير على ما فهم من الكشاف بل نقول هو في الحقيقة على
التقديرين جمع خير بالتشديد لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها
نعم خير اذا كان اسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع بقي انه يجوز ان يكون
جمع خير اسما بمعنى نيك بالفارسية قوله بعد الحمد فيه اشارة
الى ان الظرف معمول لاما لكونه من متعلقات الشرط معنى وقد
اختار قدس سره في بحث متعلقات الفعل في الشرح ان الواسطة
بين اما والفاء من معمولات الجزاء مطلقا وكانه اختار قدس سره
ذلك هنا واشارة الى جواز اعمال اما في الظرف على ما نقل بعض
النحاة عنهم مع ان في ذلك الاعمال رمزا الى انه ينبغي ان يكون
كل شيء بعد الحمد واعلم ان المناسب ان يجعل اما هنا لمجرد
الفصل لا التاكيد ووقوع الجزاء فانه غير مقصود قوله فحين تضمنت
الخ هذا على ضرب من المسامحة كما يقال معنى من الابتدائية قوله
لزمتها الفاء على الغالب الا انه قد يحذف قليلا في الضرورة
او عند تقدير القول في الجزاء قوله ولصوق الاسم لفظا
او تقديرا على ما جعل صاحب الكشاف لفظ المتوفى مقدرا بعدا ما
في قوله تع فاما ان كان من المقربين الاية واختاره صاحب اللباب

لكن المحقق الرضي وصاحب المغني جوزا ان لا يقع بعد اما
قوله اقامة اللازم مقام الخ ان اريد بذلك جعل اللازم في موضع
الملزوم على ما هو الظاهر فبيانه المراد ان الفاء تقيم موضع الشرط
اعني قبل جميع اجزاء الجزاء بل في خلالها لغرض الفصل بين اما
والفاء فكانها واقعة في صدرها تقديرا وكذا لم يقم الاسمية مقام
المبتدا بل القيم مقامه اما لكنها لما التزم بصوق الاسم
باما فكان اللازم واقع موقع الملزوم وفيه بحث لان النظر
معمول لاما لا من اجزاء الجزاء على ما اختاره قدس سره ههنا
فالفاء في صدر الجزاء فالوجه ان يراد بالاقامة جعل وجود اللازم
بمنزلة وجود الملزوم في الجملة فالمقصود ظاهر واما بيان
ان الفاء اثر في الجملة فهو ان اثار المبتدا وعلاماته كثيرة من الاسمية
والخبر والجملة بينهما فصوق الاسم بمنزلة وجود اثر في الجملة وكذا
علامات الشرط متعددة من جملتها الشرط والفاء والجزاء
فلزوم الفاء لها في الجملة قوله علم البلاغة لتبيين المتعين على
العالمية بل المراد به علم له زيادة تعلق بالبلاغة فلا يلزم من عطف
وتوابعها على البلاغة العطف على جزء العلم ولا من رجع الضمير
في توابعها رجوعه الى جزء الكلمة قوله فيكون من ادق
العلوم الخ تفريع على ما تقدم بواسطة مقدمة مسلمة هي ان
دقايق العربية من جملة ادق الدقايق ولا حاجة الى ضم

المقدمة الادعائية الغير الحقة اعني ان دقايقها ادق
الدقايق وذلك لان المدعى كون علم البلاغة وتوابعها من ادق
العلوم قوله به يعرف ان القرآن معجز الخ اي به يعرف على التفصيل
والتحقيق انه مشتمل على الخواص الخارجة عن قدرة المخلوق
فيعرف انه معجز اعجاز الكونه في نهاية درجات البلاغة واما
ما ذكر في كتب الكلام من انه معجز فعلى وجه الاجمال ومبدا علام
لما هي مسئلة كلامية من اثبات النبوة لسيدنا محمد عليه الصلوة والسلام
قوله فيكون من اجل الخ فالتعليل على اللف والنشر الغير المرتب
اذ كل من العلتين يكون دليلا على كل من الاجلية والادقية
قوله واثبات الاستاذ الخ هذا مبني على ما هو العرف
من اختصاص الستر بالمحسوس والا فالستر يطلق لغة على المعنوي
ايضا قوله هو رتبة المعاني المراد بترتب المعاني ان يورد كل
معنى على الوجه الذي يليق به بان يلاحظ مثلا المسند قبل
المسند اليه عند ارادة الحصر ويعاد المسند اليه مقدما عند
عدمها قوله متناسقة الدلالة الظاهر ان المراد بالتناسق
الخلو عن التقييد المعنوي فيشكل بالمتشابهات والاظهر ان يحمل
على كون الدلالات مطابقة لمقتضيات الاحوال على ما يستفاد
من شرح المفتاح قوله من مفتاح صفة للقسم الثالث على جعل
التعريف في القسم لفظيا او تجويز ان يقدر عامل الظرف

معرفة او حال فاسم كان على ما جوزه صاحب الكشاف قوله من الكتب
المشهورة لا يخفى ان القسم الثالث كتاب لغة مع انه
كثيرا ما يفرد بالتدوين فيكون كتابا عرفا ايضا قوله هو وضع
كل شئ الخ غاية التوجيه لهذا الكلام ان يجعل الضمير الراجع
الى شئ منكر معرفة واضافة المرتبة للعهد الخارجي اى وضع
كل فرد من المرتبة التي يليق بهذا الفرد الموضوع فيها قوله انها
تحرير الخ ينبغي ان يراد بالتمام القرب اليه تجوزا فلا يرد ان
الزيادة في التمام غير متصورة فلا يصح صيغة التفضيل وان تمام
التهذيب لا يجتمع مع وقوع الحشو والتطويل قوله والحق جواز
ذلك الخ ما سبق جواز مذهب الجمهور والحق اختيار مذهب
المحقق الرضي ويؤيده جواز اعمال الضمير الراجع الى الحدث
في الظرف واعمال لفظة القصة فيه باعتبار الاصل وان لم يرد
به هنا معنى مصدر قوله وستعرف الفرق بينهما وهو ان الزائد
متعين في الحشو دون التطويل ولبيت شعري انه لم اقتصر
على ما ذكره ولم يورد الفرق الآتي مع اختصاره بلا حاجة
الى بسط الكلام على ان هذا الفرق هو المناسب ههنا
حيث جعل المص الحشو محتاجا الى التجريد والتطويل قابلا
للاختصار فان الفرق الذي ذكره ههنا شبيه بالعكس قوله
هو كون الكلام الخ ينبغي ان يجعل متنا ولا لضعف التأويل

نظرا الى ان خلاف النحو في الكلام يوجب صعوبة فهم المرام
بالنسبة الى المتتبع لقواعد الاعراب قوله هي حكم كلي الخ اى قضية
كلية مشتملة بالقوة القريبة الى الفعل على احكام ما تحتها ثم
ان الشايع اطلاق الجزئيات على افراد المفهوم الكلي لا على القضايا
التي تحت القضية الكلية بل الشايع اطلاق الفروع عليها
فان حملت الجزئيات على ما هو الظاهر منها يحتاج الى حذف
مضاف ومضاف اليه اى على احكام جزئيات موضوعاتها
وان حملت على الفروع تجوزا على وجه التشبيه فلا حاجة
الى ارتكاب حذف واما طريق استخراج الفروع بان يجعل القاعدة
كبرى لصغرى سهلة الحصول كان يقال مثلا ان زيدا
قايم كلام يلغى الى المنكر وكل كلام كذلك يجب تاكيده فيجب
تاكيده ثم اللام في لينعرف للعاقبة والغاية وفي المقام اشكال
لانه لا يجوز ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا التقدير
للزوم الدور اللهم الا ان يقال سمع من الموثوق فيقال
مثلا التاكيد في جواب المنكر في هذا المثال سمع من الموثوق فيه
وكل ما سمع منه الظاهر انه مستحسن في البلاغة فالتاكيد
مع كل منكر مستحسن تامل قوله فهي اخص من الامثلة باعتبار
الصلوح بمعنى ان كل ما هو شاهد يصلح ان يكون مثالا
من غير عكس كما قالوا ان قصر التعيين اعم بهذا المعنى واعلم

٥ جعلنا الاعمية على هذا الوجه لانه اعتبر في المثال ايضاح
القواعد وفي الشاهد اثباتها فان اريد الايضاح فقط
والاثبات فقط فهما متباينان تباينا كليا وان اريد
الايضاح والاثبات في الجملة فبينهما عموم وخصوص من وجه
لكن المفهوم من الحاشية المنقولة عنه قدس سره ان الاخصية
باعتبار انه اعتبر في الشاهد كونه من كلام الثقة دون المثال
وجعل قيد الايضاح والاثبات خارجين عن مفهومهما
وهذا مع انه يفيد لا يفهم من تقدير الشرح المتن فلا يظهر
التفريع قوله فالاول وقد صحح بالتشديد وهو الغالب
في الفعل اللازم وقد قرئ بالتخفيف وبؤيده ان
صاحب التاج جعل المصدر في الاول بمعنى استطاع والا
بمعنى قصر واحدا وهو في الاول بالتخفيف قطعا لكن صرح
الفقيه ابن دقيق العيد وهو الامام في فقه الشافعية بان
مصدر الا بمعنى قصر بالهمزة بضم الهمزة المقصورة
وتشديد الواو والياء كعتو وعتى قوله قد استعمل
هنا الخ لا يخفى انه يجوز حمل الاول ههنا على حقيقته من غير تجوز
وتضمين على ان يكون جهدا حالا اى مجتهدا او تميزا عن
نسبة التقصير الى الفعل فيكون في المعنى فاعلا مجازيا او منصوبا
بنزع الخافض اى في الجهد والاجتهاد ويجوز ايضا تضمين معنى

التبرى فلا حاجة الى حذف المفعول وكانه اختار قدس سره
ما اختار لانه ابلغ اذ يقع جهدا في موضع النفي اى لم امنعك شيئا
من الاجتهاد مع انه الموافق للاستعمال المشهور من التعدية الى المفعولين
قوله اى المختصر الانسب بقوله واضفت الى فلك ان يرجع الضمير
الى القسم الثالث لكنه نظرا الى ان اسناد الترتيب والتهذيب
الى مجموع المختصر احسن قوله اى اخذا واختيارا لنفس الترتيب
او اخذا للمعاني من الالفاظ المرتبة قوله لما تضمنه معنى لم ابلغ
اى تركت الخ فيه اشارة الى ان تقدير ما ليس قيدا للمنفي لانه
اذا دخل النفي على كلام فيه قيد كان المقصود والمناط انتفي
القيد على ما نقل في الشرح عن الشيخ وقال في الحاشية ان هذا
كلي لا اغلبي ولا شك ان المطلوب ههنا تقييد النفي لا انتفي
القيد لكن بقي ههنا الكلام في انه هل يكفي في الاعمال حرف النفي
وما يستفاد منه على فهم من اماله ابن الحاجب فما ذكره قدس
سره ههنا بيان لاعمال النفي وتقييده وتوضيح لحاصل المعنى او
يجب تاويل النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر لان
المفعول له هو الغرض الحامل على الفعل المعلل واعلم ان المفهوم
من شرح الكشاف انه لا يجب نفي القيد على تقدير ان يدخل النفي
على الكلام المعلل بالقيد وقد كتبنا عبارته في حاشية الشرح
فليتامل قوله ليطابق اسمه الخ اى ليكون اسمه باعتبار المعنى

العلمي مطابقا مناسبا لمعناه الاصلي قوله قدم للمسند اليه قصد الخ
وذلك لانه لا يناسب جعل الواو للعطف لان من مجسنات
الوصل تناسب المعطوفين في المضارعية والماضوية فلا يصلح
جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع المثبت انما يكون
حالا بالضمير لا بالواو ولا يقال يجوز ان يجعل معطوفا على ما سبق
بناء على انه عدل في المعطوف عن الماضوية الى المضارعية لقصد
الاستمرار لانا نقول في التقديم افادة الاستمرار مع الاحتراز عن
تلك المناسبة بين المعطوفين فالمناسب التقديم بقي انه
لا حاجة في افادة المقصود الى زيادة الواو فكان على المصر
ترك الواو وجعل الجملة حالا باعتبار الاشتمال على ضمير
المتكلم الذي هو عين ذي الحال اعني فاعل سميته قوله حال
فان ينفع به انما لم يجعله ظرفا لغوا لئلا يشار الى ان
النفع بمجرد الفضل والكرم لا لامر ذاتي في المختصر او المؤلف
قوله اي محسبي وكافي فالحسب مفرد فما ذكر في الصحاح من
حسبك درهم اي كفاك درهم بيان للمعنى بالمآل قوله على
ما صرح به صاحب المفتاح الى آخره انما احتاج الى ذكر هذا التصريح
لما اشتهر ان المخصوص بالمدح مبتدأ خبره الجملة المتقدمة
او خبر مبتدأ محذوف ووجه التوفيق ان المشهور على
الغالب قوله وعلى كل تقدير الخ فان قيل لم لا يجوز ان يكون

هو حسبي جملة انشائية ايضا وان يعطف عليه بتقدير المبتدأ اي وهو
نعم الوكيل ومعناه وهو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون جملة
اسمية متعلق خبرها جملة فعلية انشائية او ان يعطف على
مجرد حسبي لكن بدون اعتبار يحسبني ويكفيني ويجوز عطف
الجملة التي لها محل من الاعراب على المفردات ويجب اذا روعي
نكتة كما انه عدل هنا الى الجملة الفعلية الدالة على المدح لاعم
مبالغة فيه قلنا جعل الاسمية للانشائية اقل من القليل والانصاف
انهم لا يفهم من قولنا هو نعم الوكيل معنى القول والاستحقاق
والاحسان بل مجرد انشاء المدح وقد ذكر الشيخ الرضي انه يجوز عطف
الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل كما في
قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل اي فلق الاصباح فلا يجوز
نحو مررت برجل طويل ويضرب اذ ليس الاسم بتقدير الفعل
ثم ان الجملة للانشائية لا تدل على المدح من جميع الوجوه بل باعتبار
العنوان الذي عبر به عن الفاعل وما يتعلق به مثلا نعم الوكيل
يدل على المدح باعتبار الوكالة وتوابعها وهذا يستفاد
من قولنا هو جيد الوكالة ايضا لا يقال نعم الوكيل يدل وضعا على
المدح العام بخلاف قولنا جيد الوكالة لانا نقول ذكر في شرح
المفتاح للسيد قدس سره في افادة نعم ذلك انه يدل على خصلة
مطلقة غير معينة بقرينة المقام يحمل على العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح ودفعا

للمحكم فكذلك قولنا جيد الوكيل يحمل عليه الوكالة فى مقام المدح
والمقام الخطابى ثم نقول المناسب على ذكره ان يقال فى المعطوف
عليه اى هو حسبى ايضا بعبارة نعم الحسيب كالمعطوف اى نعم الوكيل
بلا فرق بقى امر هو ان العبارة مشعرة بان عطف الانشاء
على الخبر لا يخلو عن قصور وهنا الامر ليس كذلك لانه يجوز عطفه
عليه فيما اذا كان له محل من الاعراب كما فى هذا الموضع صرح
بذلك صاحب الكشاف فى سورة نوح عم حيث قال لا تزد الظالمين
الظالمين عطف على قوله رب انهم عصونى عن حكاية كلام نوح
ومعناه قال رب انهم عصونى وقال الله تعالى لا تزد الظالمين
الا ضلالا اى قال هذين القولين اقول ذكر صاحب الكشاف
فى بيان الكشاف لحاصل المعنى اشارة الى ان الواو من كلام الله
تع لا من الحكاية وما بعدها من المحكى واما ارتكب هذا التكلف فرارا
عن عطف الانشاء على الخبر ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان المقدر
الاشارة الى دفع ما يتوهم على ما هو المشهور من ان الجملة الانشائية
اذا وقعت خبرا يقيد القول فيكون فى الحقيقة مفردا متعلقه
الجملة فليس المقصود ان عطف الانشاء على الخبر هنا يشتمل على قصور
وصح ما نقل عنه قدس سره فى الحاشية من ان المقصد يتحقق بالخطبة
لا الرد قوله رتب المختصر اى ما هو مقصود فى الجملة فخرج
ثم انه كتب قدس سره فى الحاشية ان الحصر مبنى على ان الامثلة

والشواهد

والشواهد فى قبيل المقاصد نظرا الى كونها من جزئيات القواعد
ولا يخفى ان اعتراضات المصر ايضا ينبغى ان يجعل من المقاصد باعتبار
انها متعلقة بها قوله فى تادية المراد اى فى نفس التادية لا فى
كيفية التادية والافادة كما فى الفن الثانى قوله وهم كما سنبين
حيث نقل عنه قدس سره فى اول الخاتمة عن المصر عبارة دالة
على ان الخاتمة من الفن الثالث وما يؤيد ذلك ان المصر
حصر اجزاء الكتاب فى الفنون الثلثة فى آخر المقدمة ولم يتعرض
الى ذكر الخاتمة قوله بطريق التعريف العهدى الخ لا يخفى انه لم يذكر
شيئا من القواعد فيما سبق ليبين الفن من الفنون بعنوان الفردية
الا انها ذكرت سابقا بعنوان ما يحترز به عن الخطاء فى تادية
المعنى المراد وما يحترز به عن الخطاء فى التعقيد وما يعرف به وجوه
التحسين وهذه الامور معلومة الاتصاف بالعنوان المذكور
القدر كاف ويرد عليه انه لا فائدة فى حمل علم الجنس ويمكن
ان يقال ما كان للحمل فى الفن الثانى والثالث حسنا بعد العهد
اجرى الاول على طريقتهما قوله والمقدمة الخ اعلم ان المقدمة
فى الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت الى الاسمية فاما ان تجعل
اسما للطائفة المتقدمة من الكتاب ثم ينتقل منها على وجه الخفية
او المجاز الى اسم اول كل شئ وتعيين المراد بالاضافة
فيقال مقدمة الكتاب ومقدمة العلم واما ان تنقل من الوصفية

الى اوّل كلّ شئ ويقصد التعيين بها بالاضافة فيقال
كالجيش والكتاب والكلام فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب
بواسطة وعلى الثانى بلا واسطة والى اعتبار الواسطة
ينظر كلام الفايق حيث قال المقدمة الجماعة التى تتقدم الجيش
فى قدم بمعنى تقدم وقد استعيرت لاوّل كلّ شئ فقيل مقدمة
الكتاب ومقدمة الكلام والى اعتبار عدم الواسطة
يميل كلام المغرب حيث قال قدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش
ومقدمة الكتاب واما ابقاء المقدمة على الوصفية واطلاقها
على الامور المذكورة باعتبار معنى التقدم ففيه انه مخالف
لما يتبادر من الفايق وغيره من الكتب وينبغى ان يعلم ان المقدمة
بكسر الدال بحسب الرواية على ما صرح به فى الفايق ويؤيده
الدراية ايضا اذ المتبادر من الكسر الاستحقاق الذاتى
فى التقدم وانما اختاروا اخذها من قدم اللازم دون المتعدى
لان الظاهر ان تضاف الصفات المتعدية الى المفعول
لا الى ما له نوع تعلق به كالكتاب هنا لان المتقدم فى الحقيقة
الصاحب لا الكتاب لفظه قوله يتوقف عليه الخ فيه انه
جعل العلاقة فى شرح المفتاح مقدمة العلم اعم مما يتوقف عليه
تصورا او ذاتا او شروعا قوله ومقدمة الكتاب لطايفة
الخ لا يخفى ان المتبادر من العبارة ان اطلاق مقدمة الكتاب

اصطلاح من القوم لا من صدر الشارح فى مقابلة مقدمة
العلم وقد قال فى شرح المفتاح انها اسم لتلك الطايفة
فاعترض عليه بان القوم يطلقون المقدمة على الالفاظ الدالة
على مقدمة العلم للعلاقة الظاهرة بين اللفظ والمعنى ولا يطلقون
على ما يكون مدلولا لهم من مقدمة العلم فلا يتم كلام الشارح
بمجرد ان لكلّ احد ان يصطلح على ما شاء بان كثيرا من القوم
يطلقون المقدمة على طايفة من الكلام اى المقصود بل على الشارح
ان ينقل من القوم ما يدل على اصطلاح منهم على تسمية المقدمة
بازاء طايفة من الالفاظ الدالة على ما هو اعم من مقدمة العلم
ويمكن ان يقال كلام الفايق والمغرب يدل على ان ذلك
الاطلاق لعلاقة الاولوية لا للعلاقة التى بين اللفظ
والمعنى والاختصاص فى كلامهما مما يدل على مقدمة العلم
ولا شك فى شيوع ذلك الاطلاق فى عبارات المصنفين
كاطلاق مقدمة العلم حتى جعل المغرب ذلك الاطلاق
فى مقابلة مقدمة الجيش واطلاقها حقيقة عرفية عند الاكثر
وكثير من التصانيف مقدمتها اعم مما يدل على مقدمة العلم
تامل قوله وهى فى الاصل تنبئ الخ الاضافة بالنسبة الى المعنى
الاصطلاحى فالمراد بالاصل المعنى اللغوى سواء كان حقيقة
او مجازا والمقصود من الانبا اعم من ان يكون بطريقة المطابقة

او التضمن او الالتزام قوله يوصف بها المفرد الخ الاولى
ان الظاهر ان يوصف المركبات الناقصة ايضا بالفصاحة
وهى خارجة عن ظاهر العبارة فينبغى اعتبار التأويل فى المفردات
فى الكلام فذهب الشارح قدس سره الى الاول نظرا الى انه
شايع اطلاق المفرد على ما يقابل المثنى والمجموع والمضاف
والكلام ولم يعهد مثل ذلك فى لفظ الكلام واختار بعضهم
التأويل فى الثانى بان يراد بالكلام المركب مطلقا
اطلاق الاسم الخاص على العام وهو الحق لانه يلزم ان يكون
تلك المركبات الخالية عما يخل بفصاحة المفرد فصيحة مع
اشتمالها على ما ينافى فصاحة الكلام كضعف التاليف فانه يخل
بفصاحة الكلام ولم يذكر فى المفرد والعدم ذلك اعتبار
خروجها عن الفصاحة بضم كلمة فصيحة معها واشتمل فى ذلك
ضرورتها غير فصيحة باعتبار مجرد الاسناد ههنا
بلا زيادة كلمة او نقصانها هذا وقد اعترض بان المراد ما لا يدل
جزؤه على جزء معناه فيتناول للاعلام المركبة المشتملة
على تفافر الكلمات بل على ضعف التاليف ايضا لان الاعراب
باعتبار المنقول عنه فينبغى ان تكون فصيحة او يزاد فى تعريف
فصاحة المفرد قيد آخر والجواب ان تلك الاعلام مركبات
فى اصطلاح المحققين من النحاة فان المفرد عندهم الملفوظ

تلفظا واحدا بحسب العرف او نظرهم فى اللفظ من حيث الاعراب
والبناء وكل علم مركب مشتمل على اعراب لكنه مفردات فى اصطلاح
المنطقى فان نظره فى المعانى اصالة وهذا التعريف للمفرد باصطلاحهم
والى هذا التحقيق اشارة فى حاشية المطالع قوله ومن تنبهى
عن الوصول الخ انما ترك ههنا قيد فى الاصل اذ معناه متحد
لغة واصطلاحا فانه قال العلامة فى ديباجة شرحه على المفتاح
البلاغة فى الاصل مصدر بلغ الرجل اذا صار بليغا وهو
ان يبلغ الرجل بعبارته كنهه مراده مع ايجاز بلا اخلال او اطالة
من غير ملال وقيل هو اسم جامع لحسن اللفظ فى صحة المعنى والصحيح
ما ذكره المصنف وهو ان البلاغة بلوغ المتكلم فى تادية المعانى الى
آخر تعريف المفتاح قوله اذ الم يسمع كلمة بليغة اعترض
عليه بان ذلك احص من المدعى اذ المفرد على توجيهه قدس سره
يتناول المركبات الناقصة ايضا والقول باشتمال الكلمة
عليها بعيد جدا والجواب ان الكلمة ايضا قد تجعل متناولة لها
ايضا على ما يفهم من اول القسم الثانى من المفتاح قوله لان ذلك
انما هو الخ لا دليل على انحصار علة البلاغة عليهما لا فى كلام العرب
ولا فى كلام الادباء والمصنفين ايضا قوله فى امر يعمهما الخ يصلح
للتعريف بحيث يمتاز كل منهما عما سواه والا فلا شك فى وجود
المفهومات العامة قوله كما قسم ابن الحاجب المستثنى

الخ وقد اورد على ذلك بان القسمين مشتركان
في حقيقة واحدة اعني المذكور بعد الواو اخواتها فافهم
قوله فالفصاحة في المفرد النطق اما صفة بتقدير العامل
المعرف على ما يفهم جوازه من كلامه قدس سره في بحث تركن
المسند في شرح المفتاح او بتقديره منكرا نظرا الى ان
اللام في الفصاحة للجنس والمعرف بلام الجنس مطلقا في حكم
النكرة على ما ذكره في شرح المفتاح واما ظرف لغو بمعنى النسبة التي
يشتمل عليها الجملة واما حال على ما جوزه بعض النحاة من مجيء الحال
عن المبتدا وان قيل لا ينبغي التقييد بها والحال مقيدة للعامل
على الاطلاق قد صرح بذلك المحقق الرضي قلنا الاولى جعله صفة
قلنا اطلاق التقييد فيما اذا جعل العامل في الحال الابتداء غير
مسلم ولو سلم فنزول الصفة الى الحال بحسب التقييد فان التخصيص
الذكري لشئ يفيد نفي الحكم عما عداه في المحاورات والخطابيات
كما سيجئ في بحث الاستتباع من الفن الثالث قوله وتفسير الفصاحة
بالخلوص الخ وذلك لما نقل عنه قدس سره في حاشية المطول
ان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص
عدميا فلا يصح ان يقال ان الفصاحة هي الخلوص والاصح
ان يقال ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة
وادعاء كونها نفس الخلوص لا يقال يمتنع التعريف بالمباين

ودعوى الادعاء وقصد المبالغة مما لا يلتفت اليه في التعريفات
لانا نقول الادباء كثيرا ما يتسامحون ويكتفون بمجرد ان تصور المعرف
يستلزم تصور المعرف يعتبرون قصد المبالغة والادعاء في التعريفات
وامتناع التعريف بالمباين اصطلاح المنطقيين نعم يرد عليه ان الظ
ان المراد بالوجودي ههنا ما لا يكون العدم داخلا في مفهومه وبالعدمي
ما يدخل العدم في مفهومه ويصح حمل احدهما على الآخر كما يقال
البياض اسود ويؤيد ذلك اثبات القوم القضايا المعدولة
وانما امتنع التعريف ههنا لو كانت الفصاحة موجودة والخلوص
معدوما او الفصاحة وجوديا والخلوص عدميا تامل قوله يوجب
ثقلها الثقل على وزن الصغر خلاف الخفة مصدر ثقل الشئ
بالضم والثقل بكسر الثاء وسكون القاف احد الاثقال معنا
بالفارسية كراني على ما في المهذب والمعنى الاول انسب لفظا باعتبار
عطف لفظ العسر لكن المعنى الثاني اولى معنى بحسب المقام قوله وبالضمير
عايد الى الفرع المذكور في البيت السابق اعني فرع يزين المتن
اسود فاحم اثبت كقنو النخلة المتعثكل فيكون اضافة
العذابر الى الفرع من قبيل اضافة الجزئي الى الكلي او الجزء الى الكل
اذ الفرع الشعر مطلقا على ما في المهذب او الشعر التام
كما في الصحاح والاثيث الكثير والقنو بالكسر من النخلة بمنزلة العنقود
من العنب والعثكول بالضم وهو العثكال بالكسر عليه البسر

ثم عيد ان القنو و نعشكل القنوا ى كثير عثكوله وقيد بحبى العثكول
بعنى القنوا يضا ففى الكلام مبالغة بليغة واعلم انه جعل فى القابس
والمهذب الغدير مطلق الشعر لنسأ فعلى المناسب
ان يجعل ضمير غدايره راجعا الى الحبيبة بتاويل المذكور ويؤيد
ذلك انه روى ان المعهود فى نسأ العرب شد مجموع الشعر
وسط الرأس وجعل قطعة كالرمانة ثم تغيبها تحت المثنى
والمرسل قوله من الحروف المهموسة الرخوة الحروف المهموسة
حروف هذا التركيب اعنى ستشحثك خصفه الشخص بالشين
والهاء المهملة الالحاح فى المسئلة وخصفه بالخاء المعجمة والصاد
المهملة اسم امرأة والمجهورة ما عدا حروف ذلك التركيب
والشديدة حروف قولك اجدك قطبت اخاك رجت
الشراب بالمأ والرخوة ما عداها وعداما فى قولك لم يرد عنا
ومهده الحروف بين الشديدة والرخوة قوله وفيه نظر
لان الخ واجيب بان الزاء المعجمة من المجهورة الرخوة
والكل وصف دخل بخلاف الراء المهملة التى من المجهورة التى
بين الشديدة والرخوة وانت خبير بان وصف الزاء
المعجمة ح بصفة الزاء المشتركة دون المختصة لعود قوله على
ان هذا القايل الخ فالقول بوجود كلمات غير فصيحة فى كلام
فصيح افد بنأ على قوله لان فصاحة الكلمات شرط فى فصاحة الكلام

قطعا وقد دخل المركبات الناقصة والتامة معا فى الكلام بخلاف
من فسر الكلام بالمركب التام فانه يوجد خلاف فصيح فى الجملة اعنى
المركب الناقص بدون اشتراط فصاحة الكلمات قوله والعياض
على الكلام الخ يعنى ان هذا القايل قاس وقوع الكلمة الغير الفصيحة
فى كلام فصيح على وقوع الكلمة الغير العربية فى القران الذى
هو عربى لان كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وذلك
القياس فاسد لان الكلمات الغير العربية التى قيل انها رومية
او فارسية او هندية كالقسطاس والسجيل والمشكات
عربية على توافق اللغتين ولو سلم فالضمير فى انا انزلناه
راجع الى السورة واطلاق القران على البعض شايع ولو سلم
فلا نسلم ان عربيته باعتبار اغلب الاجزاء كما فى زعم هذا القايل
بل باعتبار الاسلوب ولو سلم فالقياس ممنوع الفارق
لانه اشترط فى فصاحة الكلام فصاحة الكلمة ولم يشترط
عربية الجزء فى عربية الكل لانه يكفى كون الاكثر على لغة العرب
فى نسبة المجموع اليهم واعترض على ذلك انه يشترط فصاحة
الكلمات فى فصاحة المركب التام او مطلق المركب الزيد
ولا يقتضى ذلك ان يشترط فصاحة الكلمة فى فصاحة عدة كلام
مسمى باسم كالسورة او القران فانهم ذكروا ان الزايد
على المسند والمسند اليه خارج عن حقيقة الكلام والجواب

ان حقيقة الكلام لا يتوقف على ما وراء مسند ومسند اليه لكنه
شاع اطلاق الكلام على المركب مما زاد عليهما وفصاحة مثل السورة
والقران لا يمكن ادخالها في فصاحة المفرد فينبغي ادخالها
في فصاحة الكلام وقد اشترط فصاحة الكلمات فيها لانها في عدم
فصاحة احد الجزئين اعني المسند والمسند اليه يوصف الكل
بالفصاحة فكذا لا يوصف السورة او القران بالفصاحة اذا
لم يكن بعض اجزائه فصيحا وان كان في ذلك البعض مركبا تاما
قوله مما يقود اي يجلب ويجر الى نسبة الجهل بان المورد
غير فصيح او بان الاولى ايراد الفصيح او نسبة العجز عن
ايراد الفصيح بدل غير الفصيح قيل بقي احتمال القسم الثالث وهو
ايراد غير الفصيح لنكتة وحكمة لا يصل اليها عقولنا مع القدرة
والعلم بما ذكروا اجيب بان ذلك سفه لا يليق بحال القرآن
الذي اتى به معجزة وتصديقا للنبي عليه السلام لكمال بلاغته وفصاحته
والظاهر ان الاتيان بالسفه نتيجة الجهل بانه سفه فنسبته
تدخل تحت نسبة الجهل ورد بان ذلك بالنسبة الينا
ربما يتصور واما بالنسبة اليه تعالى فلا لان كل ما يفعله
بعظمة الله تعالى فهو حسن وقياس الغايب على الشاهد غير
مستقيم على ما علم في الكلام والجواب ان الحنفية رحمهم الله
لم يجوزوا صدور ما لا يليق بالحكمة من الله تعالى اصلا والآية عرة

وان قالوا بالجواز لكنهم لم يقولوا باثبات ذلك فمن عند انفسهم
بلا ضرورة ودليل في الكتاب والسنة سيما بمثل هذا الملا متامل
قوله كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى الخ انت خبير بانه
يلزم على ظاهر هذا التفسير اشتمال القران على غير الفصيح مثل
المتشابهات ولفظ الاب بالتشديد المشبه على كثير من
الصحابة رضي الله عنه وكذا قوله ان هذان لساحران تامل
قوله مدقق مطولا هذا مواقف لكلام الصحاح لكنه ذكر
في الاساس السنبرجح دقة الحاجب واستواه قوله اي كالسيف
السرجي الخ يمكن ان يعتبر لهذا التخرج وجه يستقيم على
قاعدتهم وهو ان يقال ان فعل قد يجيء لصيرورة فاعله
كالصلة نحو قوس الرجل اي صار كالقوس فالمسرج مصدر
مبني بمعنى الفاعل وقد يوجه بان التفعيل يجيء بمعنى النسبة
الى اصله نحو تميمة اي نسبة الى التميم فالمسرج فمسرجيته
اي نسبة السرجي او السراج ورد ذلك بان التفعيل
لم يجيء للنسبة بمعنى المشابهة قوله قلت هو ايضا
من هذا القبيل او ما حوذ من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي
حيث قال السرجي منسوب الى السراج ويجوز ان يكون
وصفه بذلك لكثرة مائه ورونقه كان فيه سراجا
ومنه قيل سرج الله امرك اي حسنه ونوره هكذا

كتب قدس سره في الجواب بخطه الشريف فلا حاجة لنا
لا تصحيح غيره مما يكتب في كثير من النسخ وينبغي ان يعلم انه
قد وقع عطف الخوف في خطه بالواو لا بالواو فالجواب وجهان
لكن يرد على الوجه الاول انه ورد سرح الله بهذا المعنى
في الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة اللهم الا
ان يقال اشتهاره في كتب اللغة من المتأخرين بعد الحكم
من قدماء اهل المعاني بغرابته المسرح واجيب بان ذلك
الاشتهار لا ينافي الاحتياج الى تخريج الوجه البعيد و
خبير بانه لا يحسن حينئذ جعل الجواب وجهين متقابلين
قوله على خلاف ما ثبت عن الواضع لقد احسن قدس
سره في تعميم القانون ههنا لكن المذكور في المطول
ان المراد بالقانون ههنا القانون التصريفي فيرد عليه
انه اذا غير فتح العين مثلا الى الكسر صار غير فصيح ولا شك
ان ذلك متعلق بعلم اللغة دون التصريف ويمكن
ان يقال الكلام في فصاحة اللفظ الموضوع ومثل ذلك
ليس بموضوع لا يقال فالجلل ايضا خارج لانه ليس
بموضوع لانا نقول تصريحهم بان اصل الاجل الاجلل
بمنزلة الوضع له ايضا غاية الامر انه انتسخ استعماله
واعلم انه ينبغي ان يجعل المفردات ههنا متناولة

للمركبات

للمركبات الناقصة التي في حكمها لانه اذا قيل مسلمو
بدون قلب الواو ياء والادغام كان غير فصيح بقي مناقشة
باعتبار انه يقع مثل ذلك في المركبات التامة ايضا فانه
اذا قيل من ابنك بسكون نون من وتحريك الهمزة في ابنك
كان غير فصيح تامل قوله الحمد لله او كانت ملكا لناس
ربانا فاقبل قوله ونحو آمنا وذلك لان اصل آل اهل واصلا
ماه وابدال الهمزة فيه هاء غير قياسي قوله الاغر من الخيل الخ
هو في اللغة الابيض مطلقا والابيض الجبهة من الخيل فكلمة
من للبيان فدمت او حال واما جعله ايضا خبرا ففيه انه
لا يستفاد من العبارة قوله وفيه نظر وجه النظر انه
ان اراد صاحب القيل ان الخلوص عن الكراهة داخل
في مفهوم الفصاحة فممنوع وان اراد انه لو لم يذكر
لزم فصاحة الكراهة مع خلوصه عما ذكر فممنوع ايضا لجواز خروجه
قوله انما مهم جهة الغرابة الخ لا ينبغي ان يراد
ان الغرابة فامشتملة على الكراهة فالكراهة بحسب
المفهوم مهى الغرابة فان توجيه المنع على ذلك ظاهر
غاية الظهور بل اراد سبب الكراهة منحصر في الغرابة
فالقول باشتراط الخلوص عن الغرابة كاف في اشتراط
الخلوص عن الكراهة لكن ذلك الادعاء ايضا

في محل المنع قوله وقيل لان الكراهة الخ وقد يتوسم ان هذا
اشارة الى ما ذكره الخلخالي من ان الكراهة اما راجعة
الى النغم او الى الغرابة او الى اشتماله على تركيب ينفر عنه
الطبع فعلى الاولين ذكر الكراهة مستغن عنه وعلى الاخير
لا بد من ذكرها في تعريف الفصاحة ولا يخفى ان نظره قدس سره
لا يتوجه على ذلك لان الخلخالي ايضا اعترف بان كراهة
بعض الالفاظ بغير النغم واما اثبات انه لا دخل للنغم
في الكراهة اصلا فمشكل اقول لا ضرورة في القول
بان مقصوده قدس سره ايراد النظر على كلام الخلخالي
بل على قوله قال بان الكراهة بمجرد النغم الا ان عليه النقل
وينبغي ان يعلم ان كلام الخلخالي باطل لانه يكفي لصاحب القيل
المذكور في المتن ان يلتزم في بعض الصور ذكر الكراهة
في تعريف الفصاحة ولا ينفعه اعترافه بوجود الكراهة في الجملة
بدون التنغم واعلم انه قال الكاشي في شرح المفتاح ان النغم
بالفتح مصدر قولهم نغم الرجل بالكسر جمع نغمة اي حسن الصوت
في القراءة والمعنى الثاني هو الانسب ههنا قوله مع
فصاحتها يجوز ان يكون صفة لمصدر محذوف اي
خلوصا كائنا مع فصاحة الكلمات او ان يكون بمعنى بعد
على ما في الهادي للخلخالي واما جعلها ظرفا لنعو للخلوص

للخلوص فمما اختلف فيه النحاة لان الاخفش اشترط ان يكون
المفعول معه بحيث يصح اسناد الفعل اليه وخالفه بعض
النحاة ونقض بمذهبه بقول بعض العرب انتظرتك مع طلوع
الشمس هكذا استفدناه من شرح الكبير على الكافية ويؤيده
الناقض ما ذكره صاحب المغني من ان مع عند الاضافة
تلتزم معان الاول موضع الاجتماع الثاني زمانه الثالث
مرادفة عند الا ان المشهور مذهب الاخفش سيما
في مواضع الالتباس بخلاف قول العرب الا يرى ان الشيخ
الرضي جوز في تعريف الكلام ان يكون الباء في قوله بالاسناد
بمعنى مع فرده باستدراج بانه يلزم ان يصير المتضمن والمتضمن امرا
واحدا قوله حال في الضمير في خلوصه فان قيل يلزم ان يصير
مثل زيد اجلل فصيحا فانه يصدق عليه في تلك الحالة
انه خالص عما ذكر في حالة فصاحة الكلمات كما يقال
الكرم السخاوة حال المكنة فاذا سخى شخص حال المكنة
ثم صار فقيرا يصدق عليه انه كريم وان لم يكن سخيا حال
الفقير قلنا يمكن ان يختار مذهب بعض النحاة ان
المشتق مجاز في غير زمان الحال فلا يصدق على زيد اجلل
انه خالص وفصيح في زمان فصاحة الكلمات الذي قبل هذا
الزمان او بعده واجيب بان مثل زيد اجلل ليس متحدا مع زيد

اجل بل بغايره فليس الكلام واحد حالتان بخلاف الفقير فانه شخص
واحد له حالتان وفيه انه ذكر قدس سره في المطول ان مثل
ضيزى فصيح في موضع غير فصيح في مقام آخر اللهم الا ان يقال
اللفظ في كل مقام يغاير اللفظ الاخر بالشخص قوله
ويلزم ان يكون الخ وذلك لانه يصير الظرف قيد التنافر
الداخل تحت النفي اعني الخلوص وانتفاء المقيد يتصور بانتفاء
القيد فقط وهو الاظهر او بانتفاء المقيد فقط وهو قليل
او بانتفاء كليهما والمقصود هو المتوسط فيقع الخلل
في التعريف لاحتماله غير المقصود لا يقال اذا علم ان التنافر
مع فصاحة الكلمات محل علم منه اخلال التنافر مع عدم الفصاحة
بالطريق الاولى لانا نقول ذلك غير ملتفت اليه في التعريف
سيما مع قطع الوجه الصحيح ولو سلم فنقول التعريف
متناول لانتفاء التنافر والفصاحة معا لجواز ان يكون
انتفاء الفصاحة بمجرد الغرابة او مخالفة القياس بدون
تنافر الحروف والاولوية فيه غير مسلمة لانا نقول شرط
التنافر وجد شرط آخر كما في صورة التنافر مع الفصاحة لتسلم
تسلمنا الاولوية اذا كان عدم الفصاحة بالغرابة والمخالفة
معا او جميع احدهما مع تنافر الحروف لانه يكون حينئذ الاخلال
لامرين قوله المشهور بين الجمهور لا يخفى انه يحصل الضعف

مخالفة القانون المعتبر عند الكل ايضا ويمكن ان يقال
هذا بعلم بالطريق الاولى ويقال الكلام في تركيب له
صحة في الجملة مع انه يمكن جعل المشهور بين الجمهور متناولا
لما اعتبره الجميع قوله لفظا او معنى او حكما اقسام للقبلية
والتقدم على ذكر المرجع او اقسام للذكر لكن الاول هو المشهور في الكتب
والامر في ذلك سهل ثم التقديم اللفظي ان يكون المرجع
ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان في حيث الرتبة
والمعنى ايضا مقدما اولا والتقدم المعنوي ان لا يكون
المرجع مصرحا بتقدمه لكن يكون ههنا ما يقتضي ذكره قبل
الضمير وذلك انواع مثل ذكر الفعل المتضمن للمرجع
نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى ومثل ما سيأتي في الكلام
المستلزم له استلزاما قريبا او بعيدا ومثل معنى
والابتداء المقتضيين لتقدم الفاعل والمبتدا على
المفعول والخبر رتبة وكذا معنى المفعول الاول في باب اعطيت
يقتضي تقدمه على المفعول الثاني والتقدم الحكمي ان يتأخر
المرجع عن الضمير لفظا ولا يكون ههنا ما يقتضي تقدمه
الا الضمير الموجب بحسب اصل وضعه معرفة لتقدم المرجع لكنه
قد خولف ذلك الاصل لنكتة الابهام ثم التفصيل فالاضمار
للمنع مما لا يقصد فيه نكتة اصلا قوله والواو في والورى

للحال انما اختار ذلك على العطف مع انه الاصل لرعاية
المناسبة في المقابلة فان قوله وحدى حال في المقابلة اعني لمنه وحدى
وايضا على تقدير العطف فالمعطوف عليه اما مجموع قوله امدحه او الضمير
المستكن لوجود الفاعل وعلى التقديرين يلزم ان يتوقف مدح الورى
على مدحه كما هو المتبادر من العبارة وان يتحد الشرط والجزاء
لا يقال اعتبار العطف قبل الجزائية فالجزاء في الحقيقة مجموع
مدح الورى ومدح الشعر لانا نقول لا فائدة في ضم الشعر مدحهم
مدحهم ويمكن ان يقال انه متى امدحه الورى ما شاركه موافق معي
لا يترك اخي مدحهم عن مدحي وبهذا ظهر فائدة قوله معي وايضا اتحاد
الشرط والجزاء يراد بالجزاء المدح الكامل على ما هو المتعارف
في مثل تلك الصور قوله نعم مقابلة المدح بمثل الاعتذار ربما
اشار بذلك الى ان ذمه لا ينبغي ان يحط بيان احد ولو على سبيل الخطئة
والتعليق الاتي انه اورد في الذم لفظة اذا التي للاحتمال
وفي المدح لفظة متى التي هي سورة الكلية قوله نافر كل التنافر الخ
منه ان في ذلك يقال للتنافي في التنافر والتثقل كما يقال انت الرجل كله
يحتمل ان يراد انه كامل في التنافر في الجملة بحيث يكون فوقه اكمل
فلا ينافي ما سبق قوله ان لا يكون الخ فيه انه يلزم ان لا يكون
اللغز والمعمى فصيحين مع انهما من المحسنات والجواب انه ان كانت
الدلالة فيهما واضحة عند الفطرة السليمة بعد العلم بالاصطلاح

فيهما

فهما فصيحان والا فلا وقيل بهما فصيحان اصلا ولذا لم يذكرهما المصر
وصاحب المفتاح في المحسنات قوله تقديم او تاخير الخ يقتصر على احدهما مع
استلزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية احدهما في الخلل قوله او حذف
اي بلا قرينة واضحة فان الحذف مع تلك القرينة في قوة الاثبات
فلا يحصل الخلل قوله او غير ذلك ينبغي ان يجعل متناولا لمثل العطف
على المحل بلا قرينة ومثل خبر الجواد وغيرهما ان لم يوجد الخلل في
المعنى لكن المفهوم في المطول انما التعقيد اللفظي لا يكون بدون
الخلل تأمل قوله اسمعيل المخزومي ذكر في شرح المفتاح بدله
المغيره فكان اسمعيل اسم والمغيره لقب قوله قيل ذكر ضعف الخ
لا يخفى انه ليس في كلامه قدس سره ضرورة تدعو الى حمل هذا القيل على ما ذكر
الخلني لما فيه ان احد الامرين اما الضعف او التعقيد فمن عد ذكر الآخر
ايضا ولو حمل على ذلك لا يتم دفعه قدس سره الا بانضمام ان الضعيف
متحقق بدون التعقيد في مثل جاني احمد بالتنوين وان اغناء قيد
عن الآخر ليس بمضر فان المقصود تكميل العقود في الحدود والا
فالخلوص عن الغرابة يغني عن الخلوص عن التنافر قوله وان كان كل منهما الخ
انكار قوي وهو ان اجتماع تلك الامور اما ان يكون مخالفا للقانون
النحوي المشهور اولا فعلى الاول لا يوجد التعقيد بدون ضعف التاليف
وعلى الثاني لا يصح ما سياتي في آخر المقدمة فان الاحتراز عن
التعقيد اللفظي بالنحو تأمل قوله لخل في انتقال الذهن الخ ينبغي ان يعلم ان المراد بانتقال

ذهن السامع والمقصود بالانتقال فى معنى الى آخر توجه النفس فى الاول الى الثانى
لعلاقة بينهما والخلل فى الانتقال بطوء الانتقال فى المعنى الاصلى الى المراد
وذلك سبب لعدم ظهور دلالة اللفظ اى بطوء انفهام المراد من اللفظ
عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه لاصل المعنى وذلك لان سرعة
انفهام المراد من اللفظ بسبب ان الذهن ينتقل بسرعة من المعنى الاصلى
الى المراد ولا سبب سواه فبالضرورة ينبغى سرعة الانفهام بانتفاء
سرعة الانتقال ولا شك انه ذلك الخلل سبب ايراد المتكلم اللازم
البعيد واراده من اللفظ مع خفاء القرينة الدالة على المراد قوله
بسبب ايراد اللوازم الخ لا يخفى انه حمل صيغة اللوازم والوسايط
على الجنس كما قال ائمة الاصول فى الجمع المعرف باللام فوصف الوسايط
بالكثرة غير حسن وكذا ان اعتبر الجمعية باعتبار المواد مع انه يلزم
اللازم والوسايط فى كل مادة وذلك غير مسلم الا ان يقال فى ذلك
اعتبار الاقل كما فى قولهم اذا تنازع الفعلان وعلى الجملة لا دخل
لوصف الوسايط بالكثرة ح فى الخلل ويمكن ان يقال المراد باللوازم
وبكثرة الوسايط ههنا ما فوق الواحد والاغلب ان يتحقق الخلل
بتعدد اللازم والواسطة قوله ما لطلب الخ ادخل السين اشارة
الى ان البعد وان كان لغرض آخر لكنه لا يراد ان يطلبه الا بالنظر الى الاستبطاء
وكذا الحزن والكآبة كذا نقل عنه قدس سره ويمثل هذه اللطائف
نسب البعد الى الدار والقرب الى ذاتهم فالعاشق لا يطلب بعد المحبوب وان تعلق

غرض نعم يمكنه طلب بعد الدار قوله لكنه اخطأ انما جعل ذلك خطأ
فى نظر البلاغة فانه لا يفهم من العبارة وان كان له وجه صحة فى الجملة من
استعمال الجمود فى مطلق حلو العين مجازا ثم الكناية بذلك عن الفرح
وينبغى ان يعلم ان المسطور فى كثير من كتب اللغة ان السرور مصدر سعد
فيجعل مبنيا للمفعول ههنا لكن المتبادر من تقرير الصحاح انه لازم
فيلائم العطف على الفرح قوله اطيب نفسا اطيب بالتخفيف من طاب على ما قال
فى المطول فانه اراد بطيب الفراق طيب النفس به ويلائمه ايضا تنكير نفسا
ولكن عطفه اوطنها يشعر بانه من التطييب قوله حسن الجرى فى اكثر
النسخ بالتذكير على تاويل الفرس الذى هو مؤنث سماعى بالجبل
قوله كانها تجرى الخ فيه اشارة الى ان اطلاق السبوح على الفرس مجاز
نظر سابح ومسبوح بقى ان المناسب للاسعاد والاعانة فى الغمرات
والشدايد شدة عدو الفرس فالظاهر ان يجعل السبوح بهذا المعنى السبح
بذلك المعنى الا ان يقال السبح حقيقة فى السباحة فى الماء على ما فهم
من الاساس مع انه يلايم الغمرة نظرا الى انها فى الاصل ما يغمر من الماء
ولا ينجى المبتلى بها الا السابح قوله فاعل الظرف يجوز ان يكون
مبتداء خبره الظرف الاول والظرفان الاخيران بحالهما او الاول
حال من الضمير المجرور كانه لم يلتفت قدس سره لا ذلك باعتبار
انه لا فايدة يعتد بها فى تقييم الخبر قوله والجندل ارض
والجندل بسكون النون كما هو المناسب ههنا الحجارة وبفتح

النون وكسر الدال ارض ذات الحجارة كذا بخطهم من كتب اللغة فاذكره قدس سره
بيانا للمراد من اطلاق اسم الحجارة على موضعها او ثبت عند الرواية في البيت
بكسر الدال فيكون سكون النون لضرورة الشعر لكن لا ضرورة في
التجوز والاشهرية لملك الرواية قوله والسجع لهدير الحمام ونحوه
اعلم ان اطلاق السجع على صوت الحمام والناقة حقيقة
على ما في الاساس واطلاق الهدير على الاول حقيقة وعلى الثاني
مجاز والحمام في اللغة على ما هو المشهور ما كان ذا طوق من الفواخت
والقماري واشباه ذلك قوله ونحوه مرفوع الى السجع لهدير الحمام
ومثل هدير الناقة او مجرور فالهدير بعموم المجاز في تصويت
الحمام والناقة ذكر في الديوان سجعت الحمامة اذا طربت في
صوتها ومن ذلك سجع الناقة وهو ان تمد جنبها الى جهة
واحدة والاعلق بالقلب ان يراد بالحمام مجرد ما يقارب الفارسية
كبوتر على ما في المقدمة ونحوه مثل الفاختة او يراد بالحمام
ما يألف البيوت ذكر في الصحاح الحمام عند العامة الدواجن فقط
قوله تشهد به العقل والنقل لا يخفى ان شهادة الثاني
مسموعة بنا على ما في الصحاح لكن شهادة العقل مجروحة
فانها شكت فيما اذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت
واما اذا كان اظهار النشاط كما يظهر للبلابل عند رؤية
الاظهار والاوراد فمسموعة ولا شك ان الثاني هو الغرض

والاخلق

شهدت

هنا

هنا فانه جعل الرؤية ايضا من اسباب الامر بالتصويت
قوله والا فلا يخلو بالفصاحة يعني ليس احلالها بهما الا ان وجهه
ما يلتزمهما من التنقل والا فهما حيث هنا لا جهة لاحلالها بهما
ومهد انجلاء الكراهة في السمع لانها معنى مناسب للاحلال غير
ملاحظة للتنقل ونجدته انه يجوز ان يوجب كل من التتابع وكثرة
التكرار الكراهة في السمع دون التنقل والتنافر قوله والكيف عرض
الى الاولى في مثل ذلك المقام ان يكتفي بالمعنى العرفي في لقطة الملكة
والكيف قوله النقطة والوحدة الاحتراز عنهما على مذهب
من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية اه من مقولة الكيف قوله
ليدخل فيه مثل العلم الخ اقول الانصاف ان في صورة العلم التفصيلي
لكل معلوم علم منفرد وليس فيها علم واحد يقتضي انقسام
محله بالذات بل بتبعية المعلوم انقساما عرضيا واما في صورة
الاجمال فعلم واحد متعلق بالمجموع لا انقسام فيه لا بالذات
ولا بالعرض واتبع هذا واعترض ايضا بالكيفية المركبة للتوقف
تصورها على تصور اجزائها اللهم الا ان يراد بالغير ما هو خارج
عنه حقيقة على ما هو المتناسب لاصطلاح المتكلمين فان
الغير ما يتصور الانفكاك في الجانبين واعترض بالكيفية النظرية
وانت خبير بانه لا اشكال الكيفية النظرية التي لا يكون
العلم بها نظريا بل بالكيفية التي ادراكها نظري اللهم

يكيف ان يجاب بان هذا بعيد ان ادر
فلم يلتفت اليه بنا
عبادي

الا ان يقال المقصود بالتوقف الذاتي الذي لا يمكن ذاته اصلا زوال ع
كما في العرضيات النسبية بخلاف العلوم النظرية فانه قد يكون ضروريا
للنفوس القدسية قوله اشعار بانه لو عبر الخ يعني في ذكر الملكة
اشعار بان من يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح من غير رسوخ
ذلك فيه لا يسمى فصيحا لانتفاء الملكة سواء كان في التعريف
لفظ اخر صريح بمجرد هذا التعبير عن ان يكون فصاحة
او لا يكون فلا يرد ان اللام في المقصود للاستغراق فيلزم
ان لا يكون ذلك التعبير فصاحة مع انه لا يبعد ان يقال ليس
في لفظ المقصود اشعار بذلك فان اللام يجوز ان يحمل عليه
بمعونة المقام لا نص ولا ظاهر فيه قوله مع فصاحته اعلم
ان الفصاحة مطلقا ليست شرطا في البلاغة على ظاهر كلام المفتاح
ولا يبعد ان يختار التفصيل يقال فجز الفصاحة المعنوية شرط
فيها الا ترى ان مرجعها علم البيان الذي هو جزء علم البلاغة
بخلاف مرجع الفصاحة اللفظية فانه للحس او اللغة او النحو
او الصرف تامل قوله لا ان يعتبر لما لم يكن مقتضى الحال هو
على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا كانت مقرونة بالقصد
والاعتبار زاد الاعتبار ره و بالغ حتى جعله نفس مقتضى الحال قوله مع الكلام
انما لم يقل في الكلام لانه قيده بالمفيد للاصل المعنى فالخصوصية
خارجة عنه متضمنة معه واما وجه تقييده به حتى احتاج

الى اثبات كلمة مع على في فهو الاشارة الى ان مقتضى الحال ان
يكون زايدا على اصل المعنى لا يقال قد يقتضي الحال ايراد الكلام
مقتصرا على اصل المعنى فيما اذا كان المخاطب بعيدا لانا نقول هذا اقتضاء
في اللفظ امر زايد مفيد للسامع البليغ بلاذة المخاطب
خصوصية الصواب ههنا الضم قال المراد بها النكات والمزايا المختصة
بالمقام والخصوص بالضم مصدر فالحقت به ياء النسبة واما في الصحاح
من ان الافصح الفتح فباعتبار انه بصدد ان يعد مصادر
خصه بكذا والخصوص بالفتح صفة فبالحاق ياء المصدرية صار
بمعنى المصدر قوله وتحقيق ذلك يعني ان التحقيق ان مقتضى
الحال ليس نفس الكيفية بل تطلق الكلام المكيف بتلك الكيفية
والتراكيب المشتملة على الخصوصيات الصادر عنها جزئيات
لذلك الكلام الكلي مطابقة له بمعنى صدقه عليها والظاهر
ان المطابقة ههنا بمعنى الموافقة عنده قدس سره كما يقال
طابق النعل بالنعل ولم يحمل قدس سره اصلا المطابقة
على اصطلاح المعقول لانه عكسه وتطابق الاصطلاحين
ليس بشرط وسيجيء في تعريف علم المعاني تتمة لهذا التحقيق
فستذكره ان شاء الله تعالى العزيز في تحقيق هذا الكلام
ما يليق بالمقام قوله فان مقامات الكلام الخ فان قيل قد يختلف
المقام مع اتحاد المقتضى فان التعظيم والتحقير يقتضيان الحذف

الحاشية

قلنا المراد تفاوت المقام بحسب الاقتضاء ولا شك ان
اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف المقتضى قوله لان الاعتبار
الخ علة لعلية قوله فان مقامات الكلام الخ قوله كون زمانا له
وجه ذلك التوهم الانطباق فان الامر الزماني المتمكن مطابق
للزمان والمكان بقدرهما قوله اي خلاف كل منهما فيه ان مقام
كل من المذكورات لا يباين مقام خلاف كل منهما واجيب بان
الكلام على التوزيع بان يراد مقام التنكير مثلا يباين مقام
خلافه من التعريف ويمكن ان يقال ان الضمير راجع الى واحد
قد ذكر في ضمن كل وفيه ان الضمير مطلق معرفة وان عاد
الى النكرة ويجعل اضافة الخلاف الى الضمير للعهد قوله
مقام تقييده اي تقييد احد المذكورات قوله بتوكيد هذا انا
نظر الى الحكم والتعلق قوله او اداة قصر هذا بالنسبة
الى الحكم والتعلق قوله او تابع بالنظر الى المسند ين والمتعلق
قوله او بشرط مخصوص بالمسند قوله او مفعول يمكن جريانه
في الثلاثة الاخيرة قوله وانما لم يقل الخ لان الظاهر ان يذكر
المخالف صريحا لكنه قد يترك كما في السوابق خوفا
من التطويل قوله ليس لتلك الكلمة مع الخ وكذا للمشاركة
مقام مع تلك الكلمة ليس له مع غيرها وانما يفهم ذلك باعتبار
انه صدق عليه انه كلمة مع صاحبتها وانما قيد بالمشاركة

فان

فان صورة المشاركة مشتملة على غرابة ومحتاجة الى بيان
قوله في اصل المعنى الخ جميعه فلا يلزم اختلاف مقام المتأخر فيه
قوله بالشرط لا يخفى ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا المقرون به
فكأنه اراد بالشرط اداة الشرط قوله وارتفاع شأنه الخ فان قيل اصل
الحسن الذاتي يحصل بالمطابقة فارتفاع الشأن بكمالها لا بنفسها
والانحطاط يقتضي ثبوت اصل الحسن فلا يكون بعدمها قلنا بحسب
المطابقة ايضا فصح ان يقال الارتفاع بحسن المطابقة كما ان اصل
الحسن ايضا بذلك الجنس ثم اضافة العدم للجنس للعهد فالمعنى
الانحطاط بجنس العدم المتعلق بجنس المطابقة لا بعدم هذا الجنس
بالكلية لكن ينبغي ان يحمل الكلام على البليغ وان جاز ان يحمل على
الفصيح ايضا ويمكن ان يقال اصل بالفصاحة والارتفاع
بالمطابقة والانحطاط بعدمها اصلا الا ترى ان صاحب
المفتاح قال واذ قد تقرر ان البلاغة ترجعها وان الفصاحة
بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين وترفعه الى درجات
التحسين فعلى هذا حمل الكلام على الفصيح حسن قوله بالمحسنات
البديعية فحيث بحثت عنها في علم البديع وانما قيدنا
بذلك لان تلك المحسنات من جهة اقتضاء الحال اياها
موجبة للحسن الذاتي فبحثت عنها من تلك الجهة في علم
البلاغة ولذا ذكر الالتفات الذي من المحسنات البديعية في

علم المعانی قوله يعنى اذا علم ان ليس الخ فيه اشارة الى ان الفا
ف قوله فمقتضى الحال الخ للتفريع وانما لم يجعله على التعليل لان المناسب
ح على مقتضى الذوق السليم كان ان يقال فالاعتبار المناسب هو
مقتضى الحال مع ان التفريع اشنع قوله اضافة المصدر الى قوله
ارتفاع الخ ينبغى ان يعلم انه قد يستفاد من اضافة المصدر العموم
بحسب القرائن كما فى سائر الاسماء المضافة والمعرفة باللام لكن
افادتها للحصر غير ظاهر الا ان العموم قد يستلزمه كما فى قولهم
ضرب زيدا قايما فانه اذا كان جميع الضربات المخصوصة فى حال
القيام لم يحصل شئ منها فى غيرها لامتناع ان يحصل شخص فى حالين
واما المبحث اعنى قولنا وارتفاع الخ فان كان ابا للسببية
القريبة كما هو المتبادر فالعموم فيه ايضا يستلزم الحصر
فانه لا يتعدد السبب القريب لكن المفهوم من الحاشية التى
كتبها قدس سره على المطول فى هذا المقام انها لمطلق السببية
وعلى هذا التقدير فان كان الحصر بمعنى ان الارتفاعات تحصل
بهذا السبب لا بغيره وعند انتفائه فالملزوم مسلم لكنه لا يلزم
الاتحاد والمساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب كما
لا يخفى وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فالملزوم ممنوع
فانه ورد فى الحديث لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
وايضا لا صلوة الا بالطهور ولا تناقض فليتامل

قوله

قوله فعلم ان المراد الخ الظاهر ان المراد بيان الاتحاد بين مقتضى
الحال والاعتبار المناسب لكنه لا يلزم ذلك اصلا مما تقدم
ولذلك كتب قدس سره فى الحاشية ان المقصود الاتحاد والمساواة
قوله والا فما صدق الخ كتب قدس سره فى الحاشية ان الحصرين متنافيان
فيبطل احدهما على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب
فى الاخص لتحقق الارتفاع فى فرد آخر من الاعم ويبطل كلاهما
فيما اذا كان بينهما عموم وجه او تباين كلى وفيه بحث لان
بطلان احد الحصرين لا على التعيين لازم واما بطلان كليهما
او احدهما بالتعيين فغير لازم قطعا سواء وجد العموم من وجه
او التباين او غيرهما وما يتوهم فى جميع الصور من بطلان
كليهما فغير صحيح فانه انما يبطل الجزء الايجابى من الحصر فى الاخص
الجزء السلبى من الحصر فى الاخص لا وجه لابطال الثانى اصلا
للاول المبطل بخلاف ما اذا وجد العموم من وجه او التباين فان
الايجابى من كل منهما يبطل السلبى من الآخر ولا بعد ان يقال
صدق الجزء الايجابى من الحصر امر مقرر عند القوم فالكلام فى الجزء
السلبى فاذا لم يكن الاتحاد ولا المساواة يبطل الجزء السلبى
من الحصر فى الاخص على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق
ويكذب الجزآن السلبيان منهما على تقدير التباين الكلى
او الجزئى فافهم قوله نصب على الظرفية لا يخفى انه

يجوز ان يكون صفة مصدر سمى فان التسمية هنا بمعنى الاطلاق
كما يقال سمى زيد انسانا اى اطلق لفظ الانسان عليه واما ثابت
المصدر فى الصفة قد لا يلتفت اليه كما صرح به السيد الشريف
فى اول الفصل الثانى من شرح المفتاح قوله ولها طرفان اى فردان
احدهما فى غاية الكمال والآخر فى غاية النقصان فكانه اعتبر
البلاغة امرا ممتدا لها طرفان قوله لما فى المفتاح من ان البلاغة
تزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه قوله لا يكون من الطرف الاعلى لان الاصل فى طرف الشئ
ونهايته ان يكون امرا واحدا شخصيا لا ينقسم اصلا
فى الامتداد الذى جعل ذلك الامر طرفا له وظاهره انه
لا يكون القريب حينئذ من الطرف وقد يؤخذ الطرف
نوعا وماهية واحدة مع تعدد افراده فان الملحوظ
فى الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه وتعدد الافراد
لا يوجب تعدده من حيث هو ثم ان القريب من النهاية
لا يتناول المبتدأ وبعض افراد الوسط والتعبير بالنوع
انما يصح فى جميع الافراد لا ببعضها على ان التعبير عنه بها محل
خفاء فى الاحكام الخاصة بالطبيعة فانه لا يظهر ان يقال زيد
وعمرو الى غير ذلك من الافراد نوع قوله وهو ما اذا غير
الكلام عنه الخ لا يقال يصدق التعريف على الطرف الاعلى

والمراتب

والمراتب المتوسطة ايضا لانا نقول عموم ما فى قوله ما دونه
الى اى مرتبة دونه يدفع ذلك قوله وان كان صحيح الاعراب هكذا
وقع فى الايضاح لكنه لو قيل وان كان فصيحا لكان احسن
قوله تفاوت المقامات ينبغى ان يجعل متناولا للتفاوت
كمية اى قلة وكثرة كما انها متناولة للتفاوت كيفية وتنابه
قوله سوى المطابقة الخ لا يخلو عن كاكة فان البلاغة
هى المطابقة والفصاحة فيصير بمنزلة ان يقال هذا الرجل
رجال آخر سوى هذا الرجل متصفا بصفة يعنى صفة يتنهم
فى العرف ويميز كالفصيح والبليغ بخلاف ما اذا اريد بمطابقة
اجناس او نحو ذلك فانه لا يعهد تمييزه واتصافه نحو
المطبوع والمجنس مثلا كذا ذكره قدس سره فى الحاشية على المطول
اقول الظاهر ان هذه الوجوه محسنات للكلام فهى ايضا تابعة
لبلاغته دون بلاغة المتكلم ثم ان اتصاف المتكلم بتحسين
الكلام بها تابع لاتصافه اى المتكلم بالبلاغة على تقدير ان
يكون بلاغة الكلام مشروطة ببلاغة المتكلم كما ذكره صاحب المفتاح
وحققه المحقق الشريف فى اول شرحه قوله والبلاغة فى المتكلم الخ
انت خبير بان ملكة الاقتدار على كلام بليغ فى نوع من المعانى
لا يكفى فى بلاغة المتكلم فتصحيح التعريف يمكن بالعناية على
قياس ما سبق فى فصاحة المتكلم لا يقال النكرة الموصوفة

عامة على ما علم في موضعه لانا نقول البشر لا يقدر على تاليف
مثل القران قوله البلاغة في الكلام هكذا قيد في الايضاح والاحسن
ترك التقييد حتى يعم البلاغة في المتكلم ايضا قوله اي يجب ان
يحصل الخ لا يخفى ان هذا التفسير يدل على ان مرجع اسم مكان
او مصدر بمعنى اسم المفعول اي المرجوع اليه على الحذف والايصال
كما يقال مرجع الجود الى الغنى لكن المناسب للمتن ان يحمل على المعنى
المصدري بقرينة كلمة الى كما في قوله ومرجع الجود الى الغنى
ويمكن ان يقال هذا بيان لمعنى مجموع الكلام بحسب المآل لا مجرد
المرجع لان مآل رجوع البلاغة الى الاحتراز انه امر ضروري
فيها فتامل قوله والا لربما ادى الخ فيه اشكال لان قوله والا
اما نفي للاحتراز فرد عليه انه لا يصح ح لفظ ربما فانه اذا
لم يتحقق الاحتراز بكون الكلام غير مطابق قطعا واما نفي لكون
الاحتراز مرجعا فيتوجه عليه انه لا يصح قوله فلا يكون الكلام
بليغا اللهم الا ان يقال كلمة رب للتحقيق على ما قال ابن الحاجب
في بصح جعل الانتفاء للاحتراز ويقال انها للنفي لكمال
بين النفي والقلة والنظر رجوع النفي الى اخر القيود اعني قوله
فلا يكون بليغا في بصح جعل الانتفاء لكون الاحتراز مرجعا
ولا يبعد ان يختار الشق الثاني بان يجعل قوله والا الخ دليلا
على ان ما سبق يستلزم لكون الاحتراز مرجعا ويجب الحصول

في البلاغة وقوله قوله فلا يكون بليغا متفرع على قوله غير مطابق
بدليل ما سبق في تعريف البلاغة من اعتبار المطابقة فيها ولذا
قال في المطول الامر في تعريف البلاغة فليس متفرعا على نفي كون الاحتراز
مرجعا تامل قوله والى تميزه الخ الاحسن في المقابلة ان يقال والى الاحتراز
عن اسباب الاخلال بالفصاحة اللهم الا ان يراد به التميز بحسب الخارج
لا بحسب العلم كما يشعر به قول الشارح فيما بعد يعني به يعرف تميز
السالم قوله ويدخل في تميزه الخ لو لم يقيد التميز بالكلام لم يحتج
الى هذا الاعتذار لكنه تابع في ذلك لما فعله المصنف في الايضاح
نظرا الى ان البلاغة موقوفة على فصاحة الكلام اولا وبالذات
وعلى فصاحة الكلمات ثانيا قوله منه اي بعضه الظاهر ان يقال بين
مبتداء خبره منه لكن المناسب بحسب المعنى العكس على ما حققه
قدس سره في شرح الكشاف قوله بالحس قال قدس سره
في شرح المفتاح الذوق يطلق على القوة المدركة للطوم حيث
كمالها في الادراك بمنزلة الاحساس قوله او يدرك بالحس الظاهر
العطف بالواو قوله فقد سهى سهوا ظاهرا وذلك لان المقصد
بيان الاحتياج الى العلمين في المعاني والبيان نظرا الى ان البلاغة
يتوقف على امرين في الاحتراز والتميز والثاني بعضه
يتبين في احد العلوم المذكورة وبعضه يحصل بالحس وبقي
التقصيد المعنوي الذي لم يدرك بهذه العلوم ولا بالحس

وكو قيل انه غير مدرك بالحس احتمل ان يحصل بالعلوم فلا حاجة
لا علم البيان ح قوله مزيدا اختصاص لهما بالبلاغة اقول لا نظهر
ذلك على ما ذكره المصرح ان البلاغة ترجع الى امرين الاول الاحتراز
الاعتبار المطابقة لمقتضى الحال المفيد للمعنى المراد من الخصوصيات الزايدة
على اصل المعنى الثاني التميز لاشتراط الفصاحة في البلاغة ولا شك
ان التميز يحصل بعلوم من جملتها علم البيان لا يقال المقصد الاصلي
في البلاغة ادار الخصوصيات بالطرق المختلفة الوضوح بحيث
لا يكون فيها تقييد معنوي لانا نقول الظاهر ان تلك الطرق
من التشبيهات والمجازات والاستعارات والكنايات المذكورة
في البيان انما هي بالنظر الى اصل المعنى لا الخصوصيات نعم لو اعتبرت
بالنظر الى الخواص او جعل البلاغة عبارة عن اداء الخواص واريد
التشبيه والمجاز والكناية كما فعله صاحب المفتاح لتم الكلام
قوله الفن الاول الخ انت خبير بان الفن عبارة عن الالفاظ
فالحمل بطريق الاسناد المجازي للعلاقة الشديدة بين اللفظ
والمعنى اللهم الا ان يراد بالفن المعاني كما قيل الفنون الادبية
بقي ان اللام في الفن للعهد الخارجي ولبيت عهدية
الا باعتبار ذكرها يحترز به عن الاول علم المعاني فالحمل غير محتاج اليه
مع ان الجزاء اي علم المعاني بها اعرف والمتعارف كون المسبب
اعرف قوله لكونه منه الخ كلمة من ابتدائية اتصالية يعني لكون

المعاني

المعاني نازلا بمنزلة كائنة قوله لكونه بمنزلة المفرد في المركب تشبيه
في البيان حال كون هذه المنزلة مشبها بمنزلة المفرد كائنة في المركب
هكذا استفاد في شرح المفتاح وقال قدس سره في شرح الكشاف
في معنى قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب
مني بمنزلة قرب هارون من موسى فالمعنى هنا يكون قرب المعاني
في البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب قوله اي ملكة يقتدر بها الخ
ينبغي ان يراد بتلك الملكة كيفية للنفس يقتدر بها على معرفة جميع
المسائل اما بالاستحضار لما كان معلوما مخزونا منها او بالاستحصال
لما كان مجهولا منها وهنا امور لابد من التنبيه عليها الاول
ان ظاهر تقرير القوم يشعر باعتبار تلك الملكة بالنظر الى استحضار
المسائل دون الاستحصال الثاني ان كلامهم ربما يلوح بان
منشأها مجرد ادراك القواعد وليس كذلك فان الفقهاء
احتاجوا في معرفة المسايل الفقهية الى معرفة العلة المشتركة
وما يتعلق بها الثالث ان تلك الملكة حالة مغايرة تابعة
لادراك المسائل المدونة وغيرها مما له دخل عليها بفهم حاشية
المطول وشرح المفتاح الشريفي لكنه ذكر في شرح المواقف
ان الكيفية النفسانية سميت حالا في الابتداء ثم سميت ملكة
بعد الرسوخ وهما متحدان ذاتا الا انه منظور فيه للقطع
باختلاف العوارض المشخصة والظاهر هو الاحتمال الاول

ينبغي الخ بنازعه مغايرة وتابعة عبادي

اي الخ بهي الادراك عبادي

اي وهي امر زائد على ادراك القواعد عبادي

الرابع انها على الجملة لا يلزم ان يكون سببا للاقتدار على معرفة
الجميع بلا كسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق قد يحتاج بعد تفقهه
الى انظار دقيقة في استخراج بعض المسائل **قوله** ويجوز ان يريد
قد جعل هذا المعنى جايزا مرجوحا بالنسبة الى المعنى الاول والظ
العكس لانه اشيع في العلوم المدونة مع انه الملايم بحصر علم المعاني
في الابواب ثم انه انما وصفها بالمعلومية اشارة الى منشا المعرفة
لا حوال اللفظ العربي وتلويحا الى جهة الاطلاق على المسائل سواء
كانت مجوزا او نقلا عربيا كما هو الظاهر فان لفظ العلم في اللغة
حقيقة في الادراك وجوز السيد حمله هنا على الادراك وانت
خبير بان العلم في اللغة يتناول التقليد والعلم المدون مخصوص
على زعمه بالعلم عن ضرورة او دليل هكذا فهم من شرحه على المفتاح
قوله ادراكات جزئية الظاهر ادراك الجزئيات فان مجرد
ذلك يقتضي استعمال المعرفة في ادراك الجزئي وكانه قدس سره
تسامح في وصف الادراك بوصف المدرك او نظر الى
الاستلزام باعتبار ان ادراك الجزئي وان كان ادراكا
كليا جزئي لادراك الكلي في الاحوال ثم انه بقي شيء وهو
ان المتبادر من ادراك الجزئيات هنا ادراكات
الفروع المستخرجة من القواعد وليس تلك ادراكات الجزئيات
من الاحوال غاية الامر ان الموضوعات جزئيات الا يرى ان

قولنا

قولنا كل كلام مع منكر يجب تاكيده فرعه قولنا هذا الكلام الملقى
الى هذا المخاطب يجب تاكيده لكونه ملقى الى المنكر نعم هذا الفرع
وسيلة الى معرفة ان هذا التاكيد المخصوص مناسب بهذا
الانكار والجواب ان معرفة الجزئيات تتناول تصوره والتصديق
بحاله على ما في حاشية المطالع تامل **قوله** كل فرد فرد انظر ترك
فرد الثاني وكانه اراد كل فرد على التفصيل والانفراد فالكلام
محمول على الوصفية لا على تعدد المضاف اليه صورة كتعدد الخبر
في نحو هذا حلو حامض او على ترك العاطف لعدم ظهور المعنى بهما
قوله والادغام انت خبير بان توقف اصل المعنى عليه محل خفاء
الا ترى الى قوله الاجل **قوله** وما اشبه ذلك مما لا بد الى
ينبغي ان يقيد بتلك الحيثية والا فيجيء ان علم اللغة يبحث
عن اسمائها الاشارة في حيثما فادتها لاصل المعنى وعلم المعاني
يبحث عنها في حيثما انها اذا قصد القرب مثلا يوتى بهذا وعند
القصد الى البعد يوتى بذلك **قوله** على ما اشير اليه في المفتاح
حيث قال في تعريف المعاني تطبيق الكلام على يقتضى الحال
ذكره وذلك لان المذكور هو الكلام لا الحذف والتقديم
وغيرهما لا يقال كما ان تلك الكيفيات ليست مذكورة حقيقة
كذلك الكلام الكلي يقتضي الحال على زعم الشارح قدس سره
ليس مذكورا حقيقة فاعتبار ذكر كل منهما يحتاج الى تاويل

لانا نقول شاع وصف الكل باعتبار وصف الافراد فانهم جعلوا
وجه الشبه حسبا نظر الى الجزئيات والماهيات موجودة باعتبار
الافراد واما وصف الكيفيات بالمسموعية التي هي اوصاف الكلام
كما في عبارة المفتاح فليست بعامة بتلك المثابة ثم الانصاف
ان كلام القوم هم صاحب المفتاح وغيره في اكثر المواضع يدل
على ان مقتضى الحال نفس الكيفيات حيث قالوا انكار المخاطب
يقتضي تاكيد الكلام والاختصار يقتضي الحذف اقول ومما يؤيد
ذلك ان الباعث على اعتبار الخواص في الكلام قد يكون
غير ما يقتضي افادة اصل المعنى ومثل ذلك كثير قوله وصح
به في شرحه لا يخفى ان تصريح المفتاح اولى بالقبول هم تصريح
الشرح قوله لانها عين مقتضى الحال وفيه بحث لان تلك
الاحوال جزئيات لمطلق الاحوال التي هي مقتضى الحال والاولى
ان يجعل مقتضى الحال امرا معنويا يعني هم قبيل ما يستفاد
هم الاعتبارات اللفظية فان الانكار يكفي في دفعه التاكيد
سواء حصل في ضمن اللفظ الغربي او التركي او غيره مما يحل
لو حصل للمخاطب العلم بذلك التوكيد المعنوي بلا اعتبار
لفظ لكفى وعلى هذا اعتبار المطابقة بين اللفظ ومقتضى
الحال ظاهر جدا فان اتيان الكلام واللفظ بقدر المعنى
قوله واحوال الاسناد ايضا الخ بهذا التحقيق اندفع ان الاسناد

ليس بلفظ فلا يكون البحث عن احواله هم مسائل هذا الفن
الباحث عن احوال اللفظ واندفع ايضا ان الاسناد هو اجزاء
الكلام الذي هو موضوع الفن ولا يكون موضوع المسئلة كذلك
مع ان المحقق الطوسي صرح بان موضوع المسئلة قد يكون
بقي امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست هم الاعراض الذاتية اي هي
الذي حقق في موضعه بل هي امور متقاربة للكلام ولو سلم فهي
اعم هم الموضوع الى اللفظ الغربي والجواب ان رعاية ذلك
الامر وامثاله لازمة لعلوم الحكماء واما في الفنون الادبية فقد
لا تظهر فانه قد يجعل الفن الادبي عبارة عن عدة اوضاع واصطلاحات
وتنبيهات وبيان احوال متعلقه بامر واحد في الجملة على ما ذكره
قدس سره في شرح المفتاح قوله مجرد اصطلاح في كون ذلك
اصطلاحا محل خفا بل حق العبارة ان يقال ان هذا التخصيص
في التعريف مجرد ان نظر المدون مقصور على اللفظ الغربي
قوله وينحصر المقصود هم علم المعاني الخ قيل كلمة هم اما صلة
فيلزم ان يخرج تلك الابواب هم علم المعاني لان المقصود هم الشيء
خارج عنه واما تبعيضية فالحصر حصر الكلي في الجزئيات واما بيانية
فلا فايدة في زيادة المقصود اذ الفايدة ليست الا ان
تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي داخلة في العلم
دون المقصود فلو لم يزد المقصود لم يستقم الحصر فان

تلك الامور ليست من جملة الابواب وعلى تقدير كونه من
للبيان لا يتفاوت الحال ويمكن ان يجاب عنه بان كلمة من بيانية
وصلة المقصود محذوفة اى المقصود من الفن وذلك لان الفن
عبارة عن الالفاظ المفيدة للعلم وليست الاخصار وغيره لكن
المقصود من جملتها هو العلم واجيب بان تبعيضية نظرا
الى جعل المبادى والموضوعات داخلة فى العلم لكن المقصود
مسائل العلم وانت خبير بانه يلايمه اختصاصه تعريف الحالى
فيما سبق بالاصول او الملكة مو قائمة بنفس المتكلم ينبغى
ان يحمل قيامها بها على وجودها فيها بالوجود النطقى العلمى
فلا ينافى انها تتعلق احد الشيئين بالاخر لكن نقل عنه
فى الحاشية انها متصلة فى الذهن كالعلم والارادة تامل
مو خطأ فى هذا المقام هذا مبنى على المتعارف رجوع
النفى الى القيد مع ان القوم قالوا بان الانشاء نسبة لا تطابق
قد يكون لبعض الانشاء خارج يطابقه نحو زيد قايم بل
يجب يكون ذلك فى جميع الانشاءات لان النسبة
بين كل امرين فى الواقع اما ثبوتية او سلبية على طريق الحصر العقلى
لانا نقول المقصود خارج يقصد مطابقته فان طابق وصدق
والا فكاذب وينبغى ان يعلم انه لا دلالة للكلام وللاشعار
فيه الى المطابقة وقصدها فلا يناسب تقييد تطابقه

اولا

اولا تطابقه منها بالقصد وبهذا التقرير اندفع ما يقال
انه اذا قصد الضرب من المتكلم فى الحال دون الاستقبال
يجب ان يكون ساضرب صادقا لا كاذبا لصدور الضرب
فى احد الازمنة اى الحال وكذا ما يقال ان الاخبار الايجابية
الاستقبالية كلها كاذبة لانتفائها فى الحال ووجه الدفع
انه يقصد مطابقة النسبة الاستقبالية ولا يخفى انه لا دفع
بمجرد التقييد باحد الازمنة مو يحصل فى اللفظ ويكون الى
وذلك لانه اذا قال المتكلم اضرب بنصب بطلب الضرب ويعد (الى المتكلم / الحكم)
طالبا له عرفا بمجرد التلفظ بهذا اللفظ اقول تحقيق الفرق
بين الخبر والانشاء ما اشير اليه فان الخبر يقصد فيه مطابقة
النسبة المفهومة للخارج بخلاف الانشاء والا فكل من الامر والنهى
يدل على نوع طلب مخصوص فاذا لم يكن فى نفس المتكلم هذا النوع بل
يقابله يلزم منه ان يكون كاذبا وان كان كذلك يكون صادقا
لكنهم اعتبروا التصديق والتكذيب باعتبار مطابقة النسبة
المفهومة للخارج وعدمها تامل مو مع قطع النظر عن الذهن
وانت خبير بان هذا الظهر مخصوص فى القضايا الخارجية دون
الذهنيات مثل شريك البارى ممتنع بل مثل ما سوى الواجب تع
ممكن والتحقيق ان بين كل امرين مع قطع النظر عن حيثية

دلالة الكلام وادراك الذهن وفهمه منه نسبته على وجه يقتضيه
ضرورة العقل او الاستدلال البرهاني بقصد مطابقته في الخبر فاذا
طابق فصادق والا فكاذب قوله وهذا معنى وجود النسبة
الخارجية الى ما ذكرنا من ثبوت النسبة في الواقع بين الشيئين
المذكورين مع قطع النظر في الواقع عن الذهن معنى وجود النسبة
الخارجية فليس الخارج ههنا بمعنى ما يرادف الاعيان حتى ينافي
ما اشتهر من ان النسبة ليست موجودة خارجية بل معنى الخارج
ههنا خارج الذهن اى الواقع ونفس الامر قوله لا جهة بتخصيص
قيل الجهة ان الخبر اعظم شانا واكثر نفعا واشتمالا على النكت
واصل لكثير من الانشاء ولا يخفى ان هذه النكتة في التخصيص
مما لا يستفاد من العبارة قوله على انه لا حاجة اليه آنت
خبير بان ذلك مبني على ان كل لفظ في الكلام البليغ مطابق
لمقتضى الحال وهذا محل تامل قوله قد سبق اشارة ما اليه فيه رمز
الى وجه تسمية هذا البحث بالتنبيه الى انه لا يتعارف
جعل الحكم تنبيها بمجرد الاشارة والعلم بمسند هذا الخبر باطل
قوله غير معتقد لو قار معتقدا خلافه لكان ثبوت الواسطة
اظهر قوله والكلام في ان المتكوك الخ انه خبر فانه دال على الحكم
ولا يلزم منه ان يكون القائل به حاكما بذلك الحكم لجواز تخلف

المدلول في الدلالة اللفظية قوله بدليل انما صح الدليل في التعريف
لانه تعريف لفظي ما له الى التصديق وبيان الموضوع قوله فانه
جعلهم الخ لا يخفى ان دليلهم لا يثبت ما ادعاه هذا القايل في جانب
الصدق اصلا فانه يجوز ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد مع
الواقع فلذلك لم يتعرض قدس سره بحاله بل نقول لا يثبت ما ادعاه
في جانب الكذب ايضا لجواز ان يكون الكذب بعدم مطابقة
الاعتقاد مع موافقة الواقع الا ان هذا الاحتمال بعيد جدا
فلذا لم يلتفت اليه قدس سره فالاستدلال على بعض المدعى
او لرد قول الخصم ومثل ذلك شايع قوله بشهادة ان
واللام انت خبير بان هذا المؤكدات تاكيدات لما دخلت
عليه اعني المشهود به لا بشهادة المناقض المدلول
عليه بقوله نشهد وهذا هو الظاهر المتعارف فتدبر سلمه الله
من المتن ان الجواب الاول رجوع التكذيب الى نشهد نظرا
الى انه خبر عن استمرار الشهادة او الشهادة الحالية او رجوعه
الى الخبر اللازم لنشهد على تقدير كونه انشاء وهذا الخبر هو
الاخبار عن كون المشهود به على وفق الاعتقاد واما رجوعه
الى الخبر الذي تضمنته هذه المؤكدات على ما ذكره قدس سره
فجواب اخر لكن للمصنف ذكر في الايضاح الذي بمنزلة الشرح
على التلخيص ان الجواب الاول هو ان المعنى نشهد شهادة

واطاعت فيها قلوبنا السنتنا كما يترجم عنه ان واللام والاسمية
الجملة فالتكذيب في قولهم نشهد واد عائهم فيه المواطاة قوله
مع الاعتقاد بانه مطابق الخ اقول تقريره قدس سره ان الظرف
حال عن الخبر اعني مطابقته وان الضمير في قوله معه راجع الى الاعتقاد
وقد فسره في الصدق باعتقاد انه مطابق والمراد به في الكذب
اعتقاد انه غير مطابق فاختلف الراجع والمرجع في ضمير واحد
للمعمول لكن تفسير الكذب في نصر في المقصود والاولى
ان مع الاعتقاد ظرف لغو للمطابقة على انه مشارك قوله
لكن لا للمفعول المذكور اعني الضمير الراجع الى الخبر على ما هو المفهوم
من العبارة وسوق الكلام بل للمفعول المحذوف بقرينة المقام
اى للواقع والمعنى صدق الخبر مطابقة نسبته المفهومة
الى رجيه والنسبة الذهنية للمتكلم والضمير في قوله
عدمها راجع الى المطابقة وفي قوله معه راجع الى الاعتقاد
بالتفسير السابق والظرف متعلق بضمير عدمها ومثل ذلك
جايز على ما صرح به المحققون في بحث التشبيه من شرح المفتاح
لكن المعنى على السلب الكلي اى على الكذب عدم مطابقة
الواقع والاعتقاد معا وان احتمل رفع الايجاب الكلي او نفي
القيد فقط اعني الاعتقاد قوله ضرورة توافق الخ اقول
خبير بان اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد

وان

وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد موافقة لان العاقل انما
يعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع وكذا الحال في الكذب لانه
اذا اعتقد انه غير مطابق اعتقد خلافه قوله حصروا اخبار الخ
لا يخفى انه لا فايدة في الحصر لان كثرة الافراد للخبر كانت انفع للمستدل
القائل بالواسطة قوله على سبيل منع الخلو ينبغي ان يعلم ان منع الخلو
في المشهور الحكم بالتنافي في الكذب فقط فغير تنافي في الصدق
فيوجد الاجتماع في الصدق فيتحد الخبر الكاذب والخبر الصادق
في حال الجنة فلا يوجد الواسطة الا انه قد يطلق منع الخلو
على الحكم بالتنافي للكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنافي
او بعدمه او لم يحكم بشيء فيجوز عدم الاجتماع وبهم فما امل
فيوجد الواسطة فعلى هذا منع الخلو في المقصر ظاهر وعلى الحمل
لا يتم الاستدلال لاحتمال غير المقصود تامل قوله لكان اظهر
لان عدم الاعتقاد الصدق لا يوجب عدم تجويز فلا يلزم
ان لا يراد الصدق باحد شقي التبريد وانما الصالح للدليل
اعتقاد عدم الصدق فانه النافي لتجويزه اللهم الا ان يكلف
ويراد بعدم اعتقاد الصدق كونه في غاية البعد عن اعتقادهم
بحيث لا يجوزونه اصلا قوله احوال الاسناد الخبري
لا يخفى انه يمكن في الانشاء ايضا اجراء جميع تلك الاحوال
من الحقيقة العقلية والمجاز العقلي وفي التاكيد بانواعه عدة

احوال الاسناد الخبري

مثلا اذا كان المخاطب بعيدا عن الانكار يؤكد الامر وكان التقييد
بالخبري لكونه الاصل عظيم الشان قوله او ما يجري مجراها مثل
قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومثل الجملة التي وقعت خبر
قوله او كونه اي كون المخبر عالما به لا يخفى ان هذا ايضا حكم لازم
للحكم باصل القضية مجاز بالنسبة اليه وكثيرا ما يقصد بالخبر
مجاز الحكم اللازم لاصل الحكم فلا فايدة في تميز هذا الحكم
اللازم عن سائر الاحكام اللازمة المجازية ويمكن ان يقال
المراد بالحكم ما يقصد على المتكلم به وايقاعه في الجملة وان كان
المقصد الاصلي هو الوقوع ولا يجري ذلك في هذا اللازم كما
لا يخفى قوله والمراد بكونه اي انت خبير بانه لم يدع احد ان
هذا العلم فايدة الخبر او مستفاد حتى يقال انه لا يعتد
بذلك العلم عرفا فلا يكون مستفادا ولا فايدة بحسب العرف
نعم اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة اصطلاح الحكماء
لكنه قد اشتهر بين الناس وقد يقال في تصحيح ابن الزوم
بانه متى حصل للمخاطب اعتقاد بالحكم ثم الخبر اعتقد ايضا
ان المتكلم معتقد لذلك الحكم اقول انما يتم ذلك فيما اذا كان
اعتقاد المخاطب تقليدا واما في غيره فلا كما اذا كان
الحكم بديهيا يحتاج الى ادنى التفات او سماع قوله
وقد ينزل المخاطب الخ الاحسن ان يذكر هذا في الاخراج

على خلاف

على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان التنزيل يجري فيما اذا علم
الفائدتين معا او احدهما معينا وكلام المص ان كان ظاهرا
في الاول لكنه يحتمل الوجوه قوله وتنزيل العالم بالشئ الخ والمص
والمنظر فان الاية ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى
الفائدتين منزلة الجاهل قوله ولقد علموا الى اللام في لقد
جواب القسم المحذوف وفي لمن اشتراه ابتدائية وضمير المفعول
لكتاب السحر والشعبذة اي لمن استبدل واختار على كتاب
الله تعالى وليس عطف على مجموع القسم والجواب ففيه ايضا
حذف قسم او عطف على الجواب فقط ثم للجواب لقوله
لو كانوا يعلمون محذوف اي لامتنعوا واعلم ان وجه
التنظير في الاية ان صدرها يدل على ثبوت العلم لهم واخرها
ينفيه عنهم فان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول الا ان نفي
العلم عنهم لاعتبار حصر نظرا الى انهم لا يعلمون على مقتضى
العلم قيل لا حاجة في الاية الى هذا التكلف فان قوله لو كانوا
يعلمون متعلق بقوله ولبئس الذم والرداءة غير منتفي
الخلاف والثواب فان الثاني يوجد في المباح بخلاف
الاول وبالجملة مع ذلك الاحتمال ليس في الاية اشتهاد
اقول هذا يحتمل لكون سوق الاية على اتحاد الذم وانتفاء
الخلاف ووجه ذلك ان اختيار ما ليس له نفع كالسحر على

عباد وى

على النافع الكلي في كتاب الله تعالى ردي مذموم جدا فلو سلم
فرجوع لو كانوا يعلمون الى صدر الاية هو الانسب ببلاغة
القران فان فيها مبالغة فرجعت الاشارة الى ان علمهم
بعدم الثواب كاف في الامتناع فكيف العلم بالذم
والرداءة ولا شك ان حمل الايات على الابلغ واجب ما
ان متعلق العلم وعدمه ليس واحدا على التوجيه الاول فان عدم
النفع والرداءة وان كانا متلازمين وجودا فهما متغايران
مفهوما تامل قوله وما رميت الخ نفى الرمي باعتبار ان
ملك الاثار العجيبة خارجة عن حد تلك الرمية قوله
ينبغي ان يقتصر الى لا يظهر كونه جزاء مبنيا على الشرط
المذكور اللهم الا بملاحظة كونه مجملا للتفصيل الذي اشار
اليه بقوله فان كان المخاطب قوله عن اللغو هذا تمام
ليس علة لعدم النقصان فانه ان لم نظر الى ان الكلام
تمامه لغو غير مفيد او يعلم ذلك بطريق المقابلة
قوله اي لا يكون عاما الخ يجوز ان يراد بالحكم التصديق
فالحلو عنه بمعنى الخلو عن نفسه وذاته كما في الخلو عن التردد
لكن يحتاج الى استخدام فان التردد ليس في التصديق
بل في الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع بل في النسبة المفهومة من
اللفظ ويجوز ان يراد بالحكم الوقوع واللاوقوع

كمن الخلو عن الحكم بمعنى الخلو عن ادراكه بخلاف الخلو عن التردد
والادراك وبالجملة انما يظهر فساد القيل اذا لم يكن في ذلك
الوقوع متعلق او اللاوقوع متعلق التصور ايضا بل كان
متعلق التصور النسبة الحكمية كما يفهم من حاشية الشمسية او ليقار
المتبادر من العبارة الخلو عن الوقوع واللاوقوع بمعنى التصديق
لا التصور قوله وان كان المخاطب مترددا الخ اقول اذا كان
المخاطب ظانا للحكم لكن ظن عرضة الزوال متوهما مجوزا
لنقيضه ينبغي ان يحسن تاكيد هذا الحكم اذا القي اليه كما لا يخفى
قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز الاظهر ان يكون في ذلك النظر
شرط في التاكيد بكلمة ان حاصله على زعم الشيخ على ما يفهم من المطول
نظرا الى انها علم في التاكيد بخلاف سائر المؤكدات فبين التوفيق
بينه وبين ما ذكره القوم فانه يحسن التاكيد في صورة
التردد قوله اذ كذبوا الخ لا يخفى انه ليس ظرفا لقالوا او الحكاية
فان القول او الحكاية ليس وقت التكذيب بل ظرف للمحذوف
اي عن حكايته عن ارسل قولهم اذا الخ واستيناف على حذف
الصدر اي هذا الحكي صادر اذ كذبوا قوله مبنيا على ان
تكذيب الاثنين الخ لا يقال يجوز ان يتعلق في المرة
بقوله قال لانا نقول التاويل حينئذ لا يلزم ايضا على ما هو المفهوم
من العبارة اذ المعنى قال الله تعالى حاكيا عن الرسل

قولهم وقت تكذيب الجمع في المرة الاولى كذا وفي المرة
الثانية كذا قوله والتقوية بموكد الخ الاظهر ان يقال ان التأكيد
استحسانا ووجوبا قوله اي المخبر فيه ان الاستشراف
متعد بنفسه ولام التقوية لا يناسب حرفا يقال ضربت
لزيدا لا ان يكون ذلك ثم تنزيل المتعدي منزلة اللازم
ثم تعديته بحرف الجر اذ يقال الاستشراف متعد بنفسه نظرا الى
اصل المعنى لكنه مستعمل هنا في ايقاع الطلب مجازا او
بعتبر تضمين ايقاع الطلب قوله مقام ان يتردد الخ
قال الشيخ الرضي قولهم له ان يضرب يفيد انه يصح
منه الضرب ولا تقطع ثبوته فهذه العبارة ههنا لا
تقتضي الا صحة التردد ولا التردد بالفعل فلا يرد ان
التأكيد على مقتضى الظاهر ثم المناسب ان يكون الاستشراف
ايضا بحسب الصلاحية فقط والا فالظاهر انه يستلزم
التردد بالفعل الا ان يقال الاستشراف الى جنس الخبر لا الى
خصوصه قوله وغير المنكر كالمنكر جعل السيد رح ذلك
متناولا للسائل ايضا وفيه ان الكلام يؤكد مع السائل
والمنكر معا على طريقة واحدة فلا وجه للتنزيل الا ان يعتبر
زيادة التأكيد بالنظر الى الانكار قوله على العرض يعني
عرض الرمح فامعنى عرض العود على الاناء فيما فهم من كتب

اللغة

هذا قول من يجعل السيد الشريف في هذا المقام وليس كيف كان فهو غير انيق

يعني ان يكون وجه التنزيل صيرورة التأكيد واجبا بعد ان لم يكن واجبا عنادي

اللغة وهو المراد عند السيد وضع عرضه على الاناء ثم المراد
بوضع العرض ههنا كون عرض الرمح في جانب الاعلى اذ لو
وضع بحيث يكون طوله نحو سمك كان علامة التصدي للمحاربة
فالوضع بحيث يكون العرض نحو سمك علامة الانكار ويمكن ان
العرض بمعنى الاظهار من قولهم عرض السكر وانما جعل امارة
الانكار باعتبار انه لو علم فيهم رما حالما قدر على ذلك
قوله وخوطب خطاب التفات قيل ان كان الشقيق حاضرا
فغيبة التفاتان احدهما من الخطاب الى الغيبة على رأي السكاكي
والثاني على العكس وان لم يكن حاضرا فلا التفات الا في الثاني
بل مطلقا فانه لا يرتبط ان بني عمك فيهم على الجملة بما قبله
الا بتقدير اي فقلت او اقول له ان بني عمك الخ والحق انه
لا حاجة الى التقدير فانه قد يجعل شخص من جهته ذكرا وصار حاضرا
مخاطبا بالخطابات كما يظهر من الابيات ويؤيده قوله تعالى بالله تعلم
قوله تكلم او استهزاء لانه لا يخرج بذلك عن تنزيل المذكور منزلته
ظاهر في المعنى الثاني للغرض قوله يرميه بقارماه بالعدل
اي نسبته به قوله لفت الكفاح اللفت بالكسر الجانب والكفاح
المقابلة في المحاربة قوله فلتطعنك الخ جعل الناس
في حماة وحصنة الشك التجنب التقطر القاء على احد الجانبين
قوله الزحام المزاحمة قوله ان يدس الخ هكذا وقع بخطه قدس سره

في شرح المفتاح وفي كثير من نسخ المرزوقي لكن الاول على ما يعبر
النسخ ان يداس لان الدرس الاخفاء تحت التراب والدوس
جعل الشئ تحت الاقدام قوله لان مجرد وجوده الخ لا يخفى ان المفهوم
في العبارة ان التامل فيه بعد وجوده كاف لا مجرد وجوده
نعم لو قال وجوده لا يكفي في ترك التاكيد بالنسبة اليه كما
يستفاد في العبارة لكان تاما قوله وهذا الحكم
مما ينكره احد منهم ويمكن ان يقال كثيرا ما يلاحظ علم السامع
ايضا كما هو المناسب هنا فان المقصود تغيير الكفار باعتبار
انكارهم فالمقصود في المخاطب عبارة الشرح هنا ما يتناول
السامع ايضا بان يحمل على ما يلاحظ حاله وتفهيمه بالكلام
قوله نظير لتنزيل الخ اللام لام الاجل يعني هذا نظير
للبحث باعتبار التنزيل قوله وبهذا اعتبارات الخ
عطف على محذوف يبنى عنه السياق كانه قيل هذا الذي ذكر
اعتبارات الاثبات في صورة الاثبات اثنتا
او اخبارا ما كان المراد بهما ما في الجملة الانشائية او الخبرية
سواء كانا تامين او لا فيتناول اسناد المصدر مع انه
غير تام قوله من احوال اللفظ الاضافة للعهد اى الاحوال
المعلومة في تعريف المعنى قوله بان لا ينصب الخ الاظهر بان
لا يكون هناك قرينة قوله كمرض ومات الاولى ان يمثل

بقولنا كتحرك المرتعش فان المرض والموت ليسا صادرين منه
اصلا قوله اذ لو علم المخاطب الخ اقول اذا لم يكن المخاطب عالما
بانه لم يجئ يجوز ان يعلم اعتقاد المتكلم بانه لم يجئ فالمثال
صالح لكونه مجازا لجواز ان يجعل المتكلم ذلك الاعتقاد من المخاطب
قرينة صارفة فالمراد علم المخاطب باعتقاد المتكلم بكذبه وظهور
ذلك العلم عند المتكلم ولا دخل في القرينة موافقة المخاطب
مع المتكلم في اعتقاد عدم المجئ كما لا يخفى قوله مجازا حكميا
لتعلقه بالحكم اى بالاسناد بمعنى النسبة قوله مجازا في الاثبات
لان المجازية في النفي بملاحظة حال الاثبات بل التحقيق
ان النفي يرجع الى ما يلزمه في صورة الاثبات مثلا ما مر في
تجارتهم راجع الى خسرت قوله او الموضع الذي قبل هذا التفصيل
اشارة الى ان المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشيخ اقول اعتراض على هذا كقيل بانه لا يصح ما ذكره في اخر هذا التفصيل لانه اذا كان ذلك الموضع هو الحقيقة فلا يصح ان يشار به الى المجاز الذي لا حقيقة له فلم يصح ان يجعل نكتة قوله او الموضع الذي بنى اعراه الخ وفيه نظر لان صاحب ذلك القيل لا يسلم ان ذلك الموضع هو الحقيقة بل يجعل عبارة عن قرينة عند العقل • فتدبر عبادي على الحقيقة
ان التفصيل باعتبار ان المؤول الماخوذ في تفسير التاويل اما مصدر
مبني او اسم مكان وانت خبير بان ذكر الآل في تفسير غير ضروري
قال في الصحاح وغيره التاويل تفسير عما يؤول اليه الشئ يتم معنى صرف
القرينة ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان المسند اليه
اللفظي ما هو بالنظر اليها يفهم انه غير ما هو له قوله وحاصله

ان ينصب الخ فان التاويل طلب الحقيقة وملاحظتها وهذا يستلزم
اعتبار العلاقة ونصب القرينة هو تعرض لسببية العلاقة ايضا
فحاصل التاويل لكان حسنا بل لو اقتصر عليه لكان احسن فان المصر
قال فيما بعد ولابد من قرينة قوله اى للفعل انما اقتصر عليه لكونه الاصل
اولان الصفة المشبهة لاينصب المفعول به قوله لايسند اليها اى
حال كونها باقية على معانيها فان معنى الصحبة المستفاد من ينصب
المفعول معه لايفهم فيما اذا رفع واسند اليه الفعل وقس عليه البواقي
قوله فارفعت الانا لكن الظاهر فارفعهم انا الانا لكل الشايع
في عبارتهم ذلك قوله شقاق بينهما الشقاق العداوة
والمخالفة قوله مطلق النسبة انت خبير بانه يلزم ح ان يكون
قوله سابقا اسناد الفعل الى الفاعل اذا كان منبئا للفاعل
حقيقة والى غيره مجازا فارادا آء المقصود اعلم ان ههنا
امورا ينبغي ان ينبه عليها الاول ان المفعول به اعم من ان يكون
بواسطة اولا لكن المفعول فيه وله ليسا داخلين فيه على مايفهم
من شرح المفتاح الشريفي في بحث تقييد المسند وايضا
من المقتبس شرح المفصل فيلزم ان يكون ضرب في الدار منبئا
للمفعول مجازا الان المحقق الرضي قال بانهما نوعان من المفعول به
حقا بامرين اخرين الثاني ان حال الصفات مشتقة
على قياس الافعال لكن المفعول به لها ما يكون بحسب المعنى

كذلك ويصلح لان ينصب بها بعد شرايط العمل فاضافة ضارب
زيدا من حقيقة الثالث ان اضافة اسم الفاعل الى الظرف ان كانت
على طريقة اضافته الى المفعول به وبمعناه فهي مجاز والا فينبغي
ان يكون حقيقة لان للمظروف تعلقا بالظرف تامل قوله الاقوال
الكاذبة التي تعمد المتكلم بها صدور الكذب قاصدا ترويجها
بقدر الامكان فلا تاويل فيها قوله اولم يظن الظاهر فاعادة
لم في الشرح ان الكلام على عطف النفي على النفي ليس بمقصود
فان احدهما محال لا يكفي بل الاعادة لاظهار النفي لكن على عطف
المنفي على المنفي فيقع كلمة او في حيز النفي فيستفاد العموم للنفي
قوله لاحتمال ان يكون هو الخ اقول هذا بعيد جدا لان قاعدة
الغداة اوكرها والعشي ادمرها غير ظاهرة فلهذا لم يذهب
اليها احد سيما على عرف المتكلمين ومتفاهم العرف من العرب الانام
ثم ان اسناد اهلاك الناس الى الدهر على ما يفهم من القرآن فالظاهر
ان المراد وقوع الهلاك بلا تاثير من الله تعالى او غيره بل الانهماء
مادة للبلوة الى الآخر واما اسناد الحوادث اليه في اشعار العرب
وامثالها فلاظهار التحزن والشكوى الى الله تعالى لكن في
ضمن عادة الدهر على سبيل الظرافة الا يرى ان شعراء العجم
من اهل الاسلام ايضا قائلون بهذه الظرفية في الطريقة المراد
وغيرها قوله يعني ما لا يعلم المراد بالعلم ههنا مطلقة بحيث

يتناول الظن قوله متبر عنه يمكن ان يكون عن بمعنى في اي فصل
فيه التفزع عن التفزع بالحسار بينهما قوله جذب الليالي المراد
بالليالي مطلق الزمان كما اشتهر قوله قبل الله القبل بمعنى التكوين
على ما في التاج لكن اعتبار الارادة غير ظاهر قوله فانه يدل الخ فيه
ان طلوع الشمس به لا ينافي ان يكون لسنا الافنا الى جذب الليالي
حقيقة فان المنجمين مثلا يجعلون المؤثر في عالمنا الكواكب المخلوقة لله
تعالى ابتداء او بواسطة تامل قوله وانه المبدأ الخ لعدم القائل
بالفصل بين الافنا واطلاع الشمس وبين غيرهما او لدلالة
الطلوع بالفعل على الابداء والانشاء قوله ومجازيتها
بالواو في نسخة مصححة بتصحيح الشارح قدس سره يعني بملاحظة
هذا الاعتبار في القسمة الى المجموع الاقسام الاربعة سواء
وجد تمام الجزء الاول من الاعتبار كما في القسم السابق
او الجزء اللاحق كما في القسم الثاني او بعض الجزئين
كما في القسمين الاخيرين بقي ان الكناية مقابلة للحقيقة والمجاز
على عبارة المصر قوله ظاهر لانه اشترط الخ واما على مذهب
السكاكي فيجوز ان يكون المسند جملة ووصفها بالحقيقة
والمجاز اللغويين محل خفاء اذ الكلمة ماخوذة في تعريفها قوله
يوم القسمة الاولى تركه لكن نناسب ذكره على وجه التفسير في آخر
الاية قوله وعن طوله لا يخفى ان مجرد الطول لا يستلزم التعجب

من عدم الابقاء مع ان طوله ازيد منهما قطعا قوله اي من جهة العقل
يعني عقلا تميز عن نسبة الاستحالة الى القيام لكن على انه فاعل
لمتعدي الاستحالة اي الاحالة فان التميز لا يلزم ان يكون فاعلا
للفعل المذكور بل للازم او لمتعديه نحو امتلأ الاناء ماء فالماء
ليس فاعل الامتلاء بل للملأ قوله يزيدك وجهه حسنا اي
يزيدك الله تعالى علم الحسن في وجهه ففي الكلام حذف مضاف
ووجهه مفعول به بواسطة او صفة حسنا قوله وان فاعل هذه
الافعال الخ اقول قد جعل السكاكي النفس فاعلة اقدمنية
ان الفاعل في الجميع النفس على زعم المعتزلة فانهم جعلوا العبد
موجدا لافعاله بالمباشرة او التوليد حتى قالوا العلم بالنتيجة
مخلوق للعبد بالتوليد عن النظر فينبغي ان يقولوا بصدور
السرور والعلم بزيادة الحسن عن النظر الحسي في الوجه بالتوليد
قوله والحق ما ذكره الشيخ الخ كتب قدس سره في الحاشية اولا
لا نزاع في ان الفعل لابد له من فاعل لكنا نعلم قطعا ان الموجود المتحقق
في امثال هذه الصور هو السرور والقدوم ونحو ذلك من الافعال
اللازمة للمسرة والاقدام ونحوهما من الافعال المتعدية لكن بقي
بحث وهو ان لفظ اقدم لا يكون حقيقة لعدم تحقق معناه
وقد استعمل استعمالا صحيحا فينبغي ان يكون مجازا فلا يكون
المجاز في الاسناد ثم الحق بخط قدس سره في آخر الحاشية هكذا

والجواب ان عدم تحقق المعنى لاينافي كون اللفظ حقيقة ومجازا
ولا يستلزم كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل
هو فيه لايكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصود ثبوت
ما هو الاصل والمرجع كالقدوم مثلا اقول في آخر الحاشية ان بقية
اشكال على القوم جميعا فان الواقع في الصور النجوزي اللغوي
في الاطراف لا الاسناد المجازي والحاشية ترجيح كلام الشيخ
لكنه مجمل غاية الاجمال حاصله ان الافعال المتعدية الواقعة في تلك
الصور ليست بموجود اصلا فالمقصر فيها المبالغة في ملابسة
الفعل مثلا اذا وجد القدوم وحده لداع وارید المبالغة
في ملابسة للقدوم يتوهم هناك اقدام ومقدم وينقل
لاسناد الاقدام منه الى الداعي فان نقل الاسناد من التوهم
كنقله من المتحقق في تحصيل غرض المبالغة في الملابسة فمراد الشيخ
انه ليس هناك فاعل موجود يسند اليه تلك الافعال المتعدية
او فاعل يقتدر باسناد ما اليه اذ لا فايدة في الاسناد
الى الفاعل المتوهم قلت بقي بحث آخر هو انه اشتهر بين الجلي
والمتكلمين ان كل ممكن له فاعل فللافعال اللازمة فاعل
موجود يكون اسناد الافعال المتعدية اليه حقيقة فللقدوم
مثلا يتقدم محقق وهو الحق تعالى عندنا والعبد عند المعتزلة
سواء كان بالمباشرة او التولد من فعل آخر للعبد فافهم قوله

ذاهبا

ذاهبا الى ان مراد القوم لا يخفى انه قد يمكن ان يكون التشبيه في
المدلولية مقصودا كما في صورة الاسناد الى السبب وما في
غيرها فلا كما في الاسناد الى المصدر والزمان والمكان فكلام
السكاكي على الاطلاق محل بحث قوله اللوازم المساوية الخ
كان المراد المساواة بحسب القرائن والمقام فلا يرد ان المجالب
ليست مساوية للسبع قوله وهذا مبني الخ فان قبل اسناد
راضية والضمير جميعا ايضا مجازي على مذهبه فالمراد بعيشة
الصاحب قطعا قلنا اذا كان الضمير عبارة عن الصاحب
فليس اسناد المجموع مجازيا قوله وهذا اولى فانه نوقش
في مثال المتن بان التجوز في اسناد الصايم الى الضمير
قوله والجواب ان مبنى الخ فيه انه يلزم ان يكون الاسناد
مجازيا لان من حق الانبات مثلا ان يسند الى القادر
المختار لا الى الزمان المشبه به مع ادعاء القادرية فلا يستغنى
السكاكي عن المجاز العقلي اليه اشار قدس سره في حواشي شرح
المختصر في الاصول قوله من حيث انه مسند اليه ينبغي ان يجعل
تعليلية للتعليل بل لتقييد البحث اي المبحوث عنه بها احوال المسند اليه
حال كونها ماخوذا بهذه الحيثية فلا يرد ان الحذف او الاثبات
ليس عروضه لاجل كونه مسندا اليه قوله تنبيها على ان المسند اليه

بحث المسند اليه

المبحوث عنه

الخ لا يخفى ان هذه النكتة منافية لنكتة تقديم الحذف ووجه

جاء للبيان وفي نكتة على الحذف فاوجد في هذه النكتة يدل
الاثبات وفحوى الحذف الاسقاط بعد الوجود
وفحوى الحذف تقديم الحذف الاسقاط قبل الوجود
اطلاق الحذف على التخييل والتقدير لما شاع في هذه النكتة
الوقوع وتلك النكتة يدل على انه عدم
ملاحظة الواقع وتلك النكتة مبنية على
بحسب الواقع فافهم الثبوت به اولا ثم سلبه
بل ترك الثناء فافهم محاذي

التوفيق ان هذه النكتة تخييلية باعتبار شيوع الحذف في العدم
اللاحق والنكتة السابقة باعتبار الواقع قوله بناء على الظاهر لانخفى
ان كونه ركنا من الكلام لاينافي كونه عبثا لانه اذا علم معنى الكلام
صار تمامه عبثا فكيف بالجزء منه ففي الحقيقة ايضا اذا علم
فحق العبارة بناء على القرينة وان كان مع قطع النظر عنها
ليس بعبث قوله لان الدال حقيقة الخ انما انحصرت الدلالة
عند الحذف في اللفظ واما لان العقل شرط الدلالة والحاكم
بذلك الدال هو اللفظ قوله قلت عليل هذا يصلح مثالا
لادعاء التعيين ايضا قوله هل يتنبه ام لا اصل العبارة
اهل فحذف الهمزة اذا مع المتصلة لازم للهمزة قوله او ابهام
صونه المراد صونه عن تنجه بواسطة المرور على اللسان فتضح
ذكر الابهام قوله والظاهر ان ذكر الاختيار الخ يمكن ان يقال
ان العبث في ذكر المسند اليه يكون باعتبارين احدهما باعتبار
القرينة الدالة على تعيينه لاسناد هذا المسند في قصد المتكلم
وارادته وثانيهما بتعيينه لاسناده بحسب نفس الامر بحيث
لا يصلح ان يسند هذا المسند الى غيره قوله او سجع او قافية
هذان فيما اذا وجب تقديم المسند الذي به تحصل السجع
او القافية ثم المقابلة بالوزن تقتضي ان لا يتغير الوزن
بذكر المسند اليه او حذفه بان يتغير القافية وذلك فيما

يكون المسند

المسند اليه القافية على وزن المسند اليه فيذكر المسند اليه
او حذفه لا يتغير الوزن قوله كقول الصياد الخ انظاهر انه مثال
لفوات الفرصة فالحس اتصاله به قوله رميته فمر غيره رام
هذا مثل اول من قال الحكم المقرى وكان من ارمى الناس وقد نذر ان
يذبح مهاة على الغبغب فلم يمكنه ذلك اياما حتى قصد تقتيل
نفسه ثم رمى اليه مطعم فاصاب فعند ذلك قاله الحكم يضرب
في احسان صدر من المسئ بلا تدبر وتردد قوله والمقتضى
للعدول الظاهر ان الظرف ليس بخبر بل متعلق باسم فليلزم تنوين
المقتضى لانه شبه المضاف اللهم الا ان يقال ذهب بعض
النحاة الى انه لا يجب تنوينه وعليه قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت
قوله واظهار تعظيمه او راجع الاظهار وان كان الحاصل
من لفظ المسند اليه التعظيم نظرا الى ان الكلام على تقدير القرينة
فاللفظ المحذوف المدلول بالقرينة يفيد التعظيم وذكره يفيد
اظهاره قوله حيث الاصغا الاولى السماع ليصح في حقه
قوله وعليه قوله تعالى حكاية لا يقال لا يلايم قوله ولي فيها
مارب اخرى ان يجعل ذكر المسند اليه في الاية لمطلوبية الاصغا
والبسط لانا نقول هذا القول مجمل يقتضي ان يسأل المخاطب
بالمارب فيجب المتكلم بتفصيلها فيقع زيادة البسط قوله
فيما لاضمار الى الاولى دخول الفاء في لان كما لا يخفى قوله

الخطاب مع معين والاولى لمعين اذ يقال خاطبته والخطاب
له اللهم الا ان يجعل الظرف حالا اى كائنا مع معين قوله الى غيره
اى مما لا الى غير معين وانما لم يقل فى توجيه العبارة هكذا اى تركن
الخطاب لمعين الى غيره اى الخطاب لغير معين لانه يدل عباره
المفتاح والايضاح على ان ضمير غيره راجع الى معين قوله وهو موضع
الخ فيه انه يلزم ان يصير مجازا عند تبدل الشخصيات تامل قوله
لاحضاره بعينه اى بشخصه يشكل بما اذا لم يكن المرضوع
معلوما للسامع على وجه الخصوص كما فى المثال المذكور فى المتن
اى لفظة الله قوله واحترز بهذا الخ يشكل بمثل رجل حاكم القوم
فى البلد الا ان يقال هذا الوصف لا يختص بالفرد المعين
بحسب اصل الوضع فلا يرد ايضا ما قيل ان الرحمن ليس بعلم
مع انه يختص بالحق تعالى قوله اى اول مرة ينبغى ان يعلم
انه لا يلزم ان يكون كل علم للاحضار اول مرة فلا يرد
جاءنى زيد قوله وعوضت منها اى جعلت منها فى
التعريف عوضا قوله ثم جعل علما اعلم انه ان كان علما
شخصيا ينبغى ان يكون الواضع هو الحق تعالى لانه
ذاته تعالى على وجه الخصوص غير معلوم بالكنه لغيره تعالى
وان كان فى الاعلام الغالبة كما يستفاد من شرح الكشاف
فتصحيح غلبة الاستعمال فى الفرد المعين فبالنظر الى

ان لفظة

يمكن ان يجاب بان المعتبر نوع الشخصية لا اشخاصها عباسى

جواب الاشكال ان المراد باحضاره بعينه اعم من ملاحظة الشخص بوجه جزئى او بوجه كلى يتحصر فيه عباسى

ان لفظة الله تعالى مع اصله بمنزلة لفظ واحد والالف اللام
اسم لكل معبود ثم غلب معرفا ومنكرا على المعبود بالحق
اى المفهوم الكلى تامل قوله لما افادت التوحيد بحسب
القرينة المعنوية قوله كناية عن كونه جهنميا فيه بحث
لان اللفظ مستعمل فى المكنى وههنا مستعمل فى الشخص لانه كونه
جهنميا اللهم الا ان يجعل كناية عن مجموع الشخص مع الصفة
اعنى كونه جهنميا فان المجموع ايضا لازم والاحسن ان يقال
الكناية بالنظر الى المعنى الاصلى لا يلزم ان يستعمل فيما هو كناية
عنه فانه للدلالة والفهم تبعا لا اصالة ونظر ذلك دلالة
الحذف على النكات المناسبة له بلا استعمال فيها تامل قوله
استعارة يجوز ان يكون مجازا مرسلا ثم قيل اطلاق المقيد
على المطلق الواقع فى ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفر للكيه
على مطلق الشفة لكنه واقع فى ضمن شفة الانسان فلك
ان تجعله مجازا مستفرعا عن مجاز آخر نظرا الى خصوصية
القيد الآخر قوله او ايهام استلذاذه انما ذكر الايهام
قصدا الى اعتبار لذة الحيرة فى ذكر العلم او الى اعتبار اللذة
بنفس العلم من غير ملاحظة الدلالة على الذات لكن على التوجيه
الاول قوله او التبرك عطف على نفس الايهام قوله سوى
الصلة اما الخبر فلا يلزم من ان يكون من الاحوال المختصة

بوجه ما اذ يجوز ان يكون من الاحوال العامة بخلاف الصلة
فانها معينة للموصول بحيث يصير معرفة بواسطة اتصافه
بها فيختص به اختصاصا تاما قوله لقلة جدوى الخ هذا مسلم
بالنظر الى خصوص المثال الا فقولنا الذى ملك الروم معظم
للعلم يفيد فايدة تامة قوله مفاعلة من رادير ود ومعنى
المفاعلة ههنا المبالغة في رد وما او الدلالة على اختلافهما
فيه واما جئ بعن دلالة على الابتعاد قوله فان في هذا الخ
وفيه اشارة الى ان اشتباههم بحيث لا يمكن ان يعرف
ويعبر عنه فان قيل الموصول معرفة معهودة للمخاطب
باعتبار الصلة فلا يهم قلنا ذلك بالنظر الى اصل الوضع
لكنه قد يعدل عنه كما في العرف بلام العهد الذهني قوله
غليل صدور هم الخ الغليل بالغين المعجمة الحقد وحرارة العطش ايضا
قوله ومن الخطأ الخ وذلك لانه يشكل بمثل ان الذى
سمك فان السمكة ليست علة لبناء البيت اللهم الا ان يجعل
ضمير ثم انه ربما جعل الخ راجعا الى مجرد الاتيان بالموصول من غير
اعتبار الايماء ولا يخفى ان سوق الكلام ينافيه اذ يدل
على ان المرجع الايماء قوله ففي قوله ان الذى سمك الخ
فان قيل لا دخل في الايماء للتعريض بالتعظيم وانما ذلك
من نفس الصلة لتشابه اثار مؤثر واحد قلنا التعظيم

المستفاد من نفس الموصول والصلة يحتاج التوسل بالايماء
واما التعظيم المدلول عليه بمجموع الكلام فلا يحتاج اليه كما يقال
بنى لنا بيتا ثم سمك السماء قوله ان التى ضربت الخ ضرب
البيت كناية عن الاقامة وانما اضاف الكوفة الى الجند لاقامة
جند كسرى بها والمراد بالعون المهلك قوله ابو الصقر
خبر او بيان والخبر قوله من نسل قوله او على الحال والعامل معنى
اسم الاشارة ومن نسل حال اخرى لا تتعلق بفرد لانه
يصير التعريف بالانفراد قاصرا وان بين حال شيبان
قوله شجرتان الاولى شجرة ان بدون التاء لانهما نوعان
من الشجر لا فردان قوله لان فقد الخ اى الاولى ان يقال
كمال الفصاحة للاعراب البدو ية بين الخلص قوله وعلم المعانى
من حيث الخ لا يخفى ان ذلك يجعل من علم اللغة ايضا فانه
اذا عرف ان هذا للقريب عرف انه اذا قصد بيان
المشار اليه يؤتى بهذا اولا وهو زايد الخ فيه بحث لانهم ارادوا
بالزايد على اصل المراد المعنى الزايد على المعنى الوضعى للفظ الذى
عبر به عن المقصود لا المعنى الزايد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعتبر
في هذا المقام قوله وبهذا ظهر ف الخ انت خبير بان
ظهور الفاء مما سبق على تقدير ان يحمل هذا القايل اثار الله
على اسم الاشارة والا فف اوه من جهة انه لا يفهم

في العبارة لا بما سبق لان كون الاوصاف في عقيب
الشارحية لا ينافي ذكر اسم الاشارة عقيب الاوصاف
قوله وهو الذي يؤمنون اي ذواتهم على ان يكون
صفة الايمان حاجة بقرينة عدها من الاوصاف وانما لم يقل
هو المتقون لان قوله تعالى الذين يؤمنون قد يجعل منقطعا
عما سبق على ما في الكشاف وغيره وح لا يحسن جعله متقون
مشارا اليه قوله الحصة الاولى ان يقال الى فرد قوله
لكن التحرير اراد ان كلمة ما توقع وصف التحرير حاصة في نفس
الامر بالذكر فصار مذكورا كنايته فلا يرد عليه انه اذا
قيل الانسان كاتب كان الانسان مستعملا في مفهومه
العام للافراد وان كان حاصا ببعض الافراد بقرينة
المحمول قوله من غير اعتبار الخ ينبغي ان يعلم انه لا يلزم
من عدم اعتبار الافراد اعتبار عدمها فلا ينافي ان يكون
الاستغراق والعهد الذهني من فروع لام الحقيقة او
المفهوم من الكتاب وسائر كتب القوم ان الاصل
والحقيقة لام الكل العهد الخارجي ولام الحقيقة وسائر
الاقسام من شعبها والتحقيق ان معنى الاشارة الى معنى
ما دخلت هي عليه فان كان اسم الجنس موضوعا بازاء الحقيقة
فالاصل لام الحقيقة والعهد الخارجي ارضام شعبه فجعله اصلا

احرى من سائر الشعب لحكم سواء اعتبر فيه وضع اخر اولا
فان تقدم الذكر من جملة القرائن وكذا تقدم علم المخاطب
فلا يجدي نفعا في الفرق ان معرفة الجنس غير كافية في العهد
الخارجي بخلاف سائر الاقسام وان كان موضوعا بازاء فرد
فالاصل لام العهد الذهني وسائر الاقسام منه فروع بحسب المقامات
والقرائن قوله وقد يأتي المعرف الخ اعلم بان المعرف بلام
الجنس والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرائن الوجود اما مطلق
غير مقيد بالبعضية والكلية كما في المهملة واما في ضمن البعض
واما في ضمن الجميع وقد يعتبر فيه عدم الوجود كما في مثل الانسان
نوع وقد لا يعتبر الوجود ولا العدم كما في التعريفات
لمطابقة ذلك الواحد الخ انت خبير بانه لا حاجة الى تلك
المطابقة في اعتبار عهديته لان فردا ما معهود مقرر في
كل ماهية قوله وان كان في اللفظ الخ ينبغي ان يعلم
ان اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب اللفظ بدون المعنى
كما يتبادر منه العبارة لان اللفظ مستعمل في الموضوع له
اعني الحقيقة والجنس غاية الامر ان الفردية مستفادة
بواسطة القرينة كما حقق ذلك في المطول نعم ان جعل
المعرف بلام الجنس مطلقا نكرة كما قال قدس سره بذلك في شرح
المفتاح لتم هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة

في صورة العهد الذهني كما هو الحق عندي وقد بينته في حاشية البسيط

قوله بحسب اللغة الاولى ان يقال بحسب الوضع الشرعي اعني لانه لو اريد بالصلوة جميع افرادها نظرا الى وضع الشارع جميع افرادها الشرعي كان استغراقا حقيقيا قوله واستغراق المفرد الخ ينبغي ان يعلم ان هذا مسلم فيما اذا استلزم الحكم على كل فرد الحكم على جميع اواثنين واما اذا لم يستلزم فلا مثلا قولنا لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجل استعمل من قولنا لا يرفعه كل رجل وكذا قولنا هذا الخبز يشبع كل رجل استعمل من قولنا هذا الخبز يشبع كل رجل فالاستعمالية مختلفة بحسب المقام قوله بل الجمع المعرف الخ والجواب ان كلام القوم على تقدير ان لا يبطل معنى الجمعية وبقي المفرد والجمع على معناهما الاصلي وح لا يرد هذا الاعتراض قوله منطنة اعتراض الخ لا يخفى ان ذلك الاعتراض على تقدير ان يكون اسم الجنس موضوعا للماهية ايضا وارد على مثل من رجل ولا رجل بالرفع اذ الاسم مقرون بالتنوين الدال على الوحدة وتقرير الجواب الاول بالنسبة الى المثالين انه تجرد الاسم عن معنى الوحدة واعلم انه يرد على مثل قولنا لا رجل بالفتح اشكال من وجه اخر على مذهب من يجعل الاسم موضوعا لفردما وذلك لانه نفي الجنس يعبر عنه بالفارسية بقولنا نيست مرد ولا يحصر الا بان يعتبر وضع آخر للمجموع بازاء نفي الجنس قوله للمحافظة

الخ

الخ فيه ان هذا لا يفيد الامتناع فانه قد يراعى المعنى وقد يراعى اللفظ في مثل من باعتبار انه مفرد اللفظ مجموع المعنى وقد وقع في الحديث الصحيح وصف العشر بالاواخر في بيان ليلة القدر الا ان العشر معناه متعدد لا جنس قابل للوحدة والاولى ان يقال لا يطرد وصفه بنعت الجمع للمحافظة على تبع كل للفظ

قوله ولانه بمعنى كل فرد الخ انت خبير بانه لا يجري في مثل لا رجل بالفتح وليس جل بالرفع فان معنى الاول نيست مفرد ومعنى الثاني نيست مردي فعلم ان كلام المصر مخصوص بالمعرف باللام لكنه انما يظهر السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا لفردما قوله لانه احد طرق لم يرد ان الاضافة احصر طرق التعريف بل انها قد يكون كذلك بحسب المقام نظرا الى حال المتكلم او السامع قوله اي مهويي تبلث يا ات يا أن ام نفس الكلمة ويا للاضافة قوله اليمانين جمع يمان تخفيف يمني منسوب الى اليمن بحذف احدى الياءين وتعويض الالف المتوسطة

قوله لها صاحب الخ يعني نفس الانسانية من حيث هي وان كانت مائلة الى المعائب والامور الدنيوية لكنه حصل لها من العناية الالهية ما يمنع عن ذلك لمحبة عالم القدس والتشبيه بالملائكة قوله عن طالب العرف اي الاحسان لكن عن بمعنى في اي في شان طالبا الاحسان او مضاف

محذوف اى عن احسانا طالبه قوله حاجب يمكن ان يكون
للفردية شخصيا قوله الكميات بهذا مختص بالعدد عند الاباء
على فهم من تفسير الرضى لتعريف اسما العدد قوله هى نطفة
ابيه يشكل بآدم وحوا وعيسى صلوات الله عليهم وبكثير من الحيوانات
الغير المتولدة من النطفة فلذا قال المحقق البيضاوى فى ماء
هو جزء مادية وقال بعضهم لفظة كل فى كل دابة بمعنى الاكثر
قوله وكل نوع الخ يشكل تقرير الشرح بان خلق نوع الفعل
ونوع الحمار من نوع اى ما الحمار نعم يمكن ان يقال فى الآية
ان النطفة مطلقا نوع من المياه ويجوز ان يصحح تقرير الشرح
بان نوع الماء المختص بالبغل هو المركب من نطفة الحمار
والفرس معا قوله كان قد رأى الخ اى حال كونه مثل ذى
الرؤية والسمع او صفة الظن بجعل اللام للعهد الذهنى
قوله الاشتراك الخ الاشتراك المعنوى بخلاف الاحتمال
فانه بالنظر الى الاشتراك اللفظى قوله لكان الوصف
مخصصا اى على الظاهر فلا يتعين المثال قوله وقد يكون
الوصف لبيان الخ الفرق بينه وبين الوصف للتاكيد
ان المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصد الاصلى بل مجرد
التاكيد بخلاف هذا الوصف ثم الفرق بينه وبين الوصف
المخصص ان المرتفع ثمة احد افراد المعنى او احد المعانى

وههنا

وههنا احد الجزئين قوله وبهذا الاعتبار افاد الخ فان قيل
كل منهما توجيه على حدة للوصف لانه اذا قصد به بيان
للجنس لا يتصور زيادة التعميم للافراد اذ الجنس من حيث هو واحد
قلنا زيادة من الاستغراقية لتاكيد العموم فيما يدخل عليه الحكم
بافراده نصا بحيث لا يحتمل غير ذلك عند ارباب العربية
جميعا مع ان سوق الاية لبيان شمول قدرته وعلمه تعالى
لكل فرد من الدابة والطير شمولها لافراد الانسان بلا تفاوت
فمن جعل الوصف لبيان الجنس لم يرد للجنس مع اعتبار عدم
الصلوح للفردية بل قصد بيان ان خصوص فرد ونوع غير
مقصود بل المقصود الجنس فى ضمن جميع الافراد اذ الوصف
لا يخص بفرد او نوع فالاستغراق حقيقى لا عرفى قال التوربشتى
واحد فافهم قوله او عن حمله على معناه الخ اى عقله الخ مع
التوجيه الذى يراد به حقيقة او مجازا قوله بناء على انهم فى حكم
شخص الاظهر ان يقال بناء على ان البعض فى حكم الكل لكنه نظر
الى انه قد ينسب فى العرف الفعل الصادر عن البعض الى الكل
لكمال اتحادهم ثم انه اعترض عليه ايضا بانه لا يكون توهم
عدم الشمول فى لفظ القوم بل فى نسبة الفعل المنسوب الى الكل
ايضا اقول ولا يخفى انه يمكن ان يجعل عدم الشمول فى عبارة
المصر بحيث يتناول عدم العموم فى النسبة ايضا حتى يندرج

فيه التجوز العقلي فدفع توهم التجوز مخصوص بالعقلي ففي الكلام
تعميم بعد تخصيص وان عمم في الاول فينبغي ان يعتبر في غير
صورة الشمول قيل لا يرفع مثل اجمعون التجوز في الاسناد
على ما هو الظاهر اقول وكذا ينبغي ان لا يرفع التاكيد اللفظي
هذا التجوز وقد اتفق هذا القائل مع القوم في رفعه اياه
تامل قوله والمؤمن آخره ركبان مكة بين الغيل والسند
الى المراد بالمؤمن الحق تعالى وبالعائذات الطير الملتجية
الى الكعبة للامن من الصيد اذ لا يوخذ الركبان بل يسمعها
والغيل بكسر الغين موضع الاسد على ما في شرح السبعيات وقال
بعضهم الغيل بفتح الغين والسند بفتح السين والنون
موضعان في جانب الحرم فيهما الماء ثم العائذات اما منصوب
وهو الظاهر او مجرور بالاضافة وح الطير منصوب باعتبار المحل
على المحل قوله على انه اجزاء ما قبلها الخ لا يخفى انه ليس مدلول لهما ان
تلك الاجزاء متربة في ذهن المتكلم او السامع ولا ان تعلق
الفعل بالبعض معتبر قبل تعلقه بالآخر فالوجه ان معناها
الاشارة الى ان تلك الاجزاء بحيث اذا لاحظها العقل
وجدها كذلك قوله فرق بين ان يكون الشيء الخ قد ذكر قدس سره
في قوله تعالى لم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ان القيد في
الكلام المنفي قد يكون لتقييد النفي وقد يكون لنفي القيد

بمعنى انتفاء كل من الفعل والقيد او القيد فقط او الفعل فقط
فليتامل في المقام قوله خلافا لبعضهم يعني ابن الحاجب لانه
ذكر في الايضاح اذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقط اضربته
عن نسبة المجيء الى زيد واثبته لعمرو فهو اذن من باب الغلط
فلا يقع في فصيح الكلام وانت خبير بانه ان اراد ان اللفظ
بالاخبار عن مجيء زيد غلط على وجه يسبق اللسان مع التدارك ورد
بقولك بل عمرو على ما قال السيد رحمه الله في توجيه كلامه يرد عليه
ان ذلك معنى الاضراب الموجود في ابدال البعض فينبغي ان
لا يقع ايضا في الفصيح تامل قوله او للابهام الفرق بينه
وبين التشكيك ان المقصر في الاول الاخفاء بحسب
بادي الراي حتى لا يظهر من المخاطب الانصات والاعتراف بالجهل
قوله ولانه في المعنى عبارة عنه هذا لا يتم على تقدير ان يكون
صيغة الفصل للربط وتاكيد الحكم نظرا الى ان معنى زيد هو
العادل زيد است كه عادل است على ما قال قدس سره في شرح
الكشاف وذكر في المغني ان اكثر البصريين على انه حرف
قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم الخ اي المحكوم به اقول المراد
التحقق في الذهن فقوله لا بد للوجوب الاستحقاقي
اذ تعقل الذات قبل الوصف هو المناسب ولا شك
ان ترتيب اللفظ على وفق ترتيب المعنى امر لا يق

مطلب الفصل

فناسب ح تقديم المسند اليه دان اريد بالتحقق الوجود
الخارجي فقوله لابد على ظاهره لكنه يختص بالموجودات
الخارجية الا انه صح ح تعليل التقديم فانه يناسب
ترتيب اللفظ على وفق الخارج الذي مدلوله اعني المعنى قوله
ولا مقتضى عطف على الاصل او حال فانه لازم معمول ان اذ لا يكون
ان وان عاملين في الحال بدليل ما قبله بان اخبرت
خبير بان مجرد هذا البيت لا ينفي ان يراد بالحيوان تعبان
موسى دم فانه معجزة يعرف بها بعض الناس فيدعوا الحق
وبعضهم على خلاف ذلك نعم هذا البيت مع غيره من الابيات
والسياق يدل على القصر قوله علة لتعجيل الخ وذلك لان التفاؤل
في المشهور فال نيكو كرفتن وذلك بما يسمع في مفتتح
الكلام اذا صلح لذلك وكذا الحال في التطير يعني بد كرفتن
لكنه لا يخفى ان التقديم يكفيه مجرد التفاؤل او التعجيل المسرة
بل المسرة قوله او انه يستلذ اي لفظ المسند اليه يستلذ
لذة المحسوس فلذا صح اعتبار الايهام فيه قوله وقع بعدا
البعدية غير ظاهرة فان اي من قوله ان ولي بحسب اللغة قوله
ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي الخ قيل وجهه ان السلبية
الكلية نقيضة للموجبة الكلية وذلك ظاهر الفساد
بل الوجه ان تخصص المتكلم في الاصطلاح انما يكون فيما

اذا اعتقد المخاطب وقوع الفعل على وجه النفي واخطأ في تعيين
فاعله فرد المتكلم ذلك بان نفي الفعل عن عم المخاطب وقوع
الفعل عنه وعلى غيره للفاعلية وان شهد على ذلك الذوق
والسياقة فمنع ذلك غير نافع كما في كثير من النكات البيانية
قوله نحو لا غيري هذا الظاهر لا يتناول نفس لا غيري فينبغي ان مجرد
نحو عن مغايرة لا غيري فيراد مطلق التركيب الدال مطابقة
على نفي صدور الفعل عن الغير فيتناول لا غيري ومثله وقس على ذلك
امثاله مثل نحو وحدي قوله الى تخصيصه بعدم السعي لكنه
ينبغي ان يفرق بين تخصيص انا سعيت كما هو المقصود المقام
وما بين ما انا سعيت على السبق بان انا سعيت بتقديم
المسند اليه على النفي عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم
السعي في حقه واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي توهم السامع
فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير وما انا سعيت
بتاخير المسند اليه عن النفي انما يقال لمن اعتقد وجود السعي
واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت انفرادا او مشاركة
ولا بد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكره في النفي ان
عاما فعام وان خاصا فخاص قوله هذا الذي ذكر من التخصيص
المتبادر من العبارة ان المعطوف عليه لقوله وان بنى الخ
هذا المقدر لكن المناسب لتفصيل ما ذكره بالتخصيص والتقوى

ان يعبر عطفه على فقط فعله فقد يأتي الخ لكن بتقدير قيد
وشرط اعني ان بني على معروف فقد يأتي الخ قوله واستثنى
السكاكي المنكر اي في قولنا ما لا يمكن تقديره مؤخرا فيقيد
التقوى وحل مثل رجل قام على الظاهر والقول المختار لكن السكاكي
اخرجه منه بالتاويل والميل الى المذهب المرجوح قوله واذ
قد صرح الخ متعلق بمحذوف ولزم طلبه اذ قد صرح الخ
قوله لان هذا اعتبار محض اي كونه فاعلا في الاصل مع جعله
مبتدأ منقدما اعتبار محض هنا لا بحسب الواقع قوله لانهم
امتناع ان يراد الخ قال السيد الشريف قدس سره يتبادر
من قولهم شر اهر ذا ناب كون الشر بالقياس اليه فالخبرية
ايضا بالقياس اليه فظاهره انه لا يكون مهرا له لان الهرير
صوت الكلب عند تاذيه وعجزه عما يؤذي اقول جعل
صاحب الكشف في المقدمة الهرير بمعنى مطلق الصوت
فقال في مستقصى الامثال كانهم سمعوا هرير الكلب في وقت
لا يضر في مثله الا لسوء فقالوا ذلك اي ان الكلب
انما حمله على الهرير شر يضرب فيما يستدل به على وقوع الشر
ونقل صاحب المقتبس عن بعضهم ان الهرير نباحه الذي
يتشاءم به طوائف الناس لكن ربما يهتدي به المفصلة
خصوصا في الليالي المظلمة وهذا اخير قال وقال في النهاية

اذا طلع الكلب ان يهرون اهله ويذب عنهم قوله
بان يراد بالمثل الخ ينبغي ان يعلم ان هذا ليس تعريضا
مصطلحا بل سماه تعريضا نظرا الى ان فيه حفاء الجملة
اذ الظاهر ان يراد بالمثل والغير مطلق الممائل والمغاير
فان اريد بهما ان لهما مخصوص كان فيه نوع حفاء الجملة
قوله لان الافادة حينئذ الاعادة فيه ان حال المخاطب
اذا اقتضى التاكيد والاعادة لا يجوز تركه ويمكن ان يقال
بجوز ان يستوي الامران بالنسبة الى مخاطب باعتبار انه
منكر معه ما ينزل منزلة انكاره قوله موجبة مهملة انت خبير بانه
يحتمل هذا المثال ان يحمل على سلب الربط فيكون سالبة
لا موجبة قوله بالاسناد اليها لابد للتانيث من
تاويل ليصح ان يرجع الضمير الى الكل اي الكلمة قوله قال
عبد القاهر الخ المقصود ان ما ذكره صاحب القيل السابق
حق لكن دليله باطل قوله والحق ان هذا الخ ويمكن ان يقال
كلام الشيخ مبني على الوضع وافادة تلك الامثلة لشمول المعنى
بواسطة القرائن قوله كل ذلك لم يكن في المقام اشكال لانه
صدور الكذب عنه صلى الله عليه وسلم الا ان يجوز ذلك سهوا
فيما ليس من الاخبار عن الوحي وما يتعلق به على قول بعض السلف
واما على قول الجمهور فله تاويلات مذكورة في كتب الحديث

و قد قال السيد الشريف رحمه الله تعالى تاويل المراد كل
ذلك لم يكن في ظني واعتقادي اقول انت خبير بان اعتقاد
خلاف الواقع منقصة لا سيما اذا خطأ ذلك الاعتقاد
تامل قوله فمن تخر الامور علما هو تميز على ما قال قدس سره في آخر
سورة النمل لكنه لم يتبين انه من تميز اي نسبة ولا وجه
لعلاقة بين الاصل والمراد اي الاتقان واليقان وكان
تميز عن نسبة المفعول والعلاقة بين القتل واليقين الكمال والتطهير
فان القتل تذكية عن الدماء والرطوبات وكذا اليقين يرفع
الشكوك والشبهات قوله تريد بين في موضع الاستيناف
او البدل قوله قد ظفرت استيناف في جواب هل ظفرت
قوله فمن يرحم استفهامية ويرحم مجزوم اجراء للوصل مجرى
الوقف قوله وبالعكس الاظهر او بالعكس لانه يكفي
تعيين واحد في الالتفات قوله نحن اللذون صبحوا الى آخره
يوم التخييل غارة ملحاح يقال صبحه اذا اسقاه الصبوح
وهو ما يشرب بالغدات والتخييل اسم موضع والغارة اسم
من الاغارة والخيل المغيرة والملحاح كثير الملح كذا قيل والظاهر
ان الملحاح القتب الذي يعض على غارب البعير قوله
فقد سها لان الضمير العايد الى الموصول غايب حق الكلام
بعد تمام المنادى ان يكون بلفظ المخاطب قوله

طحابك الباء للتعدية قوله اي حين ولي الخ فعلى هذا جعل بعيدا
الاكثر بعيد الكل ومع هذا ينبغي ان يعتبر الشباب والمشيب
متصلين بلا فاصلة الكهولة على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة
حتى يصح ابدال عصر حان الخ من بعيد الخ واما على تقدير الواسطة
فالمناسب تفسير بعيد الشباب بزمان الكهولة قوله اي ذلك
الغير الخ الظاهر ان يقال اي خلاف مراده كما يشعر به قوله
او ايحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يصعد الامير
الخ اللهم الا ان يراد بالغير الخلاف فانه لا يلزم في العهد الخارجي
اتحاد العنوان او يراد بالقصد الترقيب والتوجه
لا الاستعمال قوله لان النفقة لا يعتد بها اقول ان كانت
الاية في الصدقة المفروضة فليس بيان المصرف او محل الصدقة
اهم من الآخر اذ لا يعلم كلاهما الا من الشرع وكذا ان كانت
في التطوع لاصل الانفاق والخير يحصل بايصال النفع في
الجملة الى احد واما الكمال فلا يحصل الا بامر يعتد به في موضع
حسن قوله والجواب الخ لا يخفى انه لا يلائم ما سياتي
من ان دلالة الصفة على الزمان بقرينة خارجية الا ان
يقال المراد ان اسم الفاعل حقيقة في الحدث الواقع
في الزمان الحال لكن الزمان ليس مدلولا بل خارجا محتاجا
الى القرينة وايضا فعلى هذا كل مجاز خلاف الظاهر

فالتخصيص بهذه المجارات غير ظاهر تامل قوله والقائل ان يقول
الخ ذكر في الاساس ان السيء بالكسر الاثر فلا يرد الاعتراض
لكنه جعل في البيت بمعنى الطين او الجص قوله ومن يك الخ
الجزاء محذوف اي حسن حاله مع رداءة حالي ثم امسى ناقصة
خبره بالمدينة ورحله بدل من محل الجزاء ومن ضمير امسى او تامة
فقوله بالمدينة خبر رحله قوله والمحذوف خبره لا يجوز جعل
المذكور خبره لان اللام لا يدخل الا على خبر ان قوله والرأي
مختلف اشارة الى ان تفاوت المطالب يحسب علو الهمة
ودنائتها قوله اي فصبر جميلا اجمل من صبر غير جميل فيه قصور
بحسب الظاهر لان المفضل عليه يجب ان يكون جميلا
في الجملة وقد قيد بانه غير جميل ويمكن التصحيح بان عدم الجمال
بحسب الآخرة وشبوته باعتبار تمكين الغلب في الدنيا
وبان التفضيل على سبيل الفرض كما في قولهم زيد افضل
من الحمار قوله لان هذا الكلام الخ اي اعتبروا وصف السؤالية
التيه بالفعل فاعتبر التمثيل بحذف المسند فيما اذا قيل
الله في جواب من خلق فوجه كلام المصنف بما ترى ولو لم يعتبر
وصف السؤالية بل ذات السؤال لكنه خلاف ظاهر العبارة
يمكن اعتبار التمثيل بحذف المسند في نفس الآية قوله
والدليل على ان المرفوع الخ لا يخفى ان السؤال جملة اسمية

فايراد الجواب فعليه يحتاج الى حكمة في ترك المطابقة
فذكر السيد رح ان السؤال في الحقيقة جملة فعلية فمعنى
اقام زيدا وعمروا وحالد الى غير ذلك ولارادة الاختصاص
للاستفهام
وضع كلمة من الدالة على ابهام الذوات اجمالا المتضمنة
ولهذا التضمن قدمت فصارت الجملة اسمية صورة فايراد
الجواب جملة فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية اقول فيه
بحث لانه تقرر عندهم انه يجب ان يقدره بالهمزة ما هو الاصل
بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنهما ما هو محقق غير
محتاج الى الاستفهام كما سيجيء في بحث الانشاء ولا شك
ان خلق السموات والارض محقق وتعيين الفاعل الخالق
محتاج الى الاستفهام فليس السؤال الا جملة اسمية بل الحكمة
في ترك المطابقة الاشارة الى بلادة الكفار وعنادهم
بانه اذا تحقق خلق السموات والارض مع حدوثها ينبغي ان لا يقع
شك في تعيين الفاعل فالمناسب بحالهم التردد في ذلك
الخالق فافهم وفي المقام لنا زيادة بسط في حاشية المطول
قوله غير فضلة بل عمدة في الكلام بحسب ذكرها فيه وهذا
مناسب لان المرئية لزيد قوله فيخرج ما يفيد الخ يعني يخرج
من افادة التقوى لا من ضابطة الافراد قوله ويمكن ان يقال
المسند الخ اعترض عليه السيد قدس سره بان كون المسند

سببا ضابطة لكون المسند جملة فلابد ان يعرف
او لا كونه سببا حتى يصير وسيلة الى معرفة كونه جملة
وهذا التفسير يقتضي العكس اقول يمكن ان يجعل الضابطة
للبيته لايراد المسند جملة لا علة انيته كما في التقديم للحصر
وغيره او يقال هذا تفسير باللازم فالضابطة يمكن
تحريرها من التفسير بان يقال اما ايراد المسند جملة فلكونه تام
الافادة مرتبطا بما قبله بعائد غير المسند اليه قوله وفي
نحو قل هو الله احد الخ فيه انه يلزم على ذلك افراد المسند اليه
لان المسند غير سببي مع عدم افادة التقوي اللهم
الا ان يقال لاطراد ولا انعكاس بين المقتضي والمقتضى
قوله والزمان جزء الخ انت خبير بان ذلك لايدل على تجدد
الحدث وحدوثه كما هو المط بل على تجدد مجموع المعنى للفعل
والمناسب ان يضم مع ذلك ان الزمان المتجدد يغير
في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين الحدث فيلزم
تجدده ولذا لم يقل احد بان الفعل القديم زماني قوله
متسوق اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا
قوله بعثوا الخ يعني ان له على كل قبيلة جناية فاذا
وردوا عكاظ طلبني الكل بما جنوه وهذا مدح في العرب
للجرئ منهم قوله فلا فائدة عدمها فيه انه ذكر الاصوليون

في ايلي كما

في المبادي اللغوية المسلمة في فهم ان اسم الفاعل حقيقة
في الحال مجاز في غيرها واستدلوا بما قوال اهل اللغة تأمل
قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ لايخفى ان هذا مخالف للمنبادر
من المتن والمفتاح والكشاف مع انه يرد عليه انه يلزم ان يجوز
حمل الاسم على الاستمرار التجددي كالدوام والثبات بمعونة
المقامات بلا افادة وقد سبق في بحث الحمد نبذ من الكلام في ذلك
ايضا قوله على زمان الفعل فيه بحث لان الفعل بصريحه دال
على زمان معين الا ان يراد بالزمان مثل الصباح او بالفعل
اللغوي ليتناول الصفات المشتقة قوله وعدم اعلمهم الخ
في جعله مانعا من الرتبة بعد قوله في عرف اهل العربية
صرح به صاحب المفتاح والرضي ومما يدل على ذلك قطعا
ان النحاة فيما اذا تقدم الشرط على القسم جعلوا الجواب
جواب القسم على اعتبار القسم ثم القسم مع جوابه جزاء
الشرط وجواب القسم كلام تام بلا نزاع وكلام قد
يخرجه اداة الشرط عن التمام قلنا ذلك ممنوع على هذا
التقدير بل تسليم ذلك على تقدير ان يجعل الجواب
جزاء الشرط والمجموع جواب القسم حتى يؤكد بالقسم
الملازمة بين الشرط والجزاء كما يظهر عند ملاحظة المعنى
بالانصاف فيخرج ح ما هو في محل الجزاء عن التمام لكن

لكن ينبغي ان يكون تفصيل في جعل الشرط قيدا للجزأ على ما قال
قدس سره في شرح الكشاف في آخر سورة الزمر اداة
الشرط ان كانت حرفا فالكلام هو الجزأ وانما الشرط قيد له
بمنزلة ظرف وان كان اسما فان اسمية الشرط فهو مبتدأ خبره
الجزاء او الشرط مع الجزاء على الاصح او هو مفعول او ظرف
او غير ذلك قوله فمفهوم قولنا الخ اعلم انه ان كان الغرض
اختلاف التخريج بحسب اصطلاحين مع اتحاد المقصود
بالمال اعني التعليق فهو الاظهر لان الظرف الصريح قد يجيء
بمعنى التعليق فلا بعد جعل الشرط قيدا للجزأ بذلك المعنى
حتى يؤدي مؤدى الحكم باللزوم بين الشرط والجزاء
لكن المتبادر من المطول ان صدق الكلام على اصطلاح
العربية بحكم الجزأ بلا اعتبار التعليق والحكم باللزوم
ويرد عليه ح انه يتوقف الصدق على صدور الحكم المقيد
بالشرط مع صدور القيد والظاهر انه لا حاجة بحسب العرف
الى صدور شيء منهما وتحقيق المقام يحتاج الى زيادة
بسط لا يحتملها هذا المختصر قوله موقعا لان اعترض عليه
السيد رح بان المتبادر الظرفين موقع لان واما
الذي رجح لا وقوعه فليس موقعا له ولا شك ان الحكم
النادر الوقوع راجح لا وقوعه اقول وكثر في المضمر

انه يقبح ان طلعت الشمس الا في اليوم المغيم والظاهر
ان الطلوع فيه مرجوح وقوعه وقال الرضي ان ليت
للشك بل لعدم قوله لمن يكذبك ينبغي ان يريد لمن
لم يصدقك والا فلا يكون موقعا لان كما سبق قوله اي
لتنزيل المخاطب الخ فيه تأمل لان علم المخاطب وجهله لا دخل
له في ان بل عدم جزم المتكلم اللهم الا ان يقال هذا على المجوز
وعدم اعتبار حال المتكلم على الحقيقة قوله والى ان الخ
انت خبير بان جعل اعتباره محالا بواسطة مما لا يفهم من الكلام
وان كان ادخل في التوبيخ قوله غلب جانب المعنى الخ
لقائل ان يقول التغليب مجاز فما وجهه ههنا والجواب
ان صيغة تجهلون موضوعة للخطاب مع جماعة
غير مذكورة بلفظ الغائب فيما حمل هذه الصيغة
عليه وصارت وصفا له بحسب المعنى كما يشهد به سياق
المعنى قوله وفي مثل ابوان الخ لكن ارتكاب المجاز
في المادة لضرورة الهيئة اذ هي موضوعة للمشتركين
في المفرد بحسب المعنى او اللفظ فقط قوله متعلق بغير
واسط ان التعلق بطريق الالغاء ووجه ذلك ان
الضمير الراجع الى المعنى المصدري يجوز ان يعمل في الظرف
فكذا الغير الذي هو عبارة عن الحصول قوله بعد واو

الحال اي العامل ما هو بمنزلة الجزء والمعنى زيد متصف بالفعل
حال كون كثرة ماله مفروضة وقس على ذلك قوله وغير
ذلك بظهور ان المعنى على المضى قوله فنبا وطنى الخ
المعنى ان كان زمان سبق ثم الدهر فوت اعلى المقام
في وطنى فليطلب به فاوب ساكنته قوله فتيانكم اى
اما نكم على البغاء اى الزنا قوله المبالغة في النهى الخ
لا يخفى ان ارادة الاماء للعفة مفروضة لمبالغة في تلك
الصورة لا مطلقا تامل قوله والظاهر يدفع الى انت
جبير بان الكلام في فايدة الشرط ولم يوجد مع ان الاصل
لا ينسخ شيأ تامل قوله لا معنى للتعريض الخ هذا رد لما
يتوهم ان التعريض نشأ من اسناد الفعل الى من يمتنع
منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضي ووجه الرد انه
لا يتعارف التعريض بالنسبة الى من يصدر عنه الفعل
في الاستقبال قوله ولهذا صح مثل الخ لان استثناء
نقيض المقدم لا ينتج شيأ عند العلم على ما في المطول
فقايدته الاشارة الى المتة انتفاء الجزاء قوله لو دامت
الخ يعني لو رضوا بان يكونوا رعايا للممدوح لما ذمت
دولتهم قوله وارد الخ اعترض السيد رح بان ورود
الآية على قاعده الميزان بعيد جدا اقول قد حمل الشعر

في قوله تعالى ما علمناه الشعر على القياس الشعري في
حاشية المطالع على ما يتبادر منه ثم انه قد سبق تجويز
ان يقع غير العربي في القران فلم لا يجوز ان يقع ما كان
على القواعد الميزانية في القران النازل بعد تقرير القواعد
الميزانية قوله ومفعول يود محذوف اى على تلك الوجوه
مطلقا قوله واما الاستحضار صورة الخ فيه ان المحقق
الرضي ذكر في آخر بحث اذا ان حكاية الحال المستقبلة
لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضوية
ويمكن ان يقال جعل الامر المستقبل بمنزلة الواقع في الماضي
لتحققه وصح استعمال الامر ثم عدل عن لفظ الماضي الى
لفظ المضارع لانه كلام لا خلاف في اخباره ففيه
تنزيل لفظ المضارع بمنزلة الماضي فقول المصراع الاستحضار
عطف على التنزيل لهذا المعنى الثاني فعلى هذا التقدير فيه
ايضا حكاية الماضي المقدر قوله وفيه نظر لان النكرة
الموجبة ليست شايعة باعتبار الدلالة على الكثرة فلا يكون
وصفها تخصيصا واما الشيوع باعتبار احتمال الافراد
ففي الفعل ايضا يتحقق قوله في الجملة الخبرية انما قيد
بذلك لان سيبويه قال في مثل ما ابوك بان ما الاستفهامية
النكرة ومخبره معرفة خلافا لبعض النحاة والحق قول

قول سيبويه لان الخبر وان كان معلوما في الجملة لكن المبدأ
في المعنى اعرف لانه في معنى ازيد او عمرو الى غير ذلك من
الخصوصيات المعنية غاية التعيين قوله حال كون المنطق
انما حصر وهذا الكلام بالمثال الاخير مما نقل في المطول
عن النحاة من تعريف الاضافة باعتبار العهد الخارجي
لكن الحق جريان جميع اقسام اللام فيها ايضا
قوله وظاهر لفظه الخ وذلك لان ذكر المثالين لتعريف
المسند وكونه معلوما وينبغي ان يعلم انه فعل كذلك
في الايضاح فوجه التوفيق لا يتم في تصحيح كلاميه
في الايضاح الف قنطار الخ في تفسير اختلاف
قيل هو ملاء جلد ثور بقر ذهبا قوله ان ليس المعنى
الى اذ لا وجه لان يقال اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن
الا بكائك قوله وخرج عنه الخ لان الضمير ليس صارفا
للمسند الى المبتدأ فان الصرف للاسناد والحكم
ثابتا بان يكون مسندا اليه عبارة عن المبتدأ
قوله ورد بان المعنى الشخص الخ فيه ان ذلك
التاويل لا يظهر على مذهب البصريين الغير القائلين
بالتاويل في الخبر الجامد قوله لا فيها غول الغول ما يتبع
شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء قوله دون

العكس

دون العكس كما توهم بعضهم لا يخفى ان قول علي رضي الله تعالى عنه
لنا علم والاعداء مال يدل على ان العكس ايضا صحيح لكن الكلام
في ان حصر المسند على المسند اليه يستفاد من تقديم المسند
او معونة المقام بلا دلالة من اللفظ قوله لئلا يفيد الاول
لئلا يتوهم ثبوت الترتيب بتقديمه فان التقديم لا يلزم
ان يكون لافادة الحصر بل لانه اعلق بالقلب عرفا في
اداء المقصد اعني نفي كون الفرار محل الريب ينبغي ان
يعلم ان نفي الحصر باعتبار انه غير مقصود في المقام لا يجدي
ان اثبات الريب في سائر الكتب باطل وذلك لان
غير القرآن ليس بمعجز فيكون محل الريب قوله او ذكر
الفعل الخ قد عدل عما في المطول من منع هذا التوجيه لان
يؤيده قول المصنف كالفعل مع الفاعل او المفعول وايضا
ضمير تلبسه راجع الى الفعل وبه الى المفعول والفاعل
فالمناسب للسوق ان يكون ضمير ذكره للفعل ومعه
لهما كما انه يؤيد التوجيه الاول كون الكلام في متعلقات
الفعل وايضا الظاهر ان الفعل متبوع والتابع دخول
كلمة مع عليه قوله عر كريم بكسر الغين اي تخدع
لانقياده ولينه ولكنه ليس ذلك جهلا بل كرما وحسن الخلق
قوله حب هو بفتح الحاء الخداع وهو الجرير الذي

عدة العبد ما يعتمد عليه في الامور

حيث قال في المطول لاذكر الفعل مع كل منهما طبعي

وبانتفاء العلتين اللتين الثاني بعد قوله كما في تنفع التوجيه الخ بقوله لاذكر الفعل الخ

يسعى بين الناس بالفساد قوله فالتعميم مفاد الخ فيه
بحث لان ما لا يكون مقصودا من العبارة لا يعتد به
ولا يعد من خواص التركيب في عرف هذا الفن فالاولى
ان يقال التعميم من المقام لا ينافي ان يكون الغرض
من نفس الفعل الثبوت او النفي مطلقا اذ يفيد الاطلاق
بعدم التقييد بالمفعول بلا تعرض لافراد الفعل وتم بحث
ان شئت الخ وفيه انه لو كان الامر كذلك لوجب
ان يذكر المتكلم مفعولا لابكى قوله غريت حفول مربت
الناقة مربا بالراء المهملة اذا مسحت ضرعها لتدر
قوله كما اذا قلت لو شئت الخ الانسب ان يقال
لو ثبت ان يعطى اعطاء ما اعطيت درهمين قوله
من سوء الفهم وذلك لان سوق كلام المصنف على
خلاف ذلك مع ان الخلاف المشهور بين القوم
في حذف مفعول المشيئة للغرابة قوله من محامل
حادث اى ظلم حادث فالاضافة بيانية او
الاضافة الى السبب اى ظلم حادث الزمان قوله فان
العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده لقائل ان يقول
هذا ينافي ما سيأتي لان التمني طلب وهو يتعلق
بالمحال ايضا والجواب ان الطلب المستفاد من صيغة

الطلب انما يقارب السعي والتفحص والطلب المدلول عليه
التمني انما يكون على سبيل المحبة القلبية فافهم قوله وههنا بحث
الخ قد اجاب قدس سره عنه في شرح المفتاح وتبعه السكاكي
ههنا بانه اذا لم يكن قرينة معينة للمفعول فينوصل بالحذف
في المقام الخطابي لا تقديره عاما خلافا عن الرجيح بحاصل
فللحذف مدخل في تقديره عاما اخول المقام الخطابي الى الموضع
اللايق بالعموم كمقام المدح مفيد للتعميم بلا حاجة الى التوصل
بالحذف فانه لو ذكر المفعول ايضا حمل على العموم مطلقا
في ذلك المقام اذا لم يكن دليل على خصوص بلا تفاوت
قوله نعم لو كان الخ من ههنا يعلم ان التقديم لا يلزم ان يكون
بالاختصار بل هو اعلى كما يذكر بعيد هذا الكلام قوله ما فيه
من التكرار لا يخفى انه ليس في كل تاكيد على تاكيد وقصر وتخصيص
كما في مثل ان زيدا القايم وفي مثل عرفت عرفت زيدا
ويمكن ان يقال التخصيص مشتمل على اثبات ونفي والتكرير
يوكد الجزء الاول ويقال لما كان الاثبات السابق
للاختصاص يمكن ان يعتبر اللاحق ايضا كذلك بقرينة
كونه تفسيرا له الى ذلك اشار قدس سره في شرح الكشاف
في قوله تعالى واياي فارهبون مع فوائد كثيرة قوله وهم
ببيانه اعني مما من قولهم عنى كذا بالضم واعتنى به على ما في

الاساس فيكون بمعنى المفعول على ما يتبادر من المفصل بمعنى اشد
مشغوفية وشغولية ببيان الاهم ويجوز ان يكون
بمعنى الفاعل من قولهم عنيت بكلامي كذا اى اردته
والرد عليهم لا يقال تخصيص الموحد اسم الله بابتداء الامور
لا يكون ردا للمشركين حيث بدؤا افعالهم بغير اسم الله
تعالى لانا نقول تخصيص التخصيص ان المبتداء به ينبغي ان يكون
اسم الله تعالى لا اسم غيره قوله فكان الامر بالقراءة
اهم من اسم الله تعالى وان كان الشانى اهم نظرا الى ذاته وانما
اعتبر الاول لان سوق هذه الصورة في النزول يقتضي ان تعليم
امر القراءة وحالها وتقديم اسم الله تعالى يوجب ان يكون
ذلك معلوما وانما المجهول هيا ما يتلبس به القراءة قوله
لانه عمدة في الكلام لا شك ان المفعول ايضا عمدة
في الفعل المتعدى فالاولى ان يقال المناسب ترتيب
المعنى ان يقدم الفاعل قوله مجرى الاصل المراد بالاصل
القاعدة الكلية المشتملة على الفروع الكثيرة والعناية
في هذا المقام جارية مجريها في الشمول للمواضع
الكثيرة اى مواد الاغراض قوله وجه العناية اى سببها
ومنشاها قوله ويعرف لمعنى اى صفة وامر يكون
لاجله سبب العناية سببا لها قوله بطريق مخصوص

هذا السؤال رد على الحفيد
اى مردود عليه ليس بمقبول
هذا المعنى هو المراد بقوله
والرد عليهم فلا يرد ما اورده
بعوس لا يقال الخ تامل
طهى كعصر

وسيجى

اب الخ حس مباحث القصر

وسيجى بيانه مشروحا قوله وهو حقيقى اى انت خبير بان
السوق لافادة ان بعض الافراد معنى حقيقى لفظ القصر وبعضها
معنى مجازى له كما ذكر السيد رح وبان عدم التجوز بحسب الاضافة
الى شئ لا يظهر تقابله لعدم التجوز بحسب الحقيقة ونفس الامر كما فهم
من الشرح فان كليهما في نفس الامر وظنى ان التقسيم الى
الحقيقى وغيره باعتبار انه قد يلاحظه الحقيقة ونفس الامر
ملاحظة بحال المخاطب من اعتقاد القلب والاشراك والتردد
وقد يلاحظ حاله فذكروا ان الانقسام الى قصر الافراد والقلب
والتعيين بملاحظة اعتبار حال المخاطب من لوازم القصر الغير
الحقيقى دونه قوله وان امكن الى الظاهر وان تجاوز الا
ان يقال كفى في الغير الحقيقى عدم التجاوز الى يعتبر القصر
بالاضافة اليه قوله اعنى المعنى القايم لا يقال هذا اصطلاح
المتكلمين والمناسب هنا اللغة لانا نقول ذكر في الصحاح
الصفة كالعلم والسواد قوله اعنى التابع الخ لا يقال يخرج
من الحد مثل جائنى القوم الا زيدا لانا نقول بعد صحة المثال
ان المراد بالشمول في الحد استغراق جميع الافراد بقى انه يدخل
في الحد مثل جائنى زيد اخوك ويمكن ان يقال ليس فيه دلالة
مقصودة على الاخوة بل الغرض الاصلى تكرير النسبة قوله
ليصادفها الخ فيه تامل لان الصفة المعنوية معنى

والنعت لفظ الا ان يحمل التصادق على التحقيق قوله واما
في القصر الغير الحقيقي الخ يمكن ان يعتبر الغير الحقيقي على وجه المبالغة
بان يجعل ما يكون القصر بالاضافة اليه بمنزلة العدم ادعاء
ومبالغة قوله على ما يفصح عنه الخ حيث قال في الايضاح
والمخاطب بالثاني امام يعتقد العكس وامام يتساوى الامران
عنده قوله ولانا لو سلمنا الخ انما قال كذلك اشارة
الى ان المخاطب في قصر التعيين لم يثبت صفة اخرى في قصر
الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما اثبته قوله وغيرها
قد سبق الخ وهو ضمير الفصل وتعريف المسند وكذا اجعل
المسند اليه ايضا معرفا بلام الجنس وكذا مجرد الاستثناء
على ما في الشرح العضدي على مختصر الاصول فان الاستثناء
من الاثبات نفي اتفاقا قوله بل شاع هذا المثال لا يظهر على قول
الجمهور القائلين ان المعطوف عليه بل في حكم السكوت عنه
قوله لقول المفسرين انت خبير بانه لا يناسب استدلال
ارباب المعاني بقول المفسرين المتبعين بكلامهم
بل المناسب الاستدلال باستعمالات العرب العربا
قوله اي العهد المراد به الحفاظ ورعاية الحرمة في التهنئة
الجزئية فانه المناسب لتفسير الزيارة بما لزمك حفظه مما
ورائك وتعلق بك قوله لمعان تفيد القصر سواء كان

على وجه المطابقة او التضمن او الالتزام فافهم قوله
والنص على المثبت فقط يشكل بمثل ما انا قلت هذا على ما سبق
في احوال المسند اليه قوله ما اوجبته للمتبوع يشكل بمثل زيد قائم
لا قاعد الا ان يقال المتبوع اعني قائم قد وقع له ايجاب
الثبوت للمسند اليه وهذا الثبوت منتف بلا عن التابع
اعني قاعد قوله فان المفهوم منه ينبغي ان يعلم انه قد ذكر
قدس سره في اوائل شرح المفتاح ان الضمير راجع الى الجنس في
قولهم داب الكريم ان لا يعادي غيره ووجه ذلك
ان الكرم ينافي الايذاء للغير مطلقا لكن رتبة الكريم الجليل
الشان مقتضية لان لا يعادي غير جنبه عند ضرورة
المعادات لان اظهار العداوة مع غير جنب منقصة وقد وجد
في نسخة قرئت عليه ان يعادي بدون كلمة لا وح الامر
ظاهر فان الكريم لا يحسن اعتبار معاداته بغير شخصه لكن
يمكن ان يقال ان جهة المبالغة في جعله لهذه الحلية انه يجب
يعادي فلم يتصف بتلك الصفة قوله قصر الفعل المسند الخ
اي هذا الفعل المسند الى الفاعل لا يتعلق بغيره ومحصله انه
ليس مضروبيته حاصله قوله لان الا للاخراج هذا مبني
على ان الكلام في هذا الاستثناء المتصل قوله بقرينة قوله الخ
لا يخفى ان ليت ليس موضوعا باداء الالفاظ للكلام

باب الانشاء

على وجه الانشائي المخصوص وكانه جعل اللام في قول المص
واللفظ الموضوع له للغاية والتعليل قوله ما اخوذ منه الخ فيه
ان الماخوذ منه متحد بعد التقييد بالتركيب ويمكن ان يقال
قوله مركبين حال لبيان الاحد مثل قوله تعالى ولى مدبرا ويقال
الماخوذ على تقدير الافراد بلا اعتبار التركيب والماخوذ منه
على تقدير ملاحظة التركيب والمركب فمحمول على معناه اللغوى
فمجزء المركب لاتمام المركب والماخوذ منه مجرد هل ولو تم وجه
المناسبة ان لو للتمنى ولا يفيد ان ما وقع كان غير مناسب
فيتولد من ذلك التقديم وقس الباقى على ذلك لكن المتبادر
من تقرير الشرح والمتن ان كلمة لا زايدة دالة على ان لو وهل
نصر في التمنى قوله وهو لا يوافق الخ فانه قال مركبة مع
ما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب البينية على التزام
هل ولو معنى التمنى قوله وهو طلب حصول الخ ينتقض بمثل علمنى
امرا ويمكن ان يقال المقصر الاصلى فى الاستفهام المعلوم
من حيث الوجود الظلى الذهنى بخلاف مثل هذا الامر فان
المطلوب الاولى فيه العلم من حيث الوجود الاصلى ولا يبعد
مثل هذا الفرق فانهم اختلفوا فى المراتب قصدا واصالة
فى النظر المعلوم او العلم واما الفرق بان المطلوب
فى مثل هذا الامر المصور فى الخارج لكن حصوله بالفعل

تقتضت

اقتضت حصول اثره فى الذهن فبعيد لان الطلب ان صيغة الامر
فحيث هى لحصول امر مطلق فى الذهن او الخارج قوله فان كان
وقوع نسبته هذا التقسيم مبنى على ان المراد بالصورة المعلوم
على ما فى بحث الكلى من حاشية المطالع قوله او لطلب التصور لا يقال
لا يتفاوت تصور الطرفين بعد السؤال للسائل فالظاهر انه لطلب
التصديق فان السايل صدق قبل السؤال بان الحاصل فى الاناء
مثلا الدبس او العسل اى لحصول احدهما لا على التعيين وبعد السؤال
صدق لحصول احدهما معينا لانا نقول ان لم يتفاوت حال
الدبس والعسل بحسب التصور لكن يتفاوت حال المسند اليه
اى حال ما اسند اليه كونه فى الاناء فانه لوحظ اولا بعنوان احدهما
مجملا ثم تصور بعنوان المعين منهما الا يرى ان من قام لطلب التصور
بالاتفاق ويجاب بمثل زيد ولا شك ان السائل عرف
زيدا بخصوصه قبل السؤال الا انه الم يلاحظ ما اسند اليه القيام
الا اجمالا فبعدما اجيب بزيد لاحظ بعنوان التعيين نعم يحصل
للسائل بعد السؤال تصديق بثبوت المسند للمسند اليه
المعين واما الفرق بان السايل من لم يعرف الخصوصيات
نظرا الى مقتضى السؤال فلا يجدى نفعا لان السائل عارف
بالخصوصيات غاية الامر انه ذاهل عنها فيحصل التذكير بالجواب
وليس الاستفهام لافادة التذكير ولو سلم فيجوز ان يكون

سائل السائل بمن عارفا حاضرا بها بل نقول يجوز ان يسأل
بهذه الطريقة اعني فم هو لا الاشخص فم فعل ذلك وكذا الاستفهام
بكلمة اي فم مثل اي مذهبين الفريقين خير مذهبنا وكذا الاستفهام
بكيف في مثل كيف حالك اصحيح او سقيم وليس شئ من تلك
الكلمات لطلب التصديق قطعا بالاتفاق قوله ساغسل عني
الخ والتقدير ساغسل اي ساذفع عن نفسي العار باستعمال السيف
في قتل الاعداء في حال جلب حكم الله على الشئ الذي يجلبه
والمقصد المبالغة في انه لا يترك دفع العار في حال من الاحوال
قوله واعجب الخ انما كان اعجب لان دليل فم يظهر مما جعله
دليلا على دعواه اعني قول النحاة فان ذلك في الجملة
الحالية لان عاملها قوله هي مدلولات الافعال يعني بالاصالة
واما في الاسماء والمشتقات فبالعوارض والتبع فلا يرد
انه يلزم ان لا يدخل على الجملة الاسمية قوله الا فم
البليغ الخ هذا الحصر انما يظهر على تقدير ان يكتفى في البلاغة
مجرد الاقتدار على كلام بليغ واما اذا اعتبر الاقتدار على
كلام بليغ فيمكن ان يعرف غيره ايضا وجه هل زيد
منطلق تامل قوله انما هي حدود اسمية الخ كان عليه
قدس سره ان يتعرض فيما سبق انه قد يطلب بما الشارحة
تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا اي تفصيل الموضوع له

وجوابه

جوابه ما هو حد له بحسب الاسم فان ذلك الحد الآتي
يصير حدا حقيقيا بخلاف بيان الموضوع له بلفظ اشتهر
كما لا يخفى قوله العارض المشخص الظاهر ان المراد بالعارض الامر
المتعلق به سواء كان علما له او وصفا خاصا به قوله ويحتمل
ان يكون الخ هذا متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف
قوله لا يدل على ان الخ في بعض النسخ التي عليها خط قدس سره
يدل بلا زيادة لا وهو الظاهر كما اختاره السيد الشريف في
شرح المفتاح ويؤيده ما ذكره الشارح ايضا في شرح المفتاح
حيث قال وقد يقال الامانع فم حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي
امر وقع لي وتلبس لي في حال عدم رؤية الهدهد هل هو
مانع وحال امر هو غايب قوله اتيتني المشرفي مضاعي الخ
سيجئ معنى هذا البيت في اول بحث التشبيه قوله هذه
التفاصيل فم تقرير الفعل او الفاعل او المفعول وفم الانكار
كذلك قوله للتقرير بما دخله النفي الخ وهذا لا ينافي ما سبق
من ان المقرر به يجب ان يلي الهمزة لان معناه انه اذا اريد
تقرير الفعل مثلا يلي الهمزة الفعل لا الفاعل او المفعول
وقس على ذلك تقرير غيره قوله فم كشف الدخان
الذي فم علامة القيمة وغداب الآخر قوله غير كف
المراد الكف مما هو مأخذ الاشتقاق فيدخل الكفف

ويخرج لا تكلف قوله على جهة الاستعلاء قيد بذلك ليصير
امرا بلا نزاع والا فقد ذكر انه ليس بشرط قوله موضوعة
لطلب الفعل الخ اعلم ان لفظ الامر حقيقة بحسب اللغة
في صيغة الامرية المستعملة للوجوب او الندب عند
الجمهور واما المباح فليس بمامور به ولكن الصيغة حقيقة
في الوجوب فقط عندهم خلافا للبعض ثم الطلب
استعلاء بان يشمل الندب ايضا كما يفهم من المطول
ففي كلام المصريل الى قول غير الجمهور والا فلا تامل قوله
وقد يستعمل اقول لا يظهر عندي استعمال الامر في كثير من تلك
المعاني قوله كالتهديد والتعجيز وغيرهما غاية الامر انها مفهومة
من سياق الكلام كالتعظيم المستفاد من حذف المسند اليه تامل
قوله والتسوية فيه الظاهر ان ذلك معنى اود والا فالنهي
ايضا للتسوية ولم يقل احد بذلك قوله بامثل اي عندي
فاني صليت بالهموم في النهار ايضا قوله بتاريخ الجوى
التباريح بالحاء المهملة الاذايه والجوى بالجيم الحرقة و
شدة
الوجد من حزن او عشق قوله او طلب الترك هذا الاخير
مبني على ان عدم الفعل مقدور او لا قوله وكالدعاء
فيه ان الظاهر عطفه على قوله كالتهديد فان في كل
من الدعاء والالتماس طلب الفعل والترك لكن لا

على سبيل الاستعلاء فكان في العبارة اختصار تامل قوله
لما بين الكتاب الخ وذلك الخ لان المراد بالكتابة عندهم
انشاء النشر قوله الضب والنون الخ فان الضب بالفارسية
سوسمار والنون ماهي قوله النوى صبر النوى مقصور الفراق
والصبر بكسر الباء هو الدواء المر قوله البيت السابق
وهو زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال الملوى
ورسوم والمعنى زعمت المحبوبة ان هواك يا ابا تمام قد اندرس
اثار ديارها بهذا الموضع فقلت ليس الامر كذلك وافسم لها
الذي علم بان الفراق مر المذاق وان الممدوح كريم جما بعد
في طريق المحبة قوله بيان لقوله تعالى الخ ينبغي ان يحمل
على البيان اللغوي لا البياني الصناعي فان قوله انما نحن
مستهزؤن اما تاكيد لقوله انا معكم او بدل او استيناف
لا عطف بيان لانه لا يكون جملة ولا تابعا بجملة بخلاف
البدل كما صرح به الاشموني في شرح التوضيح فتبصر خفيا
واشكال وذلك ان المقصود النصوصية على قصد الاجماع
بين الجملتين في الواقع لكن لا يحسن الا بين جملتين كانتا
متوسطتين بين غاية الاتحاد والتباين ومعرفة ذلك
خفية جدا قوله لا بد له من عامل الخ هذا مذهب اكثر النحاة
لكن المحقق الرضي جعل العامل في اذا الشرطية الشرط

دون الجزاء فالاولى فى التعليل ان يقال المتعارف
فى الخطابيات تقييد الجزاء بمضمون اذا مع الشرط قوله
وهذا امثال هذا مبنى على ان التمثيل باعتبار الحكاية والكلام
الحكى لا المحكى كلام الزايد فانه ليس لهما فيه محل من الاعراب
والظاهر هو الثانى تامل واعلم انه ذكر قدس سره فى
شرح الكشاف فى تفسير قوله تعالى انا نحن مستهزؤن
ويعنون بما لا محل له من الاعراب من الجمل ما لا يكون خبرا او صفة
او حالا وان كان فى موقع المفعول للقول فتامل قوله جزافا
بالكسر مصدر جازف على ما هو المصرح به فى شرح المفتاح لكن
المذكور فى شرح الهداية للكرمانى انه بالضم معرب كزاف
ونقل النووى فى تهذيب الاسماء واللغات جواز الفتح ايضا
قوله فوزانه الخ ذكر فى شرح المفتاح المعنى نسبته وقربه
مع ذلك الكتاب نفسه وقربه مع زيد ولاحتمالات اخر
ذكرناها فى حاشية الكشاف قوله مع اتفاقهما فى المعنى
الخ ولذا جعل هذا تاكيدا لفظيا ولا ريب تاكيدا معنويا
قوله او الاشتمال لا يخفى انه يكون ذكر المبدل منه متفانيا
الى ذكر بدل الاشتمال وهذا لا يجرى فى هذا المقام وكان ذلك
الاشتراط فى المفردات فقط قوله مغاير للارتحال الخ
وفيه ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب مع

مع مغايرة المعنى كما سبق وقد ذكر فى الكشاف ان قوله
انا نحن مستهزؤن تاكيد لقوله انا معكم لان رفع نقيض الشئ
تاكيد لبينه تامل قوله وهذا لا يتحقق فى الجمل الخ لان التاكيد
المعتبر فى الجمل لا بد ان يكون لفظ غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد
بتاكيد الجملة تكريرها وح لا يتميز احدهما عن الآخر وبهذا القيد
تم الجمل التى ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها ما هو مقصود
بالنسبة اعلم انه ذكر قدس سره فى شرح الكشاف تم الط
ان قوله انا نحن مستهزؤن بدل الكل من قوله انا معكم وارباب
البيان لا يقولون بذلك فى الجملة التى لا محل لها من الاعراب
تامل قوله ما مستهما من نقب الخ النقب رقة خف البعير
والدبر جراحة ظهر الدابة والقضية ان اعرابيا جاء عمر
بن الخطاب فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبرآء عجفاء
وطلب منه مركبا فظنه كاذبا فانطلق الاعرابى مستقبلا
الى البطحاء وقال البيت وهو يمشى خلف بعيره فاستقبله عمر فظا
فعلم صدقه فحمله على بعير وزوده وكساه قوله فلكونها
اى الثانية الخ اعلم انه ذكر فى آخر بحث الالتفات من المطول
قول ابن عباس رضى الله عنه فلا حرمه يبدو وفى الياس راحة كانه
لما قال فلا حرمه اى هجره يبدو وقيل له ما تصنع به فاجاب بقوله
وفى الياس لا مطلق الواو كالواو الابتدائية التى اثبت

في معنى البيت وفي مثل قوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له
ونذرهم قوله ويسأل عن مرضه سببه فيه انه قد يسبق
ان اسمية الجملة من المؤكدات فلا يناسب ان يحمل البيت
على السؤال عن التصور اي تصور المرض وموجبه الا ان البعض
الحطائي اختار انها ليست من المؤكدات مالم ينضم اليها مؤكد
قوله احسن لكونها بالجملة الخ انت خبير بان كون الدوام
اولى من الاستمرار التجددي المستفاد من الفعل المضارع محل
تردد وخفاء قوله لما ذا احسن اليه اعترض عليه السيد الشريف
بانه لا معنى لسؤال المخاطب عن سبب احسانه فانه اعلم
من غيره بالاسباب الكائنة لافعاله الاختيارية اقول
يمكن ان يكون السائل غير المخاطب بل الاعم فالسؤال
لتقرير الحكم لا للاستعلام قوله وجه التفصي عن ذلك الخ
حاصله ان الاستيناف قد يشتمل على سبب الحكم فقط
وقد يشتمل على سبب الاستحقاق ايضا كما في الصورة
الثانية اقول يمكن ان يكون ذكر العلم ايضا اشارة
الى استحقاق الذات من حيث هو جميع الصفات كما قالوا
في تعليق الحمد بلفظ الله اشارة الى الاستحقاق الذاتي
نظرا الى ان كل صفة صفة كمال فهو يستجمعه قوله وبالمعاني
ما لا يمكن فيدخل في المعاني الكليات المدركة بالعقل

قوله

قوله غير الملخص عبارة السكاكي الخ بان ذكر السببين
مكان الجملتين وعرف التصور بدل تصور منكر كما يأتي
عن قريب اشارة الى ذلك في هذا الشرح ايضا قوله على ما يتضح
في باب التشبيه الخ لا يخفى ان المتضح هناك تحقق التماثل والتشبيه
بمجرد المشاركة في وصف خاص دون الحقيقة قوله بين العلة
والمعلول اي بين هذين المفهومين او الذاتين لكن مع حيثية
الوصفين قوله الثلثة من نوع واحد نظرا الى ان تلك الثلثة
متصفة بالاشراق او ما يئول به ولو ادعاء قوله يتعاقبان
على محل واحد قد وجد في بعض النسخ قيد آخر هو بينهما غاية
الخلاف على ما في المطول ايضا وهذا بناء على ما نقل في شرح
المقاصد عن الشيخ اعتباره في التضاد مطلقا قوله لان
معظم ابواب الفصل الخ هذا محل تردد فالاولى ان يقال
ان المراد بفصل الاحتياج الكامل فانه يكثر وقوع الفصل
والوصل قوله لا سيما الجامع الخيالي الخ يجري على العادة
والالف بحسب الاسباب المحتاجة الى كثير من التتبع مع انها
لا تدخل تحت الحصر قوله فظهر ان ليس المراد الخ وذلك الظهور
من تفسير الملخص لا قسم الجامع قوله بل جميع ذلك معان
معقوله الخ اقول واعلم انه انما حكم بكون التماثل جامعا
عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين لان التماثل

وجود القيد حقيقي ... طبعي

في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع
بينهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج
الى احتيال فينسب الى الوهم الذي من شانه الحيلة وينبغي
ان يكون الوهم على ما ذكر في المحاكمات سلطان القوى الحسية
لها مدخل بان يصير آلة للنفس في ادراك الحسيات بل في العقليات
المنتزعة من المحسوسات بل في المعقولات الصرفة الا ان المعاني
الجزئية القايمة بالمحسوسات خاصة لها تم آلضابط في الجمع
ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا فالاول
الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع
ونقيضه بحسب نفس الامر بلا احتيال فهو العقلي والا فهو الوهمي
قوله وان اراد ان تضاد هذا السؤال الخ ينبغي ان
يعلم ان التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكروا
ان امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئيا ثم
ان ما ثبت له التضايف ليس معنى قائما بالمحسوس اذ
التضايف مثلا العلية والمعلولية ونحوهما بخلاف ما ثبت
له التضاد تامل قوله ومن محسنات الوصل الخ ملخص الكلام
ان النسبة بين المسندين قد يقصد على ثلثة وجوه
الاول ان يراد تجريدها عن الخصوصية كما في قولك زيد
منطلق على راي من راى انه مجرد الانتساب بلا تجدد

ودوام وثبوت او استمرار تجددي الثاني ان يقصد خصوصية
فلا يجب ح رعاية المناسبة اذ ربما لا يتفق الجملتان آلتان
ان يقصد النسبة في ضمن اي خصوصية فههنا يجب رعاية
كذا آلستفاد من شرح المفتاح الشريف قوله قام زيد وقعد عمرو الخ
فيه بحث لان في المثال الاول تعرضا للتجدد لا محالة وان لم يقصد
في التعريض للثبوت في الثاني والجواب ان المراد التعريض
في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصد
مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فيورد الجملة فعلية وان سببية
ح يجب رعاية المناسبة ليكون حسنا الا ان الكلام في ان مثل
هذا هل يدخل في حد البلاغة هكذا يستفاد من شرح المفتاح
للشارح قدس سره قوله بمكان المناسبة نظرا الى ان اصل
واو الحال ايضا العطف قوله وكل جملة حالية حالية لا فاقدة
يعتد بها في هذا الاخبار لان المسند فيه قريب من المسند اليه
مع انه يظهر مما سبق ايضا فحوى الكلام ان يتعرض لمجرد ان المضارع
المثبت لا يخلو عن ضمير صاحب الحال فلا يكون بالواو قوله
فلما حشيت الى المعنى حين خفت ان يثب في الاعداء
اظفارهم وان ينظروا الى بيوت منهم وارمنهم مالكا
هو اسم رجل او اسم فرس قوله والاشكال المذكور وارد
ههنا الخ واجيب عنه بان النحاة صرحوا بان ما بعد حتى

مستقبل نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان المتكلم
فيجوز ان يعتبر الماضية والحالية والاستقبالية فى الافعال
التى جعلت قيودا بالقياس الى العامل المقيد بها لا الى زمان
المتكلم فاذا قلت جاءنى زيد يركب فهم منه كون الركوب
ماضيا بالنسبة الى المجئ فيفوت المقارنة واذا دخلت
عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة اقول ذلك الاعتبار
ليس بلازم فى حتى فانه يجوز فيما بعده الاستقبال نظرا
الى زمان المتكلم ايضا على قياس كلمة ان فكل من الماضى
المضارع الذى للحال يحتمل غير المقصود فلا يكون كلمة قد المقربة
للحال كافية لاحتمال الحالية بالنظر الى زمان المتكلم لا العامل
وفيما اذا كان الحال مضارعا يحتاج الى مرد ان على اعتبار
زمان العامل لا المتكلم مع ان كلمة قد لا تفيد الا التقريب
دون المقارنة تامل قوله المشهور ان دخولها الخ
من العرب ما ذكره العلامة الزمخشرى فى باب الهمزة مع النون
من الفائق فى قوله صلى الله عليه وسلم من استمع الى حديث
قوم وهم له كارهون الخ والذى يسوغ كينونتها حالا
عنه تضمنها ضمير قوله بمضيعة المضيعة بكسر الضاد اسم
مكان من الضياع اى الاطراح قوله ثم يزعم الخ عطف على
قوله ان يقول فالحاصل انه لو لم يعتبر الاستيناف فى اعادة

الاسم الصريح كان بمنزلة عدم اعتباره فى مثل جائنى زيد وعمرو
ويسرع اما معه ان اعتبار الاستيناف فيه لازم فعلى هذا
وجوب الواو فى المثال بالطريق الاولى قوله ومتشعر بوجوب
الواو الخ لكن ظاهر المتن يشعر بخلاف ذلك قوله وان جعل
نحو على كتفه الخ اعلم انه ذكر صدر الافاضل ان ترك الواو
قليل فى الجملة الحالية التى خبرها غير جار ومجرور قوله مع
الالف الذى يسكون الباء قوله وجب الترك الخ ومما يناسب المقام
انه ذكر الشارح قدس سره فى تفسير قوله تعالى قال ان تخفوا ما
فى صدوركم الاية انا لم نجد فى الاستعمال دخول الواو على الجملة
الحالية التى عاملها معنى الفعل قوله واما المشيب الخ والاعلام
النزول قوله قددت الاديم اى قطعت الجلد الملصق
بهذين العرقين قوله وهى معروفة وتفصيل القضية فى الجملة
ان الزباء قتل اباها جذيمة بفتح الجيم وبالذال المعجمة الابرش ملك
الحيرة فلما انتظم ملك الزباء وسلطنتها كتبت اليه بان ملك
النساء لا يخ عن ضعف فى السلطنة وقبح بحسب السماع ولم اجد
غيرك كفوا لى فاقبل الى بجميع ملكى الى ملكك وما اراد ت
الا الغدر به فذهب اليها غير مستعد للحرب ثقة بوعدها
وقد اعدت فى ابواب حصنها جماعة من الفرسان للاحاطة به
واخذه فلما وصل الى حصنها اخذوه فامرت بقطع

بحث الايجاز والاطناب والمساواة وهو الباب الثامن من

راهشيه فذهب دمه في طشت قدم اليه حتى مات

قوله شعوب هي بفتح الشين المعجمة قوله وتيبس الصاد

لا يقال ذلك التيبس على تقدير الموت وعدم الخلود شدة

لانا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا

بخلاف تقدير الخلود قوله وغاية اعتذاره الخ ليس بشئ

فانه على تقدير الخلود ضح خوف الابتلاء بالشدائد

والاحتياج اكثر وعلاقة القلب بجنة المآل اشد واما حال

البذل العالي ينتقل الاحوال في غاية الضعف بخلاف

تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الثاب

للعمار افضل من ترك الشيخ الفاني اياه تأمل قوله المثناى

بالنون ثم التاء اسم مكان من اثناى عنه اى بعد قوله

ذو سعة باعتبار المسافة التي بين المخاطب ومقام

البعد قوله لا بالكناية والالف في الفصاص حيوة

اثنا عشر قوله فان تقديره القتل الخ الظاهر انه لا يحتاج

لاحذف الالام لفظي كما في قوله تعالى لا يجرمنكم شنئان

الا باهله تامل قوله يعرفوني شجاعا لاني عند وضع العمامة

اتشمر للحرب والبس البيضة ويجوز ان يريد متى اصنع

العمامة التي سترت بها وجهي للنكارة تعرفوني

قوله كما مر من تقدير الشرط في جواب الامور الاربعة

من التمني وغيره قوله ليحق الحق الخ اى ليثبت الاسلام

ويظهر ويمحو الكفر ويعدمه قوله فعل ما فعل كلمة ما كناية عن

كسر فوق الكفار وغلبة المسلمين عليهم مع قلة اهل الاسلام

وكثرة الكفار قوله فاء فصيحة لافصاحها واظهارها

عن المحذوف قوله لاحدهما على التعيين لا يخفى ان التقدير

الاظهر هناك كما في الاية الى بقية الامر الشامل لنفس الغلام

ولامه وامه ولد لائل العظمة في يوم القيمة قوله وفي الاصطلاح

ان يؤتى الخ هذا عكس اللغة وكانهم نظروا الى المثنى في الواقع

مفسرين باسمين ففي ذكر المثنى الف للمنشور قوله ويشيب

بالكسر على ما في الصحاح اى الشباب قوله بالفتح اى بفتح الهمم

لكن مع سكون الراء قوله بما بقي من الاستبقاء قوله

لانه في الاصل انثى الشعر وتغييره لقلة تعهده

وملخص معنى البيت انه لم يبق لك الخ على تقدير ان لا يقع

منك اصلاح يجدله وعفو عن جرائمه اذ لا يوجد من الرجال

مهذب الخصال على الاطلاق قوله وديمة تهمي الديمة بكسر الدال

المطر الذي اقله ثلث النهار او ثلث الليل في اكثر ما يلغ

وتهمي من همى العين والدمع اذا سال قوله كلام المصرح الايضاح

حيث مثل للتميم بقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا

مما تحبون والظاهر انه لا يتم المعنى بدون مما تحبون فان الانفاق

متعد قول وانه لا تخصيص فانه يجري في الاعراض ايضا
قول لكنه سوى دفع الايهام ذكر الشارح قدس سره
في تفسير قوله تعالى سواء عليهم أانذرتهم الآية اما
اشتراط كونه اي الاعتراض للتاكيد مما لا يسمعه لكن
صاحب المغني جعل من فوايده التقوية والتشديد بالتبادر
من تقرير الكشاف ايضا في آخر سورة الزمر انه للتاكيد
تامل قول ولهم تاثيثون عطف الخ فيه انه يلزم
الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب
واجيب بان لهم ظرف مستقر لا لغو والامتناع فيما يكون
الضميران معمولين لفعل واحد لان يكون احدهما
معمولا لمعموله على ان ذلك الجمع جايز فيما اذا كان احد
المعمولين مجرورا بحرف الجر كقوله تعالى وهزي اليك
وقد اجيب بان ذلك الجمع جايز في المعطوف اقول
تعليل النحاة يلايم لمنع الجمع مطلقا حيث قالوا انه
قل في غير افعال القلوب ان يكون فاعله ومفعوله
شيئا واحدا فعند الجمع بين ضميريهما يسبق الوهم
الى انهما مختلفان قضا بالاكثر فيقع اللبس فعدلوا
الى نفس اللفظ ايذانا باتحادهما واما افعال القلوب
فانه كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها شيئا واحدا

بل

بل هو الاكثر لان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر
وقوعا من غيره تامل قوله الى ترجمان بفتح مع فتح الجيم
او ضمه او ضمهما قول ظاهرا تتامل فيهما لان هذا المثال
مما يقصد فيه العطف على ما قبله بخلاف الوجوه السابقة
سوى مثل قوله تعالى حافظوا على الصلوات لكن مثالنا هذا
ليس فيه ذكر خاص بعد عام قوله اذا كانت العلياء
بفتح العين ممدودة بالفارسية برتري وزمين بلند
قوله او اصول الخ فيه انه يلزم استعمال المشترك
في التعريف بلا قرينة معينة فالجواب انه لا يضر
استعماله هذا النوع من المشترك لانه يجوز ارادة
كل من الاصول الملكة وتعريف كل منهما يستلزم تعريف
الاخر والمقصر بالحقيقة واحد اذ المطمح التعريف
حصول البصيرة قوله للوضع مدخل فيهما لو زاد او
لتوهم الوضع لكان احسن لدخول الحرفات
فان الحرف الاول استعمله لتوهم وضعه ايضا
بل يتوهم ان اللفظ الحرف عين الموضوع له تامل
قول وهذه الدلالة اللفظ الفصيح على فصاحة
المتكلم خارجة عن الاقسام مع مدخلية الوضع
فيها ويمكن ان يقال المراد بمدخلية الوضع وضعه

الفن الثاني في علم البيان

وجه التامل عدم المطابقة بين التعريف والمعرف بفتح الراء لان المعرف بفتح الراء حال الوضع مدخل فيها والتعريف قوله وهي كونه اللفظ الى قوله بالنسبة الى العالم بالوضع لانه لو زاد ولتوهم الوضع في المعرف بفتح الراء يخالف قوله بالنسبة الى العالم بالوضع لان التوهم في الوضع غير العلم به كما لا يخفى فقول هذا المحشي كما ان اقص تبدل بقوله اذ اقتضى فليتبصر طبع العفو

لنفس المعنى اولما يتعلق به قوله انما يتم فرجهته الخ ينبغي
ان يحمل على ان الدلالتين بواسطة حالة اجمالية
وقوة قريبة الى حصول هذا الحكم من الفعل قوله بقيد الاول
اى بقيد الاضافي لا الوصفي كذا نقل عنه قدس سره في
الحاشية قوله والا لخرج كثير فيه وذلك لان انفكاكها عن مجرد
لفظ الملزوم ظ وان جعل الدال مجموع اللفظ والقرينة
فنقول لم يوضع المجموع لمعنى يلزمه تلك المعاني المجازية
والكنائية وان جعل الدال اللفظ المشروط بقران
القرينة فنقول يمكن انفكاكها عن القرينة ايضا
قوله ولما يأتي الاختلاف اعترض عليه بان دلالة اللفظ
على لازمه اوضح من دلالته على لازم لازمه والجواب
ان المراد عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الاطلاق
او ان يكون بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم او
ان كان المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال
بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة
اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من
قبيل الثاني ولا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى
نعم يتم النقض حينئذ باعتبار التفاوت بحسب الدلالات
التضمنية قوله مما يشبه اعتقاد المخاطب اى

(اى يمكن ان تكون دلالة)

(الاعتداد عليه)

المعتقد

اى المعتقد. يعني ذهن المخاطب فلا يرد ان الاعتقاد
متعلق باللزوم لا المثبت له على ان تعلق الاعتقاد
به يجعل ثابتا في الذهن بالوجود الظلي قوله عرف عام
لم يظهر المراد به وكانه اريد به مخاطب اهل المحاورات
في الجملة بلا تقييد بعلم او بغيره والا فلا يلزم اتفاق
جميع اهل العالم او العوام فقط قوله اذ المفهوم الخ هذا
ليس بظاهر في العرف المنكر فالوجه تعميم العرف وجعل
او غيره اشارة الى سايير القرائن الحالية والمقالية قوله
لا يتاتى بالوضعية الخ لا يخفى ان الدليل يقتضي ان لا يكون
جميع الطرق دالة بالوضع لا ان يكون بعض الطرق
كذلك لكن المقرر عندهم ان الدال بالوضع بمنزلة الصوت
للحيوانات تامل هذا وقد ذكر قدس سره في الحاشية
ان العلم بالوضع انما هو الظن به وهو قابل للشدة
والضعف فيجري الوضوح والخفاء في الدلالة المطابقية
ايضا اقول التفاوت في الظن بالوضع لا يوجب التفاوت
في الانتقال كما لا يخفى قوله اذا اقيم مقام كل لفظ يعني
مع اتحاد الهيئة قوله فالجواب ان المتوقف الخ فيه
ان العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم
بالعلاقة فالاولى ان يقال المراد الاختلاف في الوضوح

بالنظر الى نفس الدلالة بان يكون بعض المدلولات
واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس
قوله فيمكن تادية الملزوم فيه ان الكلام فى دلالة
الالتزام الا ان يقول المراد بالتلازم بين الجانبين
ويراد باللازم والملزوم ههنا التابع والمتبوع قوله
فدلالة الشئ لايخفى انه يحتاج الى حذف اى دلالة
لفظ الشئ الخ قوله بل الامر بالعكس الظ ان المراد
بالعكس ان يكون دلالة اللفظ الذى ذلك المعنى
جزء من جزء معناه اوضح من دلالة الذى ذلك جزء لمعناه
والدليل لايقتضى الا ان يكون دلالة اللفظ على جزء
جزء معناه اوضح من دلالته على جزئيه دون اوضحيته
ماهو العكس بحسب الظ والا فيلزم اوضحية الدال بالتضمن
على شئ من الدال عليه مطابقة ولذا صرف قدس سره
الكلام فى الحاشية عن الظ وقال يعنى قد لزم من كلامهم
ان دلالة الشئ على جزئه اوضح من دلالته على جزء
جزئه لوجوب الوساطة مثلا اذا كان دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه لزم ان يكون
دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة الانسان
على الجسم لان المساوى للاوضح اوضح لكن الامر

بعكس

بالعكس قوله لكن المراد ههنا انتقال الذهن والدليل
على ذلك مافى المفتاح من ايراد المعنى على صور مختلفة
لايتاتى الا فى الدلالات العقلية وهى الانتقال من معنى
الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه مافى الشرح القطب
لكن شارح المطالع رد هذا القول لانه من اهل الميزان
لايقال قد صرحوا بان التضمن لازم للمطابقة فى المركبات
وملاحظة الجزء على ماذكره لابلزم من فهم الكل لانا نقول
اللزوم باعتبار الصلاحية كما ان الشارح وجه فى شرح
الشمسية استلزام التضمن والالتزام للمطابقة
بحمل الاستلزام على الصلاحية قوله فانحصر المقصود
يمكن ان يراد بالمقصود اعم من المقصود بالذات
ومن المفهم تبعا كالتشبيه فلا حاجة الى التكلف
فى جعله مقصدا آخر قوله او غير ذلك الظاهر ان المراد
به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس
بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصر ولا مما ينبنى
عليه الاستعارة ولذا ذكره المصرح فى البديع وذلك
التشبيه ليس بمقصر فى الاية قوله فلم يات بالضمير
نوقش فيه بانه يجوز عود الضمير كاللام الى المطلق
الذى هو فى ضمن الخاص المذكور سابقا مع ان

التجريد هو ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر
مثله فيها مبالغة لكمال فيه اى لاجل المبالغة
لكمال تلك الصفة فى ذلك الامر حتى كانه بلغ من
الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه
موصوف آخر بتلك الصفة • مثل قوله تعالى
لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد
لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها
معدة فى جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها
ومبالغة فى اتصافها بالشدة • محصر رحمه

الظاهر فی کلیهما العود الی المخصص وغایة التوجیه ان لفظ
فی المقام المضمر فاذا عدل عنه الی الظاهر یمکن اعتبار هذه
النکتة فیه قوله ومذا شامل لما اذا کان الدلالة
وصفا للکلام فالشمول ظ غایة الظهور فانه لا یشترط
القصد فی مدلوله والخارج فی المدلولات الالتزامیة عدم کونها
مدلولات علیها بالکلام ولا شک ان کلام المتکلمین
یدل التزاما علی المشارکة فی القتل او فی الجنی وان کانت
صفة للمتکلم فالشمول ایضا ظاهر لان القصد اصالة
غیر شرط بل یکفی صدور لفظ فیه فهم المعنی فی
اسناد الدلالة والهدایة الیه الا تری انه یکفی التلفظ
باسم الله تعالی وتقولنا سبحان الله حالة الفعل فی اسناد
الذکر والتسبیح لله تعالی ای الله لفظ حقیقة لغة
وکذا اسناد ایقاع شخص فی البئر خطا والمعتزلة
قائلون بالتولید قالوا بان الفعل المرتب علی فعل
آخر من العبد یصدر عنه وان لم یقصد الیه اصلا وظ
ان ذلک الاسناد لیس بمجازی بحسب اللغة لکنه رد
علیهم اهل السنة بانه لا تاثیر ولا قدرة للعبد اصلا
فی الواقع لا صدورا عنه الا انه غیر مضر فی الاسناد اللغوی
قال فی شرح المقاصد الاتفاق واقع علی ان الفعل

یسند

یسند الی العبد وان کان مخلوقا لله تعالی وان الفعل
یسند حقیقة الی من قام به لا الی من اوجده فعدم
اشتراط المباشرة بالطریق الاولی نعم یفهم بحسب العرف
من اسناد الافعال الاختیاریة الی العباد قصدهم وارادتهم
لکن لا یلتزم الاعتبار فی المفهوم لغة وکذا قد یقدر
ظاهر هذا التفسیر یعنی لو نظر الی مجرد مفهوم الدلالة
لزم الشمول لکن لو اعتبر القصد باعتبار القرینة و
نسبة الدلالة الی المتکلم خرج عنه ثم ان قولنا جاء
زید وعمرو او قاتل زید وعمرو لا یصیر شبیها لغة و
اصطلاحا الا بان یجعل مستعملا فی المشارکة وانما یجرد
القصد بالتبع کما فی الاسرار القرینة المفهوم تبعا
تبعا فلا فافهم فانه بدیع قوله اذ المراد بالالفاظ
الخ مجرده غیر تام لانتقاضه بالاستعارة بالکنایة
قوله لدلالة الحال او فحوی الکلام ای لولا القرینة
الحالیة او المقالیة الدالة علی ارادة المنقول الیه ثم
ان هذه عبارة الکشاف وفیها اشکال مشهور
لان الکلام غیر صالح للمنقول الیه علی تقدیر عدم القرینة
وغایة التوجیه ان خلو الکلام عن المستعار له
ای المنقول الیه مصحح لان یراد بالمستعار منه المعنی

المجازي اى المستعار له وان عدم القرينة مصحح
لان يراد المعنى الاصلى اى المستعار منه فيكون مجموع
الخلو عن ذكر المنقول اليه وعدم تلك القرينة متعلق
بصلاحية المعنيين على التوزيع ولو قدم ذكر المنقول
اليه لاتصل كل شرط بمشروطه قوله بالكاف ونحوه
هذا مبنى على ادعاء انه مراد في التعريف على ما في المطول
قوله الملكة التي يمكن ان يطلق العلم في هذا التوجيه
ايضا على نفس الادراك فان ادراك الدليل يستلزم
ادراك المدلول كذا قيل وفيه بحث لانه لا يختص
العلم في الاصطلاح بهذا الادراك ولا يصح ان يقال
الكواكب شبيهة بالملاحية مع ان المشبه الثريا قوله
والا فالمحسوس اصل للمعقول اقول اصالة المحسوس باعتبار
العلم والادراك به لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه
لا يقتضى الا اصالة المشبه به في وجه الشبه لا مطلقا
فيمكن شبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة
وتقدير المبالغة المعقول محسوس نعم تشبيه العطر
بالخلق هنا ان اعتبر في الرائحة الملابسة لك مثلا فالمشبه
اصل ففي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير وان
اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به

اصل

اصل كما هو المعهود بلا حاجة الى التكلف قوله
لان العلوم العقلية الخ بيان ذلك في العلوم
العقلية الصرفة بان النفس في مبدأ الفطرة خالية
عن العلوم كلها فيحصل لها العلوم باعتبار استعمال
الحواس واما العلم الحضوري كعلم النفس بالنفس فقليل
ساقط عن درجة الاعتبار قوله ما لا يدرك بالقوة
فيه ميل الى مذهب الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين
سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليس الحواس
الباطنة بمثبتة عند المتكلم قوله مثل الخياليات فيه
ان القوة المتخيلة ليس مدركة بل معينة على الادراك
ومن شأنها التركيب فادراكها بنفس انها طفقة المراد
بالقوة العاقلة لا يقال المراد انها ليست مما يدرك بها
النفس بلا معونة امر آخر لانا نقول فادراجها في
العقلي لا يحتاج الى صرف عن الظاهر كما هو المتبادر
من العبارة قوله ولكنه بحيث لو ادرك الخ حق العبارة
ان يقال غير مدركة لها لعدم وجوده ولكنه بحيث
لو وجد لادرك باحد يها قوله والحاصل ان الاعلى
هذا في البيت قلبك فكانه قدس سره اعتبر ذلك
مبالغة في عدم اعتبار الخوف باعتبار الحصر المستفاد

م تعريف الاضافة الجنسية في مصباح ف متخيلة
ومتفكرة ذكر في المطول انه اذا استعمل النفس تلك
القوة بمعونة لوهم يسمى متخيلة وبمعونة القوة العاقلة
يسمى متفكرة ولا يخفى ان هذا موافق لما نقلنا
فيما سبق عن المحاكمات لكن المقرر عند الحكماء انه لا يصدر
من قوة واحدة فعلان فينبغي ان تختص المتخيلة بنوع
من الادراك فقط تامل ف وبالوهمي المسطور في كتب
الكلام ان الوهمي المعاني القايمة بالمحسوسات
ف ادراك قيل انما زاد النبيل بمعنى الوجدان
لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك الملذ بل لا بد معه
من وصول الملذ الى الملتذ ف عند المدرك انما قيد
بذلك لان المعتبر كما لنبته بالقياس الى المدرك
لا بحسب نفس الامر ف كمال وخير اي الامر الملايم
بالمدرك كما لتكليف بالخلاقة للذ ايقة ف من حيث
هو كذلك انما قيد بذلك لان الشيء قد يكون
ملايما من وجه دون وجه فادركنا من جهة الملايمة
لا يكون لذة فان ادراك المسك من جهة الرايحة
لذة لا من جهة الطعم ف المدرك بالقوى الباطنة
ينبغي ان يعلم ان القوى الباطنة على اصطلاح الحكماء

لا يتعلق

لا يتعلق بالمحسوسات او المعنى القايم لها واعلم
ان اللذة والالم ليسا من هذين القبيلين فلا يظهر
جعل ادراكهما بهما ولذا جعل بعضهم الوجدان قوة
سوى القوى المشهورة على ما حكي بحث القوى من شرح المقاصد
وكان ارباب هذا اراد وا بالوجدانيات ما يتعلق
بنفس المدرك فقط ف او الضمير للنجوم بل الى الليل
الذي جاز تانيث ضميرها فان المناسب للبيت السابق
اعني رب ليل قطعته بعد وداوه فراق كان فيه
وداع ف في جواب شيء لم لم يناسب للبيت
ان يقال بين الظلمة قول ولزم بطريق العكس لا يخفى
انه يمكن ان يجعل كلام التشبيه بين اصلا بنا سه
كما في المفتاح لكنه جعل المصرح تشبيه السنة والعلم
بالنور فرعا لزيادة التخييل في اثبات وجه الشبه
للمشبه به ف بالحنيفية في النهاية الحنيف عند
العرب من كان على دين ابرهيم ع م واصل الحنيف
الميل ومنه الحديث بعثت بالحنيفية السمحة
ف وهي قوة الاولى ان يحال معرفته على قوانين
العرف واللغة ف بتلا قيان اي في مقدم الدماغ
ف من الالوان لو زاد الاضواء لكان احسن

وكانه جعلها تحت الالوان قال في شرح المفتاح
الحق ان الضوء مغاير للون وليس عبارة عن
ظهور اللون على ما يراه بعض الحكماء قوله بالحس
كالدايرة كذا وقع في التجريد وغيره من الكتب الكلامية
وفيه اشكال مشهور من تخصيصه بالمجسمات واخراج
الاشكال المسطحة كالدايرة ونصفها ويمكن ان يقال
حمل الشارح قدس سره ههنا الاحاطة على ما هو
اعم بالذات والحقيقة وما هو بالغرض والمداخلة
في الجملة لاظهار كون الاشكال من الصفات الجسمية
ويرد عليه ان المحيط بالمحيط بشئ ليس محيطا بالشئ
لاختلاف وجه الاحاطة ثم الظاهر حمل الجسم على
التعليمي كما اشار اليه في شرح المقاصد قوله متصل
قار الذات اي مجتمع الاجزاء واحترزنا بالقيد
الاول عن العدد وبالثاني عن الزمان قوله هي
الخروج من القوة الى الفعل لم يعرفها بتعريف المتكلمين
من حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر
لان اثبات المقادير بلائم راي الحكماء قوله
وفي جعل المقادير الى يمكن الدفع بالنسبة الى الحركة
بانها من مقولة الكيف عند البعض وهذا كاف

والتمثيل

في التمثيل بل نقول كفى الاحتمال العقلي للتمثيل واما
حمل الكيفيات الجسمية على الصفات الجسمية لا على مصطلح
الكلام فحسن لكن لا يلايم سوق كلام المفتاح وللنصر
واما حمل المقادير على الطول القصر والتوسط والحركة
على السرعة والبطو والتوسط ففيه انه لا يصح ح قوله وما يتصل
بها اللهم الا ان يقال بالاستخدام لكن لا فايدة في اخراج
المقادير والحركات عن المتصلات تامل قوله او بالسمع عطف
الى ينبغي ان قوله من الالوان وقرائنه ونظايره لما يدرك
لكن كل واحد من القراين على تقدير ولذا ذكرت منفصلة
اتصل كل منها بقيده للاشارة الا المقصراى الى التوزيع
فلا يلزم بيان المدرك البصري بالالوان ولا حاجة
ايضا الى تقدير موصولات في المعطوفات قوله يحصل من التموج
الخ اي بحسب جرى العادة فلا ينافي ما ذكر في شرح المقاصد
من ان الصوت عندنا يحدث بمحض خلق الله تعالى عقيب
تاثير للتموج قوله والاولى منها الخ وجه التخصيص
في النسبة باعتبار ان الفعل اي الجمع والتفريق
في الاولين اظهر من الانفعال الامر بالعكس في الاخيرتين
قوله كالبلة وهي الكيفية المقتضية لاتصاف الجسم بغيره فهو
الرطوبة اي الكيفية المقتضية لسهولة قبول الشكل قوله

المختصة بذوات الانفس الاختصاص كالعلم ثابت للمجردات
قوله وهي شدة الى الاولى بالعرف تفسيرها بان يكون
للنفس ملكة يحصل المطالب بسرعة قال في الاساس فيه ذكاء
اي فطنة وتوقد قوله مثل الكرم مثل الملكة فان قيل ما
الاثار الذاتية يمثل الكرم قلنا كانه اراد بالذاتية ما يقوم
بصاحبها لا بالغير وان تعلق به كالاضافيات واثر
الكرم ايثار الغير بالخير وقس عليه قوله بل يكون معنى
متعلق الى كالابوة والبنوة فانه ليس شيء منهما مستقرا
في ذات بالنظر اليه بل بالنسبة الى الغير لكن الفرق بين
الازالة والايثار غير ظاهر بقي الوهمي المحصر على هذا خارج
عن التحقيقي والاضافي فافهم قوله اشارة الى انه مراد
ذكر في شرح المفتاح ان التحقيقي ما له تحقق في نفسه وتقرر في ذات
الموصوف والاعتباري النسبي ما لا يكون كذلك
بان لا يكون مقررا في نفسه او لا يكون له تحقق اصلا
والاقرب انه ان كانت النسب والاضافات موجودة
كما هو المشهور عند قدماء الحكماء فالحق ما في شرح المفتاح
والا فالحق ما في هذا الكتاب موافق لمذهب المتكلمين قوله
واما واحد لم يرد به ان لا يكون له جزء اصلا بل ان يكون
بحيث يعد في متعارف اللغة امرا واحدا قوله لا يكون

الاجسام

الا جسما الجسم الطبيعي ليس بمحسوس الا بحسب العرف لكن
الجسم التعليمي محسوس حقيقة وكذا الصورة الجسمية قول
امر جسماني اراد بالطرف الجسمي ما يدرك به او يكون مجموعها
من امور كلها محسوس وبالعقلي ما عدا ذلك قوله صارت ستة
عشر لان حسية الوجه ولو كان بالبعض كما في المختلف يستلزم
حسية الطرف بالتمام قوله وقد يقال الى يعني الجزئية والجزأة
بمعنى واحد على ما في المقدمة قوله ومعنى المركب ههنا ينبغي
ان يعلم ان المقصر في تركب الطرفين تشبيها تشبيه الحقيقة
المركبة بالحقيقة المركبة في امر ما لا تشبيه هيئة احدهما
بهيئة الآخر في امر ما ولذا عبر عن الطرفين بما انتزع منه
الهيئة وقد جوز في التشبيه المفرد بالمركب وعكسه ولا معنى
لتشبيه الذات بهيئة شيء وكذا العكس اللهم الا انهم
ذكروا في هذه الصورة ان كلا من الطرفين هيئة وان المقصر
ما ذكرنا قوله كما ترى الكاف بمعنى على الظرف صفة او حال
من الثريا وقوله كعنقود صفة مصدر لاح اي ظهر ظهورا كظهور
عنقود او حال من الثريا او خبر مبتدا محذوف وكما ترى
في الوجهين حال من ضمير الخبر وعلى الجملة حاصل الكلام ان شبه
الثريا بالعنقود على تقدير الحال المرئية وباعتبار ما لاحها
في نفس الامر كواكب كبار فلا تثبت المناسبة بينهما

الا على ما ذكرنا قوله قد سلت اليه اى خرجت عن الغمد
بكسر الغين غلاف السيف قوله وترسب هو المناسب للمقام
لكنه وقع في كثير من النسخ علما في شرح المفتاح بخطه قدس سره
وترسوا من رسى اقدامهم في الحرب اذا ثبت قوله بواقع
لم يوجد في كتب اللغة فلهذا غير الى الدافع لكنه قد قيل
الاول هو الواقع في دلائل الاعجاز قوله على ما سيجئ في تقسيم
التشبيه باعتبار الطرفين قوله تقع عليها الحركة المتبادر
منه ان الهيئات صفة للحركة وليس الامر كذلك كما يفهم
من تقرير المص بوجه الشبه فيحمل الوقوع على وجود الحركة معها
وجود الجزء مع الكل تامل قوله والاوضح عبارة اسرار البلاغة
وذلك لان المناسب ان يقال يجئ التشبيه في الهيئة
واسط من عبارة المصنف انه يجئ وجه الشبه في الهيئة قوله في كف
الاشل المشهور في اللغة انه المفلوج وهو ليس بمراد
بل المراد المرتعش على ما في شرح المفتاح قوله والمعنى ظهر له
اى اصل المعنى على تقدير الفاعل اى الراى بقرينة المقام
ويمكن ان يكون من قبيل داره قوله في كل حالة
على جهة قد يقال بل على وجهين وهذا هو المناسب للسياق
من اختلاط الحركات مع ان المصحف في الانقباض
والانفتاح يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال

والمجموع

والمجموع الى العلو في الاول الى السفل في الثاني قوله وكذا
في جانب المشبه لكنه عدم الحمل والجعل على وجه التقدير نظرا الى عدم
العمل قوله فالبا ههنا الخ يمكن ان يكون الباء بمعنى في على
ما جوز صاحب المغني قوله حتى لو حذف ذكر البعض فان كل
تشبيه من التشبيهات المجمعة مقصر بالافادة ملحوظ قصدا ومطلوب
استقلالا لكنها جمعت في اللفظ اشارة الى اجتماعها
في النعوت واما التشبيه المركب فالمقصر فيه الهيئة الاجتماعية
الحاصلة من المجموع وليس شئ من الاجزاء ملحوظا تفصيلا قصدا
بل تبعا واجمالا فليس بعد الحذف الا افادة لعدم القصد
وان وجدت الدلالة تامل قوله من نفس التضاد والمراد به
ما يتناول التناقض ايضا قوله ثم ينزل كلامه ثم للتراخي في الرتبة
بحسب الاعجاب لان انتزاع وجه الشبه ليس قبل التنزيل بل ذكر
تنزيل التضاد منزلة التناسب لتحقيق وجه الشبه واما ذكر
اشتراك الضدين فتوطئة لذلك وتمهيد ودلالة على ان
اخذ وجه الشبه من التضاد ليس مستنكرا بل له جهة مناسبة
في الجملة ويمكن ان يراد بالشبه المشابهة لا وجه الشبه يعني
ينزع بواسطة التضاد المشابهة بل العلم بهما فيعتبر التناسب
المصدري ثم يجعل ذلك من قبيل التناسب والاشتراك
الواقعي ادعاء لقصد تمليح او تحكم قوله فان لفظة على صيغة

المجهول ومعناه ذاب لحمه من به مرض السل والضحاك اسم
الى انس قوله لا يحصل من سعيه على طامل ذكر في المقدمة حصل
عليه يعني باقي ماذ بروى فاحفظ ان قوله على طامل ظرف لغو
ومن سعيه بمعنى لاجل سعيه وقيل حصل ملحق بالافعال الناقصة
فالظرف خبره قوله بزيادة التقرير والتقوية اجدر اى التشبيه
بهذا الامر الذى النفس شديدة الميل اليه اجدر واحق
بافادة زيادة التقرير من التشبيه بغيره فليس الباء بمعنى اللام
اى لزيادة كما توهمه قوله واللازورديه اللازورد بكسر الزاء
المعجمة وقيل بالفتح معرب لازورد بالزاء الغليظة وهى
حجر معروف قوله والشقايق الحمر كان الشارح يحمل
حمر اليواقيت على شقايق النعمان كما يناسب ذكره
البنفسج معه لكن قوله بين الرياض يابى عنه وكذا عم جمله
على حقيقة اليواقيت الحمر قوله كانها اى تلك اللازوردية
حال كونها فوق قامات ضعفن بسبب حمل اللازوردية حيث
لا تستطيع حملها او ضعفن ملتبسة بها قوله او اوائل النار
اى النار المنصلة بالكبريت التى يضرب الى الزرقة لشعلة
المرتفعة قوله كان غرته اضافة الغرة الى البياض اى
بياض الصباح ثم اضافة الصفة الى الموصوف لكن
الوصف للمبالغة على طريقة رجل عدل فان ذا البياض

مشبه بالوجه قوله للتعدية وليست بزايدة وذلك
لان المسطور فى اكثر كتب اللغة استعمال الاسمار لازما
والاصل فى الباء عدم الزيادة لكن صاحب الاساس استعمله
متعديا حيث قال فاسبلت منى عبرة اى صببتها فالمناسب
كون الباء زايدة قوله باعتبار الطرفين اى افرادا وتقييدا
وتركيبا والا فقوله طرفان اما حسيان او عقليان ايضا
تقسيم للتشبيه باعتبار الطرفين قوله والفرق بين
الخ اعلم انه اذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك
امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان
ما عداه تتمة وتبعا له فى الاعتبار كان مفردا مقيدا والا
كان مركبا قوله زهر الزتى التربوة بفتح الراء وبالكسر
التل والجمع الزرى على فهم من مذهب الاسماء قوله وايضا
ان تعدد الخ ينبغى ان يعلم ان التشبيه فى تلك الصورة متعدد
لكن له جهة واحدة كالارادة والتعليق بامر واحد كما
فى المثال المعروف هنا قوله اى الطيب والرايحة فالمشبه
الرايحة الذاتية للنبات والمشبه به رايحة المسك على خلاف
المضاف او نفس المسك ففيه مبالغة حيث جعل الرايحة
ذات رايحة كالمسك قوله كانما تبسم عن لؤلؤ لامض
مغر يكشف قعدى بعن قوله او برد بفتح الراء قوله او اقاح

بفتح الهمزة. جمع الاخوان بضم الهمزة قوله منتزع من متعدد
لا يخفى ان الانتزاع من المتعدد لا يقتضي كون المتعدد من طرفي
التشبيه غاية الامر ان المتعدد يكون جزء المنتزع منه
لا المنتزع فان الهيئة حاصلة من اجتماع اجزاء المنتزع
منه فلا يرد عليه شئ في تمثيل التشبيه التمثيلي بالتشبيه
الذي طرفاه غير مركبين مع ان المتعدد لا يوجب التركيب
نعم الاستعارة التمثيلية فيما يكون طرفاه مركبين لكن الطر
الموافقة بين هذه الاستعارة و التمثيل في افراد الطرفين
و تركيبها فافهم قوله فمن المجمل الخ ليس في المتن لفظ
ما هو فيلزم حذف الموصول مع بعض الصلة او الموصوف
مع حذف العامل عن الصفة الجارى على غير من هي له فكان
ما ذكره قدس سره بيان لحاصل المعنى لا تقدير للاعراب
بجملة آو قف الوجه ينبغي ان يعلم ان تقسيم الوجه
يستلزم تقسيم التشبيه فلا يرد ان التقسيم الآتي
للتشبيه لا للوجه قوله لظهور وجهه فيه بحث لان
ظهور الوجه في نفسه لا يستلزم ظهور الانتقال
من المشبه الى المشبه به فظهور الوجه من حيث الثبوت
للطرفين و ان استلزمه لكن لا يستلزم كونه
جليا و يمكن ان يقال هذا التعليل على وجه التقييد

اى التشبيه المبتذل بقرع الانتقال من المشبه الى المشبه
بشرط ان يكون الانتقال لظهور الوجه و انما يكون
كذلك اذا كان الوجه الظاهر ظاهر الثبوت ايضا
فان الجملة اسبق الى النفس لا يخفى انه يتم بالنظر الى المفصل
الذي ذلك المجمل جزء منه تامل مع غلبة حضور الى
فيه نوع مصادرة لان الغلبة جزء منه علة الظهور
الذي هو علة للانتقال من المشبه الى المشبه به فجعل الغلبة
علة للظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به
مصادرة و الجواب ان حضور الطرفين في الازمان
السابقة مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه
فان قيل فلا حاجة الى واسطة ظهور الوجه قلنا
الابتذال لا يحصل بمجرد الانتقال المذكور بل مع ظهور
المشابهة و لا شك ان الوجه الذي هو وصف
مشترك اذا كان قليل التفصيل قريب للحصول و كثير حضور
الطرفين فانظ ظهور المشابهة ايضا فالمراد من غلبة حضور
المشبه به حضور ذاته فيلزم حضوره مع وصف الشبه
كتشبيه الجرة الصغيرة هي بفتح الجيم فالفارسية
سوى توقف فيه بانه لا مناسبة بينهما و الجواب
ان الكلام في الكوز المعمول في العرب لان العجم يبني

ان الاطلاق الكثير تكرارا على الحس من الجزئ المخلوق
فجعل الاول غالب الحضور مع المشبه والثانى غالب الحضور
مطلقا تحكم والجواب ان الغالب عند العرب شرب الماء
فى الاناء المعمول من الخشب والجلد قوله اوندور لا يخفى
انه يمكن ان يجتمع كون الوجه جمليا لا تفصيل فيه اصلا
وكون المشبه به نادر الحضور فلا يظهر ادخاله فى المبتذل
ولا البعد على التفسيرين ويمكن ان يقال مدار الابتذال
الاستبذال على ظهور الوجه والبعد على عكس ذلك وكون
الوجه جمليا سبب اكثرى لظهور الوجه فالمناسب
ادخاله فى البعيد قوله الى رد ونية بضم الراء اسم المرأة
يتعمل الرماح قوله سنانه السنان بالفارسية سمه نيزه
قوله سنا لهب النار وشئ واللهب اتش كه دود
نداشته باشد قوله ونفاه اى الاتصال فاعتبر وجود
الشكل ونظيره وعدم الاتصال قوله والتشبيه البليغ
الخ اى المناسب بحالهم عند مخاطبتهم معهم ذلك دون
المبتذل فلا يرد ان ابلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال
وجاز ان يقتضى الحال التشبيه المبتذل لسوء فهم السامع
قوله بعد طلبه الذى فيه انه ذكر فى اول بحث المسند من
المطول ان حصول نعمة غير مترقبة الذ ويمكن دفعه بما ذكرنا

المطول بما يجعله غريبا ويخرجه الى خان قبيل
الابتذال من ظهور الوجه والغرابة بخلافه وليس التصرف
فى التشبيه جعل الوجه غير ظاهر قلنا ظهور الوجه من جملة
الاسباب المقتضية للابتذال فيجوز الانتقال التخلف لمانع
كما عند التصرف على وجه يجعل التشبيه دقيقا بعيد التناول
فيخرج عن الابتذال وتناول الغاية الا بوجه اى الا مثلث
بوجه ثوابت حال لان مثل النجوم فى معنى تماثل النجوم
قوله وهى تمر الخ اى الجبال تمر يوم القيمة مثل مر السحاب
قوله وهيجا الهيجا بكسر الهاء اشتر سفيد والهيجين
اسب بدنژاد فيستعار ان لفصيح الكلام وردية
والمشبه به مذكور قطعا فيه بحث لا يجوز
شركه كما تقرر فى قولك زيد فى جواب من شبه الاسد
كذا فى شرح المفتاح اقول بل يجوز شركه كليهما كما يقال
فى الشجاعة فى جواب من يقول فى اى شئ يشابه زيد
الاسد وقد اجاب فى شرح المفتاح بان ذلك ليس من
تشبيهات البلغاء لان اختلاف المراتب الخ لا يعد
كل البعد ان يقال جاز الاختلاف باعتبار اختلاف
الوجه ايضا بان يقال زيد كالاسد فى التخويف او فى
الشجاعة بانه ان ذكر الجميع ينبغى ان يحمل على ذكر الجمع

لفظا او تقديرا باعتبار صحة الاعراب فدخل فيه ما ذكر الوجه
والاداة دون المشبه فان الكلام بحسب النحو لا يتم بدونه
ذكر المشبه الذى هو المبتدا، مع انه بقى معموله واثره على قوله
فجعل عامل الخبر المبتدا، والا فمتوسطة فان قيل الاولى
لجميع ما سبق فذكر الجميع وحذف الوجه والاداة ففى حذف
المشبه فقط ينتفى هذا المجموع وان تحقق حذف الوجه
والاداة مع انه ليس بداخل فيه كما سيجئ فان قوله
كالاسد فى الشجاعة قلنا المراد بقرينة السابق واللاحق

يعنى حذف الوجه والاداة معا قوله فرع الاستعمال
فيما وضع له ظاهره يدل على انه شرط فى المجاز استعمال اللفظ
فى الموضوع له والامر ليس كذلك فينبغى ان تحمل على
الفرعية بحسب صحة الاستعمال او على الاعم الاغلب قوله
من حققته فحققا لامتددا قوله والتا فيها الى هذا
على الثانى ظاهر واما على الاول فباعتبار ان يجعل وصفا لمذكر
كالاسناد للمونث فتقل مع التا قوله اى وضعت
فى قولك الاسناد الحقيقة
فى اصطلاح الخ اقول لا يصح هذا على تقدير ان يكون الواضع
للالفاظ هو الله تعالى كما جعله الشارح فى المطول على المذهب
وكذا على تقدير التوقف فى تعيين الواضع كما يشعر به
تقدير المفتاح والجواب ان المراد بوضع كل طائفة

لى الحصه والمحار

وانما صدر كلامه بقوله ظاهره لانه
لا دلالة فيه اصلا على هذا الشرط
وليس الا وهم من المحشى فتدبر
طيبى

واصطلاحهم اعم فان يكون صادرا عنهم بتعيينهم
او ان ينيب الهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة
الوحى او العلم الضرورى فهم متمكنون به ومخاطبون به
فى محاوراتهم قوله عن الغلط اى الخطأ على سبيل القصد
يزعم انه على قانون الوضع فالقوم بلا اثبات وضع
فى عنده لا على وجه الشهرة قوله واحترز بقوله فى اصطلاح
الخ اقول يجوز ان يكون لفظ موضوعا لمعنيين فى اصطلاحين
التخاطب وقد استعمل فى احدهما لامر جهة انه موضوع
له بل فى جهة العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين
فى شرح الكشاف حيث جوزوا الاستعارة العمى لغمى البصيرة
فى عمى البصر مع انه حقيقة فيهما كما يستفاد من الاساس
وانما اعتبروا الاستعارة للمبالغة فى ان ذلك الامر
المعقول بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز
بملاحظة قيد الحيثية فيلغو اقيد فى اصطلاح التخاطب
كما لا يخفى تامل قوله العلم بالتعيين كافيا اى بالنظر
الى جانب اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر بعد التعيين
واما كون المعنى محتاجا الى الغير لعدم تماميته وصلاحيته
للافهام فغير مضر فلا يلزم ان لا يكون الحروف موضوعة
لمعناه قوله فخرج المجاز اقول هذا على الاطلاق محل

بحث لانه قد يكون المعنى المجازى لازما بينا للموضوع له
فلا يحتاج الى القرينة فى الفهم والدلالة وان احتيج
اليه فى الارادة وبهذا يعلم حال قوله وعدم فهم احد
المعنيين الخ قوله لوجب ان لا يختلف الخ اشارة
الى ان يكون لفظ الخبر مثلا كما انه عرفى تركيبا وبهذا يكون عرفيا ايضا
قوله ولا يمتنع ان يجعل اللفظ الخ فيه ان قرينة المجاز لا يدفع
الا الارادة دون الفهم وقد تناوله فيه انه لا يجرى فى جميع
كلمات اللغة فضلا عن جميع اللغات قوله كالنزوان هو
نزو الذكر وثبه على الانثى قوله والحيدى يقال حار حيدى
بالى المهملة اى نفر ومال عن ظله لنشاطه قوله مرتجلا
كان لها المذكور فى كتب الاصول وشرح المطالع ان المرتجل
ما نقل عن معنى الى معنى آخر بلا مناسبة بينهما ولا ملاحظتها
والمنقول ما نقل بملاحظتها والمشترك ما وضع ابتداء لمعان
بلا ملاحظة لوضع فى اخر وقال بعضهم المرتجل ما يكون وضعه
ابتداء من غير سبق وضع وجعل بعضهم المرتجل تحت المشترك
قوله وعرفى خاص تعيين ناقله لكن ينبغى ان يقيد بغير الشرع
بقرينة المقابلة قوله لا تعيين ناقله لا يخفى انه لا يمكن ان يكون
لفظ موضوعا فى عرف الناس جميعا بل يكون عرف طائفة
مخصوصة فتعيين الناقل منه ايضا وكانهم اراد وابذلك

انه لا يتعين النقل بجماعة مخصوصة كالنحوى والصرفى
واهل الشرع او غير ذلك بل يجرى النقل فيما بينهم
تامل قوله وفعل للفظ والحدث الفعل بالفتح مصدر فعل
يفعل وبالكسر اسم بمعنى الامر وان لم فى اللغة فنقل فى النحو
الى الكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا استعمل الفعل
بالكسر فى جزء معناه اعنى الحدث كان مجازا نحويا
وليس حقيقة لغوية فيه كما يتراءى من الصلوة والدابة
قوله ودابة لذى الاربع ينبغى ان يقيد بغير الفرس
فانه مجاز فيه على زعم المص فى الايضاح قوله والمجاز
مرسل اى مطلق عن قيد التشبيه قوله فى المزادة اى فى
المزود الخ اعلم ان الراوية اسم لحامل الماء دون الطعام
والمزود ظرف الطعام مطلقا فالظاهر ان لا يفسر المزادة
بهينا بالمزود لعدم المناسبة بينه وبين الراوية لكن
صاحب المهذب والاسامى والعلامة وغيرهم فسروها
فالوجه الصحيح ان المزود فى الاصل ظرف للطعام فصار
لظرفية الماء ايضا لكن اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية
الماء دون الطعام تامل قوله وهو سهو الخ وغاية التوجيه
ان المقصر بالتمثيل الاكل الذى مجاز عن سببه اعنى الاخذ
لكن الاولى ح التعريض لذلك لان هذا السبب

الزاد طعام يتخذ للسفر والمزود
ما يجعل فيه الزاد والمزادة
الراوية ح لغة التتبع ح

غير متعين وترك التعريض لقوله الى الدية المسببة فانه
لا فايدة في ذكره قوله فان قيل قد ذكر الخ لا حاجة الى السؤال
والجواب بعد ما تقرر في المقدمة ان اللزوم ولو لاعتقاد
المخاطب بعرف او غيره فاللفظ الواحد بالنسبة الى فيه
بحث لان المعنى المطلق عليه معنى المستعمل فيه في الاستعارة
شفة الانسان وفي المجاز مطلق الشفة وذلك المطلق
ليس شبيها بالمشفر لكنه يطلق على شفة الانسان
بمعنى انه واقع عليه لا بمعنى انه مستعمل فيه والاطلاق
يجتمع بالمعنيين نعم لو اعتبر المقابلة بعلاقة المجاز يصح
الكلام والمكنى عنها فيه ان اللفظ لا يجب ان
يكون مستعملا في صورة ذهنية محضة على مذهب المصر
وغيره بخلاف التخييلية شاكي السلاح من شبك
الرجل على ما لم يسم فاعله اذا ظهرت شوكته والاصل
شائك اى الاجوف فقلبت الياء الى اللام فصيل شاكي
السلاح كالقاضي فيحذف الياء فيقال شاك السلاح
قذف به كثير الخ من قذف به ورمى اى القاه فالمعنى
القاه كثير في الحرب قذف باللحم الظاهر ان الباء
سببية اى رمى بواسطة كثرة اللحم قوله فيكون
مجازا او استعارة فان قيل لا فايدة في هذه الاستعارة

قلنا اذا حمل على زيد الاسد الذي جعل استعارة
عن الرجل الشجاع كان بمنزلة حجة على مشابهة زيد
بالاسد فان قيل يجب ان يكون اثبات التشبيه
في الاستعارة مسلما معروفا والمقصر اثبات امر آخر
قلنا ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير مسلم فانه لا يجري
في الاستعارة التمثيلية المركبة المصرحة ولا في الاستعارة
التبعية مثل نطقت الحال او الحال ناطقة فيجوز ان لا يكون
التشبيه مسلما في الاستعارة الاصلية في المفرد ايضا
والفرق غير ظاهر غاية الامر الشيوع في ذلك لكن
الكلام في الوجوب قوله ويدل على ما ذكرنا الخ فانه
قيل لا يستعار اسد لمفهوم الشجاع بل لذات صدق
هو عليه وليس الشجاعة داخلة في المشبه فيجوز ان يعمل
الاسد المستعمل في معناه الحقيقي نظرا الى لازمه المشهور
اعني الشجاعة قلنا الانسب ان يجعل الاسد مستعملا
في المشبه نظرا الى انه لو جعل عاملا باعتبار المعنى الاصلي
كان الاظهر ان يجعل المعمولات قيودا للمشبه به
وليس كذلك ولو سلم فالمعنى العقلي قيد للمشبه
دون المشبه به تامل قوله لنعامة اى خال عن الشجاعة
فان النعامة منحصرة على الجبانة وهي بالفارسية

اشتر مرغ قوله اى باكية والعلاقة ان الغراب
يجعل كانه يخبر عن الموت قوله مجاز لغوى اى غير
عقلى سواء كان عرفيا او شرعيا او لغويا وقيل
انها مجاز عقلى الخ اقول ان حمل المجاز العقلى على معناه
المتعارف فمحصل الخلاف ان الكلام المشتمل على الاستعارة
اما ان يقع التجوز فى الطرف فيكون فيه مجاز لغوى
او فى الاسناد فالمجاز عقلى ففيه بحث لانه لا يوافقه
الاستدلال له ولا الرد على ما لا يخفى وايضا ليس المقصر
فى المجازى العقلى المشابهة المستفادة بالكاف
ونحوه وان حمل على غير المتعارف لاعتبار المذهب
المسحدث اى التصرف العقلى فيئول الخلاف الى
جعل الظرف مجازا لغويا او جعله حقيقة لغوية
لكن على التصرف فى العقل فيرد عليه ان لزوم
التصرف العقلى ينبغى ان يكون فى محل الاتفاق
بل نزاع واشتباه وبالجملة لا يظهر ان تردد
الشيخ وغيره فى علم البيان فى ان اللفظ بمجرد
التصرف العقلى والادعا لا يصير حقيقة لغوية تامل
لان المجرد نقل الاسم الخ فيه مناقشة
لانه يجوز ان لا يكون فى الاستعارة الادعا

ولا مجرد نقل الاسم ولو الى معنى بوضع آخر ايضا فافترق
بان لا موضوع فى الاستعارة فى علالة البلا
مقصورا كنهه شدن والعلالة بالكسر ارزاه
الزر بكسر الزاء كريبان جامه فالظاهر ان الضمير
راجع الا العلالة بتاويل الشعار ويحتمل الرجوع الى المحبوب
قوله لما سبق فى انها تقتضى الخ اقول الاستعارة لا
تقتضى تاويل الجنس فى المشبه به حتى المشبه به على التاويل
ولو سلم فنقول المستفاد من استعارة اسم الجنس بحسب
الظاهر انه من افراد جنس الحقيقى كما هو الافراد
الحقيقة لكن تصحيح جعله من جنسه فى الواقع على الادعا
وتاويل الجنس الى متعارف وغير متعارف على ما زعم القوم
ولا شك ان المقصر فى استعارة العلم بحسب الظاهر
ان المشبه عين ذلك الشخص ويمكن ادعا الجنس والتاويل
فيه ايضا بان يدعى ان العلم موضوع بازاء ذات
له تلك الصفة المطلوبة مطلقا للشخصة غاية الامر
ان اسم الجنس له جنسية فى الواقع فيدعى له جنسية اخرى
فوقها بخلاف العلم فانه شخص فيدعى له الجنسية
ولا فرق فى ذلك وذكر السيد رح انه لا يجرى الاستعارة
فى العلم الا نادرا باعتبار انه يجب اشتهار المشبه به

يوجه الشبه وذلك الاشتهار في العلم لا يوجد الا
على الندرة وانت خبير بان ذلك ممنوع فانه يكفي
احد الامرين اما كون وجه الشبه في المشبه به جليا
بنفسه او كونه معروفا بوجه الشبه على ما قال في المفتاح
وايضا المناسب اعتبار الاشتهار عند المخاطبين
لا مطلقا وكثيرا ما لا نادر الشهرة الا شخاص بالاوصاف
الحاصلة في الجملة عندهم فافهم قوله تتعلق قولهم
تعالوا الخ لوضم اليه قوله في الايمان ايضا لكان
احسن قوله دلالته الخ اذ المتعارف المحاربة
بالسيف لا بالنار قوله على ارؤس الاقران انما
اورد الارؤس جمع قلة اشارة الى ان ارؤس
اقرانه قليلة لكمال شجاعته قوله اى انامله
انما قال انامله دون اصابعه اشارة الى ان
اصابته الصاعقة بمهولة من غير كلفة فيه مبالغة
في شجاعة الممدوح قوله استعارة الطيران للعدو
والصوب الذهاب بسرعة اذ العدو لا يناسب
الراكب كما يشعر به اول الحديث لتفريع الحماة
متعلق باستعارة قد تقرر في غير هذا
المحل الخ هذا هو المشهور عند القدماء لكن

الدليل

الدليل على ذلك ليس بتمام ولذا اختار بعض
المتاخرين المحققين الاختلاف بالشدة والضعف
في الذاتيات ايضا الى ذلك اشار قدس سره في بحث
اللون من شرح المقاصد قربوس القربوس بفتح
الراء لكنه قد يسكن لضرورة الشعر كما يفهم من الصحاح
وهو ان يجمع لابهذه الاستعارة بضم وجه
مخصوص لازم للهيئة لا لنفس الهيئة باطراق
الاحاديث اى فنونها فيجوز ان يراد بها كرائمها
اذ يقال هو من اطرف العرب اى كرائمهم
وفاق المصى الدماة بالضم بمعنى الدقيق كما في قوله
واشتعل الرأس شيبا لا يخفى انه اسند في الاية
الفعل القائم بالحال اى الشعر الى المحل اى الرأس لاشتراف
الحال وشيوعه في المحل فالتشبيه بالاية تقتضي ان يكون
هنا السيلان للحال اعني المطى لكنه اسند مجازا الى المحل
اى الاباطح فالباء ليت للتعدية بمعنى الاذهاب فانه
ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى فالباء للملابسة او بمعنى في لان
الكلام على القلب فاصله سالت المطى بالاباطح على
القبط الحلى بفتح الحاء وسكون اللام بالفارسية پيرايه
وجمعه الحلى بضم الحاء وتشديد الياء والقبط قبيلة فرعون

تار السامری هو شخص سبک فی عهد موسی ع
حلیا علی شکل العجل فزعم انه الاله وهو موضع القا
ظله المناسب ظلمته بدل ظلمه وهی حسیا انت خبیر
بان کشف الضوء لیس بحسی الا ان یقال بحسبیة مثله نظر الی
ان الحاصل بالمصدر حسی یستتبعها بضوء هذا مبنی علی جعل
الظلمة وجودیة ففیه اشکال لان الی ویمکن ان یجاب
عنه بان النهار عبارة عن مجموع المدة المعلومة فالواقع
عقیب المدة جمیعها الدخول فی الظلام وذلک عار
وجه الانکار ای اوله اغبرتنا ابانها ولحومها فهذا
استفهام علی وجه الانکار ای لم غبرتنا الابل ولحومها
والانتفاع بها جائز شرعا وعقلا یقال غبرته بکذ وبکذا
وریطة بفتح اسم امرأة وتلک شکاة الخ واوله
وعیرها الواشون انی احبها ثم الشکاة بمعنی الشکوی
واقوی فیه بحیث وتعلیله لا یقتضی ذلک والمستعار له
التبلیغ فیه ان التبلیغ لا بعدی بالبا اصلا فالمناسب ان
المستعار له الفرق بین المعنی والبطل کما نشعر به قوله
والمعنی ابن الامر الخ ثم ما فی قوله بما یامر مصدریة او موصولة
والعاید محذوف ای بما یؤمر به من الشرایع وینبغی ان یعلم
ان التعدیة بالبا فی طریقة التجوز والا فالصدع بمعنی الشق

والکسر المتعدی بنفسه علما فی کتب اللغة قول کما فی الاعلام
المشهورة الخ وانما الحقت تلک الاعلام باسما الاجناس
دون المشتقات لان تلک الاوصاف خارجة عن الاعلام
کما فی اسما الاجناس لا داخلة کما فی المشتقات وانما
یصلح للموصوفیة الخ انت خبیر بان المجاز المرسل لا یتحقق
الا اذا اتصف المعنی المقیقی بالملزومیة فلا یجری ذلک
ایضا فی المشتقات الا تبعا ولم ینقل ذلک عن القوم
بواسطة دخول الزمان فیه ان التعبیر عن الماضی بالمستقبل
او عکسه بعد من باب الاستعارة کذا ذکره والیه
ان هذا الاستدلال یفید ان لا یعتبر التشبیه اصلا
فی الافعال والمشتقات والحروف بل اکتفی بالتشبیه فی
المصادر والمتعلقات لکنهم اعتبروا التشبیه والاستعارة
تبعا فی الحروف علی وجه السرایة فی المتعلقات بعد
استقامته باستارة الی منع الاستقامة من وجهین احدهما
ان کلام الحرکة والزمان یقع موصوفا مثل حرکة سریعة
وزمان طویل مع انه لیس حقیقة وذاتا بالمعنی الذی ذکره
الشارح المفتاح نعم یمکن ان یفسر للطایق بوجه لا یرد
علیه ذلک وثانیهما ان المدعی هو ان الفعل والحرف
لا یقع مشبها به والدلیل یقتضی امتناع ان یصیر مشبها

واجب بان اقتضا التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما
عليه ليستلزم اقتضا كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه
اقول لايخفى انه لا يلتفت الذهن قصدا وتفصيلا الى اتصاف
المشبه به بوجه الشبه كما يظهر للمنصفين فلا يلتزم ان يكون
المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم عليه تامل
قوله غير مستقيم على مذهب المصرفيه ان هذا مسلم عنده
لكنه لم يدع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي ولفظه
بل انه يقدر التشبيه بين العداوة والداعي ثم يستعار اللام
الموضوعة لترتيب العلة لاجل ترتيب غير العلة فيذكر المستعار
منه دون المستعار له وهذا كاف ولا تفريع المراد منه ما هو
اعم بحسب اللفظ والمعنى اذ كرام يليام احدهما بعد تمام
الاستعارة وقرينتها اى شارعا في الضحك الخ يعني
انه قد تجاوز حد التبسم الى الضحك فيكون ضاحكا حالا
باعتبار التوسعة في زمان التبسم او الحال مقدرة
واما اذا كان التبسم من مراتب الضحك فالحال مؤكدة
بضحكته بالفتح على ما فهم من الصحاح اذا تبسم الى
لكن المفهوم من تاج المصادر ان الضحك محمولة على
تجوزا والثالث من شحمة الترشيح تربية الولد
باللبن قليلا قليلا حتى تقوى على المص ويقال ايضا ترشيح

للوزارة تنزلي وتامل لها هذا ترشيح يظهر
بالنسبة الى قوله له دون مقذف لانه لا يختص بالمستعار له
على ما سبق معناه في اول الاستعارة ودون اظفاره
لم يقلم الا ان يراد انه ليس من عادة جنه وشانه التقليم
والا فقد يوجد في بعض افراده الان ايضا ذلك وينبغي
ان يعلم ان لم يقلم للمبالغة في النفي المبالغة ونظير
ذلك قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد ومبناه بالتذكير
في النسخ المصححة بتصحيحه قدس سره اى مبنى الترشيح
واما تانيث الضمير على ما في اكثر نسخ المطول فالرجع
الى الاستعارة لكنه قد سبق ان مبناها على التناسي
فيقع التكرار مع ان السوق يابا ه حتى يظن
باللام وصيغة الماضي هو الرواية واللام للابتداء على
ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على
الماضي المتصرف بدون قد مما لا يجوزه الجمهور ويمكن
ان يجعل اللام في جواب القسم المحذوف مع قد
مع جده اى مجد الاصل فان قبل معنى البنا على الفرع
ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف
الاستعارة فان المراد من اللفظ المستعار الاصل
اى المشبه قلنا المستعار في صورة الاستعارة

اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء ان الاصل ای المشبه عين
المشبه به فلا يرد عليه انه ينافی ما سبق من انه مبنی علی علو
القدر لا مبنی علی علو المكان وقد وقع فی بعض اشعار العجم
الخ فيه انه ينافی ما سبق من انه لو لم يقصد تناسی التشبيه و
انكاره ما كان للتعجب والنهی عنه جهة اللهم الا ان يقال
التناسی فی نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة او
التشبيه واما المجاز المركب الخ اقول لا يخفی ان الهيئة
التركيبية موضوعة للالتيام والانتزاع او الوقوع واللاوقوع
ولا فايدة فی تشبيه شئ منها وذلك لان المقصد من قولنا
انی اراك مثلا تشبيه التردد المعنوی بالتردد الحسی
بلا تشبيه الهيئة الحاصلة لاحد المترددين بالآخر
تامل فيقدم رجلا الخ المراد بالرجل ههنا الخطوة
يعنی يخطو خطوة الاقدام وخطوة الی خلف لكن القدام
بالنظر الی موضعه الاول والخلف بالنسبة الی موضعه عند
الخطوة الاولی لان ذلك حالة المتردد فافهم
لا يغير الامثال ای من حيث التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع علی ما فهم من شروح المفتاح
لان الاستعارة الخ وايضا المثل علی ما فشا
استعماله فلو غير لم يكن اللفظ المتداول بينهم فلا يعقل مثلا

بالصيف ضيعت الخ ذكر فی الصحاح المثل بدون
الباء وجعل الصيف منصوبا علی الظرفية وقال الاصل
خوطبت بالمثل امراة كانت تحت رجل موسر فكرهته
لكبره فطلقها فتزوجها رجل معسر وبعثت الی زوجها
الاول يطلبه شيئا فقال الزوج ذلك المثل قول امر مخصص
الخ الاختصاص بالاضافة الی المشبه الفيت بالفاء
بمعنی وجدت الحرزة المحرز بالتحريك الذی ينتظم
الواحدة حرزة معاذة هی بمعنی التعويذ
ولا بقيا ای رحمة وشفقة اسم من ابقيت علی فلان اذا
رحمته به قوامها ای قوام الدلالة فيه محل مناقشة
لان الدلالة فيه متصور بالاشارة بفم الانسان
المتكلم لا يمكن ان يوجد بدون اللسان تامل
اسر عكن الخ خطاب للزوجات الطاهرات فی مرض الموت
كما هو شان الكناية الكلام شبه بالكناية فی الاشعار
الی المقصد بلا تصريح ای سلاسة السلوك ابلغ شدن اندوه
وعشق من التاج واقصر باطلا لا يقال اعتبار القلب
لازم لانه ذكر فی كتب اللغة يقال اقصر عن الامر اذا امتنع
عنه وهو قادر عليه لانا نقول ذكر صاحب الاساس من المجاز
اقصر المطر اذا امتنع مع ان فی اسناد المذكور الی الباطل

بدون اعتبار القلب اشعارا الى ان شغله به لا عن
اختيار فالصبى على هذا الخ فالصبى بالكسر مقصورا
مصدر بمعنى الميل المذكور لكن الانسب ان يجعل ههنا على
الحالة التى للانسان عند الميل الى الهواء فوجه الشبه الاشتغال
التام بتوابعها كما فى جانب المشبه به اى جهات التيسير
ويمكن ان يحمل على ما يمال اليه ويرتكبه من الجرائم والشهوات
ويحتمل ايضا جعل المصدر الصبى على هذا بمعنى آخر اى كونه
صبيا ويجوز حمله فى كل من وجهى الاستعارة على معنى واحد
بتاخذ اى يجتمع و بمنزلة قولنا فى اصطلاح
وفيه بحث كما لا يخفى ويمكن الجواب بان السكاكى الى
الفرق بين هذا الجواب وبين ما اشار اليه بقوله اللهم
الا ان يقصد الى ان اللحوظ فى هذا مطلق الوضع ودفع
ان يحمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما اشار اليه
الوضع بالتحقيق ودفع ان يجعل ذلك متناولا للوضع
بالتاويل ايضا وفى كليهما نظر وجه النظر اما فى
الاول فظ واما فى الثانى فهو ان الوضع الذى به التخاطب
معهود بين المخاطبين فى الموارد الجزئية لا بين صاحب
التعريف ومخاطبه و الراجع الى معنى الكلمة احترز
عن المجاز الراجع الى حكم الكلمة وهو الاعراب نحو قوله

تعالى واسئل القرية حيث اعربت القرينة بالنصب الذى
حكم المضاف المحذوف اى الاهل واحترز بالتضمن للفائدة
عن الكلمة الموضوعة لحقيقة ثم الحقايق مع قيد المستعملة
فى ملك للحقيقة بدون القيد بمعونة القرينة وصف
احدى صورتين اراد بالوصف الاول اللفظ الدال
على الصورة المشخصة بها واتى عبر عنها به لان اللفظ
كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثانى معنى البيان
فكان قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة
الاخرى فيجب ان يريد الخ يعنى كما لم يدخل المجاز العقلى
والراجع الى الحكم فى المجاز بالمعنى المذكور يجب ان يتناول
الراجع الى المعنى المجاز المركب ليصح حصر المجاز فى اللغوى
والعقلى والا لبطل لان المجاز المركب ح داخل فى المجاز
الذى هو مقسم وقد خرج عن المجاز المتضمن للفائدة
على تقدير تخصيصه بالمفرد ثم كثرة الاعتبارات
انما ان ذلك باعتبار المواد ادنى مناسبة الخ
وهو ان كلا من الخيال والوهم قوة باطنة متعلقة
بما لا يتحقق حسا وعقلا على انهم الخ الاولى التمسك
بما فى كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال
خيل اليه انه كذا على ما لم يسم فاعله من التخييل والوهم

وهذا الاساس قال افعل ذلك على حيلك اى على
مارايك نفسك وشهوتك واوهمت قوله نعم
يتجه ان يقال الى انت خبير بان مخالفة القوم فى
اصطلاح جيد بلا سند غير مستحسنة ولما كان هناك
مظنة سؤال الاظهر ان يجعل كلام المصنف منعا لكون تلك
الاضافة دليلا على استعمال لفظ المشبه فى المشبه به حقيقة
واختار السكاكى الخ فان قيل يجوز العكس
ايضا وفى كل منهما تعليل الاقسام فلا ترجيح احدهما
على الآخر قلنا لايجوز اعتبار التبعية فى مثل اعجبنى لسان
الحال . بجعل قرينتها الخ لايجرى فيما اذا كان القرينة
حالية نعم يمكن ان يعتبر الاستعارة بالكناية فى اجزاء الكلام
وبهذا ظهر اى باعتبار السكاكى الاستعارة بالكناية
فى قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع الا ان
هذا لايدفع الاعتراض عن السكاكى لانه لما جعل نطقت
مستعملا فى امر وهمى لايمكن من قبل السكاكى اختيار لفظ
الاستعارة التبعية حقيقة لا مجازا ودفع الاعتراض
عنه بان الكنية لاتستلزم التخييلية وذلك لانه اضطر
آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية فان نطقت
فعل يستعمل فى غير الموضوع له باعتبار المشابهة واذا

كان

كان ذلك المعنى المستعمل فيه امرا وهميا وجد التخييل ايضا
وفيه نظر الى قد كتب قدس سره بخطه هكذا وفيه نظر
لان السكاكى قد صرح بان نطقت ههنا امر وهمى كاظفاره
المنية المستعار للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
الحقيقية ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان امرا محققا
عقليا على ان هذا لايجرى فى جميع الامثلة ولو سلم يعود
الاعتراض الاول وهو وجود المكنى عنها بدون التخييلية
ويمكن الجواب بان المراد بعدم انفكاك الاستعارة
بالكناية عن التخييلية ان التخييلية لاتوجد بدونها فيما شاع
من كلام الفصحا اذ لانزاع فى عدم شيوع مثل اظفار
المنية الشبيهة بالسبع وانما الكلام فى الصحة واما وجود
الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشايع على ما قرره
صاحب الكشاف فى قوله تعالى ينقضون عهد الله وصاحب
المفتاح فى مثل انبت الربيع فصار الحاصل من مذهبه
ان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون استعارة تخييلية
مثل اظفار المنية ونطقت الحال وقد يكون استعارة تحقيقية
على ما ذكرناه فى قوله تعالى يا ارض ابلعى ماءك ان ابلغ استعارة
عن غور الماء فى الارض الخ استعارة بالكناية عن الغدار
وقد يكون حقيقة كما انبت الربيع الى ههنا تم كلامه

اقول قوله يمكن الجواب الخ جواب عن قوله ولو سلم
يعود الخ اخره لا عن اصل الاعتراض لانه قد سبق انه قد صح
بان نطقت امرءة حمى فاضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة
التبعية قوله كان يكون وجه الشبه الخ الاولى تركه
لانه شرط الصحة لا شرط الحسن فلو قد يخلو ذلك فيكون وجه
الشبه غير مبتذل قوله يعني ان المرضي الخ حاصله ان المتجنب
في الناس اي الزاهد عن الدنيا غير الوجود قليل
في كثير فيكون عدد المائة في الكثرة وتعينت الاستعارة
فلا يكون التشبيه اعم من الاستعارة تأمل بلغت اترابه
الاتراب جمع الترب وهو بالفارسية همزاد
غير صفة ولا نسبة لو قال المطلوب بها الموصوف لكان
احسن كقولنا كناية قولنا بمعنى مقولنا وقولنا وحي
الى بدل وبيان عنه وكناية حال وهذه غير البعيدة
بالمعنى الذي سيجيء اي باعتبار الواسطة وانت خبير بانه
يجوز ان يعتبر البعد في هذا القسم ايضا باعتبار ما
بان يختص صفة لموصوف ويكون لهذا الصفة لازم
فيذكر لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف نوع
خفاء وكان ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزامه
لها في عرفنا اظهر من ان يخفى نعم كون سبب البلاغة

لازمة له في الخارج خفي ان السماحة هي بمعنى الندى
اي الجود في اللغة لكن الحكيم الطوسي قال السماحة
بذل شيء على طيب النفس مع انه ليس بدله واجبا والندى
سهولة الانفاق للمال الكثيرة في امور جليلة انتفع
للعامة على وجه يقتضيه الحكمة المصلحة والمروة حصول
رغبة صادقة في التجلي بالافادة وبذل لا بد منه او ازيد
قال في باب الهمزة من الصحاح المروة الانسانية
ولك ان تشدد وذكر جمهور الفقهاء الشافعية المروة
التبسر بسيرة امثاله في زمانه ومكانه وقيل هي التوقي
عن الادناس وقيل ان لا يعمل في السر ما يستحي منه في العلانية
وقيل التوقي عما يسخر منه وقال الفقهاء من ترك المروة
ليس الفقيه القبا، اقول المفهوم من المروة في العرف
سعة الاحسان في انفاق المال وغيره كالعفو عند القدرة
قوله وفيه نظر قيل وجه النظر ان قسم الشيء يجوز ان يكون
اعم من المقسم وفيه ان الاصل المتبادر من التقسيم ذكر
جزئيات الكلي الصادق عليها المتمايزة بفصول متغايرة
وما يشبه ذلك والقول باعمية القسم على سبيل التسمح
ويمكن ان يوجه النظر بان التفاوت لا يتعدى
الى بكلمة الى الا يتضمن امرا والمناسب ههنا الاتقام

فيرد عليه ما يرد على الانقسام تامل ان قلت الوسائط
مع خفاء الاخره الاولى ان يقال ما ذكر في الايضاح
يدل ذلك والا فان كان فيها نوع خفاء الرمز لان
قولهم عرض القضاء رمز بلا واسطة اصلا الايماء
والاشارة الى وكان وجه المناسبة في التسمية
امنه اذا لم يكن قيد زايد في التلويح والرمز يعين الاهم
الدال على مطلوب الاشارة ابلغ من الحقيقة انظاهر
ان صيغة التفعيل من المبالغة لامن البلاغة اى
يتصور معانيها المشهورة ان حقيقة العلوم المسائل
او التصديق بها او الملكة لا تصور المجهولات وما يتعلق
بها لكنه ذكر في شرح المقاصد ان الصناعة قد يجعل
عبارة عن عدة اوضاع وتنبيهات واصطلاحات ويؤيد
ذلك جعل التصورات الحقة داخلة في حقيقة الحكم
على ما قيل راجع الاتحاد المعنى اولا وبالذات
تشكل بالمشاكلة التي من المحسنات البديعية المعنوية
فان الظاهر ان حسنها باعتبار ايهام التجنيس اللفظي
اذ العلاقة المصححة فيه المصاحبة اللفظية تامل
ما سماه بعضهم تذييلا التذييل بالدار المهملة والجيم
من الديباج حضر مرفوع خبر بعد خبر لان القصيدة

على حركة الضم وازور اى عدل قوله فودى
الراس جانباه قوله رثالى الرئ رحمت نمود
وتعدى باللام قوله ودخل فيه اى في الطباق الخ
يمكن ان يقال انه داخل في مراعات النظير بل الاظهر ان
المطابقة انما هو جمع الضدين والمراعات جمع الاشياء المتناسبة
المتوافقة واما المقابلة فهي المركب منهما فهي اخص من كل
منهما بحسب التحقيق لا المحل زهد في ما عند الله زهد
في الشئ وعن الشئ اذا رغب عنه ولم يرده وفرق
بينهما فقد اخطأ كذا في المغرب في صفة الابل
اى باعتبار الضعف والهزال المعطفات الحنيات
يقال عطف للعود وعطفه حناه بمعنى دوتا كرد اورا
منحونة يقال نحت العود تراشيدن اورا محصل البيت
ان الابل المهازيل في شكلها ودقة اعضائها شابهت
تلك العصى بل ادق منها وهي السهام المنحوتة بل ادق
وهي الاوتار فكانه بل للانتقال الى سهم قوله وهو يطبع
الاسجاع السجع الكلام المقفى يقال طبع الدراهم اى
ضربها وطبع السيف اى عمله قال المصراذا عرف الروى
مهنا بحث فان الروى على تفسيره الحرف الذي يبنى
عليه القصيدة فيقال لامية مثلا وظاهره انه يجوز

ان يعرف الردى ومع ذلك لايدل ما قبل العجز
من الفقرة او البيت عليه كما في قوله ع ولبئر
الذى حرمته بحرام ع فانه يجوز ان يكون العجز
بمحرم او حرام تامل لوقوعه اى ذلك الشئ في
صحته ولايخفى ان المشاكلة ليست بحقيقة وهو ظاهر
ولا مجاز لعدم العلاقة ولايخص سوى التزام
قسم الثالث في الاستعارة الصحيح والقول بان هذا
نوع من العلاقة فيكون مجازا هكذا يستفاد من شرح
المفتاح وانت خبير بان المصاحبة في الذكر بعد استعمار
اللفظ والعلاقة يجب ان يكون متقدمة ليلاحظ
ويستعمل لاجلها بل العلاقة هي المجاورة في الخيال
كذا قيل ولا خفاء انه لا يلتزم في صورة المشاكلة المقارنة
الخيالية الا عند استعمار اللفظ فقط ومجرد ذلك
لا يصلح للعلاقة وقال في شرح الكشاف في تفسير
قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا وظ كلامهم
ان مجرد وقوع هذا اللفظ في مقابلة ذلك جهة التجوز
ولا خفاء انه يمكن في بعض صور المشاكلة اعتبار
استعارة لكن الكلام في مطلق المشاكلة بينهما في قوله
اطبخوا لي جبة اقول المتبادر من الكشاف وتفسير القاضي

بهما ان الاستعارة في مقابلة المشاكلة تامل نجد
مضارع متكلم حيث اطلق النفس على ذات الله
تعالى فيه اشكال لان معنى النفس ذات الشئ مطلقا
على ما في الكشاف والصحاح فلا يكون اطلاقها عليه تعالى
محتاجا الى اعتبار المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى
كتب على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التقديرية في تلك
الاية غير ظاهر ولا يحتاج اليه ولذا اختار قدس سره
في وجه المشاكلة انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم
في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي
تامل لكنه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في وجه اطلاق
النفس على القلب لان ذات الحيوان به يكون وبهذا
مشعرا باختصاص النفس بذات الحيوان فلا يجوز اطلاقها
عليه تامل ولزمني اللجاج مجاز عن الملزوم
اضاخت يروى بالذكير والتانيث معا معنيان
قريب وبعيد سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين
اذ النبا يلايم اليد ولايخفى انه يلايم القوة ايضا
لكنه انسب بالبدء فتامل اذ نزال النما يصف الزرع
قدرته حيث قال اذا انزل المطر بارض قوم ونبت الكلا رعيا
وان كانوا كارهين ولم يلتفت الى بعضهم فيبقى القضا

بالغين والضاد المعجمتين لكن مقصورا نوع من الشجرة
بالفارسية باغ ومعنى البيت زيد الله تعالى هذا الموضع والمكه
بما يزيد غاؤهم ونضارتهم وان شبوا واوقدوا تجر
التضاخ قلبي واحرقوني بنار الهوى التي تشتعل بنار الغضا
وهو ذكر متعددا لا توحيد الضمير الراجع الى اللف
والنشر الى انهما نوع واحد من المحسنات نعم ولكن باعتبار
احتمال الحال يعني هذا التعيين بحسب المعنى في الواقع
لكن الضمير صالح بحسب اللفظ للرجوع الى كل منهما
وانت حقف المحقف بكسر الحا التقى بفتح النون
مقصورا ومعناه بالفارسية توده ريگ وحاصل
البيت كيف اخرج من حبك وداعي الحب من حسن
العين واعتدال القامة وعظم الكفل موجودة وردفا
بكسر الراء الكفل وينبغي ان يعلم ان المنصوبات تمييزات
عن النسبة الشبيهة اي انت تشبه القضيب قدا اي شبه
قدك بقده والمراد باللحظ العين تجوزا او
مختلطا عطف على معكوس الترتيب علت بالجاشع
اي على هذا قوله ان الثبات بفتح الهمزة لكن رواة
الفتاح على الكسر على ضيم بفتح الضاد المعجمة
وسكون الياء المنقوطة من تحت على الخسف

بفتح

بفتح الحا المعجمة يشتجر الشجر الظاهر بالشين
المعجمة والجيم المشددة ومنه الجمع مع التقسيم الفرق
بينه وبين التقسيم ان ذكر المتعدد ههنا على الاجمال ثم
على التفصيل واما الفرق بينه وبين اللف والنشر باعتبار
تعيين الاضافة الى كل متعدد ههنا بخلاف اللف والنشر
جمع ربض بتحريك الباء قاد المقانب اقصى
شربها نهل على اللشكيم وادنى سيرها سرع لا يعتقل
بلد مسراه عن بلد كالموت ليس له رى ولا شبع
اقول القود كشيدن كذا في الصحاح ودكر في الصحاح
قدته وانقاد والمقانب جمع المقنب بكسر الميم وهو جماعة
الخيل على ما في الدستور والنهل الشرب الاول والتام
العطشان والريان ايضا وجمعه النهل والشكيم دهانة
اللجام ويكنى بها عن الشدة كذا في الدستور ففي الكلام
مبالغة من حيث ان شرب الخيل ابتداء ما هو النهاية في وقت
الشكيم المانعة عن الشرب ووقت الشدة والسرع
مثل الضعر بمعنى السرعة والاعتقال الاحتباس المقانب
هي بالقاف والنون العساكر شقا الروم الاولى
ان يقال جمع الروم تحت حكم الشقا والتابيد
من مبدا معين الى في صل الآية على هذا التوجيه الكائنين

فيهما من وقت دخول اهل الجنة واهل النار النار
الى ما لانهاية الا وقت مشية الله تعالى فانه ليس الكل
كذلك قوله تعالى عطاء غير مجذوذ للاحتراس ودفع
ان الاستثناء باعتبار الانقطاع نظرا الى البعض فعلى
هذا لايرد ما قيل من ان خلود كل شخص في الجنة لاتصور
الا بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الفناء من حكم
الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم واما حمل
الاستثناء على ان اهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو
اكبر واجل وهو رضوان الله تعالى ولقائه ففيه ان الرضوان
ايضا في الجنة والآية لاتدل على ان النعيم هو اثمار
الجنة فضلا عن حصرهم ونعمهم في ثمرات الجنة
اللهم الا ان يقدر مضاف اى في نعيم الجنة ويعتبر
الحصر بمعونة المقام تامل حفي بالقناء ومشايخ
القناء مصدر قنى بالكسر واقناه اعطاه ما يقتنى قال
شارح الابيات الصواب رواية من روى بالفتح اى
الكريم فكنى به عن نفسه وبالمشايخ عن اصحابه لكثرة
تجاربهم في امور الحرب بحيث لا تقارفهم اللئام
النقاب فكانهم مرد من حيث انه لم ير لهم
ما يكون من التجريد به اعلم ان صاحب الكشاف

حوز

جوز ان يكون من البيانية للتجريد الا ان الشارح
ذكر في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط
الاسود من الفجر من كون من البيانية تجريد الكلام لسعة
اشد اقها الشدق بكسر الشين المعجمة كنخ دمان جمعه اشداق
لابس لامه وهي بالهمزة قوله مثل الفنيق هو بفتح
الفاء وكسر النون قوله اى الا ان يموت استثناء على
سبيل المبالغة والا فالموت ليس داخلا في البقاء قوله
لا ينافي التجريد قال قيل مبنى الالتفات على ملاحظة اتحاد
المعنى والافتنان في التعبير عن معنى واحد بطرق مختلفة
ومبنى التجريد على اعتبار التغاير ادعاء فكيف يتصور
اجتماعهما قلنا يكفي في الالتفات والافتنان اتحاد
المعنى في نفس الامر ولا ينافيه اعتبار التغاير ادعاء
الا يرى ان صاحب المفتاح جوز ان يكون فايدة
الالتفات في مثل تطاول ليلك ان المتكلم لشدة
المصيبة وقع شاكا في اتحاده مع نفسه فاقامها
مقام مكروب فخاطبها مسليا لها فلا ينافي الالتفات
ان يعتبر المغايرة ايضا بحيث ينتزع منه مصاب
آخر نعم لا يلزم ذلك المغايرة والانتزاع في الالتفات
ولم انتزع منه جوادا الخ ينبغي ان يعلم ان قوله

ولا يشترط عطف على تركيب والضمير لمن فالتجريد اولا
في جنس الممدوح وثانيا في الممدوح فضيه من المبالغة
غير متناه فيه اى فجر بالغ الى الكمال والنهاية في التبليغ
في الاصل والاعراق في المناسبة بين معانيها الاصلية
والاصطلاحية ان التبليغ في الاصل مد يدة بعنان
فرسه ليزيد في جريه والاعراق استيفاء النازع في القوس
مدها والغلو مجاوزة الحد في الامر يصرع احدهما
اى صرعه بنفكندش الطلق بفتح الطاء واللام تك دو
دراكا بكسر الدال في يكادو زيتها يضيئ انت خبير
بان هذا لا يظهر على مذهب المتكلمين القائلين بالقدر
المختار ويتجالس الجواهر الفردة التي تركب منها الاجسام
اذ يجوز اضاءة الزيت بلا مس نار اللهم الا ان يبنى
الكلام على متفاهم العرف وعقلهم والعوام وعادتهم
عشبر بسكون الثاء المثلثة بكسر العين وفتح الباء
المشناة فوقت ورثيما فتحوا حاصله زمان فتح
اليمن ومنه المذهب الكلامي وهو ايراد الاقوال
لا يخفى انه شاع في عرف العرب وساير الناس الاستدلال
سيما بالخطابة والجدل لكن الشايع في الكلام الاستدلال
البرهاني فلا يناسب ان تسمى بالمذهب الكلامي

الاستدلال

الاستدلال بالمقدمات المستلزمة على تقدير التسليم كما
لا يخفى ملوك واخوان لا يلايم في ذلك المقام ذكرهم
بلفظ الاخوان قوله بسبب تائلك وتفوقه عليها
هذا تقرير شيء باعتبار التشابه بين السحاب نفسه وعطاء
الممدوح في علو الطبقة لكن السحاب صارت محمومة لملاحظة
التفوق ولا يخفى ان المناسب اعتبار المشابهة بين
عطاء الممدوح وعطاء السحاب لكنه يلزم ان يدعى ان مطر
السحاب كان في الاصل عطاء ثم صار عرق الحمى بسبب تفوق
عطاء الممدوح الا ان يقال المعنى ان السحاب مما علمت
سابقا وشاهدت من الاثار ان بائله الممدوح يكون
اعظم من نائلها صارت محمومة موقع سطوة عرق الحمى
وفيه من المبالغة ما لا يخفى الرحضاء بضم الراء وفتح
الحاء المهملتين والضاد المعجمة اى شدة النطاق
هي بكسر النون كالمنقطعة كمر على ما في المهذب وفرق صاحب
دستور اللغة بينهما فقال النطاق ميان بند واما في
الصحاح فان النطاق شقة يلبسها المرأة فليس
بمناسب في المقام الكلب الكلب الثاني بكسر اللام هو
الذي ياكل لحم الناس الجمع اى انفع بناة
مكارم البناة جمع البانى كالقضاة جمع القاضي

واساة كلم الساة جمع الآسي فا الاسود والآسي اي مداوا
الجراحة والكلم الجراحة فتفرع على صفهم الخ فان قيل
الظ ان المتفرع المتاخر هو المشبه لا المشبه به قلنا المراد
بالتفريع ههنا يعني ان الاول يذكر الثاني ويشعر به وانه
كالمقدمة والتوطئة للثاني فجعل الثاني متفرعا عليه
في الذكر سواء كان في الثاني حرف التشبيه اولا وهو
ظ بان الظ ان يقال ضروب لقوله فيما بعد ومنه ضرب
آخر وكانه زعم ان المشهور منه الضربان الاولان
بيد اني الخ قد اختار صاحب المغني الابيد ههنا
بمعنى اجل ونقل عن ابن مالك وغيره ان بيد بمعنى غير
كما في قوله تعالى ولا عيب فيهم غير ان الخ فيكون من الضرب
الاول وكان وجه ان الاستثناء من مضمون الكلام
اي لا قصور اصلا في فصاحتي بوجه غير اني الخ الا ان صاحب
المغني قال ان بيد بمعنى غير لا يكون الا استثناء منقطعا
فلو جعل بيد في الحديث بمعنى غير كان من الضرب الثاني
كما ذكر في الكتاب ههنا ووجهه انه اذا قال انا
افصح العرب توهم انه ليس من القرشيين وغيرهم بل
من جنس غير العرب فافهم واعلم انه روي في الصحاح الحديث
بلفظ سيد بالميم لغة في بيد لكن رواية النهاية بلفظ

بيد بالباء

بالباب ومنه ضرب آخر ينبغي ان يعلم ان الاستثناء
في هذا الضرب متصل حقيقة بخلاف الضربين السابقين
فانه منقطع فيهما او في حكمه زاحر زجر الطير
كبر وارتفع لكنه الويل هو المطر الكبير القطر وجهان
آخران في المدح الخ اقول بل وجوه منها الاشارة الى
كمال همته حيث لم يلتفت الى طول العمر فنظر الى درجات
الآخرة والثاني انه لم يكن ظالما الخ قيل يجوز ان يغلب
حسناته او يتوب بعد الظلم فلا يتناوله كون القتل
ظلما تامل وهو شموله المدح او غيره اعلم الخ
اقول لا يناسب تعداد كل منهما على حدة بل المناسب
جعل الادماج محسنا ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره
كما لا يخفى اقلب فيه اي في الليل الخ اقول الظ
ان المسبوق السهر والحزن والمراد الطول ومنه
التوجيه الخ ذكر بعضهم ان هذا من المحسنات الراجعة
الى المعنى واللفظ معا تامل وهو احتمالهما توجيهين
مختلفين الخ لا يخفى انه بعد جعلها منه بمجرد ذلك اذا
اعتبر في مفهومه عدم استواء المعنيين قطعا تامل
كيف الكلك للضب ظاهره هزل لكنه في الحقيقة
جد باعتبار نسبة المخاطب الى الرذالة فانه مما يعد

عنه الاشراف ويرتكبه الارذال مالك مورقا
بهو حال عامله ما في مالك من معنى الفعل وسوف اخال
الى اخال اعتراض بين سوف وما يقتضيه من معنى الفعل
وقد حذف مفعولاه والتقدير سوف ادرى اى اخال
علمي بحالهم حاصلا يعني ما ادرى في الحال ان اشراف
قبيلة حصن رجال ام نساء وفي الثاني من الزمان
اعلم ذلك وقد تحقق عنده انهم رجال لكنه سلك
طريقة التجاهل مبالغة في الذم قول ان تقع صفة في كلام
الغير كناية الى الظاهر بحسب المعنى ان المراد بالصفة
الواقعة كناية في الاية ما يدل على ذات باعتبار
معنى كالاغر وبالصفة التي روعي اثباتها للغير المعنى
القايم بالغير كالغرة فاختلف الصفتان لكن
المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن ان يقال
باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتهما بالمعنى
الثاني باسما الممدوح الظاهر ان يقال باسم الممدوح
الا ان يعتبر عطف ابانه على الممدوخ فلكل من الممدوح
وابانه اسم وفي اعدادها الى الظاهر انه لا حاجة
اليه في اخراج نحو السباق والساق ويمكن ان يقال
التام ان يتفقا في انواع الحروف بعد حذف الزوايد

تامل

تامل ما مات الخ كلمة ما موصولة ومن بيانية
له والمعنى كل كرم اندرس فانه يجئ عند الممدوح
ولا جام لنا ما الذي الخ لا يخفى ان الاول مركب من اسم
لا وخبرها والثاني من الفعل والمفعول لكنه مفرد نظر
الى الضمير المتصل وان كان منصوبا لكنه بمنزلة جزء
من الفعل وقد يعتذر عن كون لفظ جامنا ايضا
مركبا بان احد الطرفين في التام مركب والآخر
قد يكون مركبا وقد يكون مفردا كذا يستفاد من شرح
المفتاح قول حية البرد الجنة في الاول بالباء وفي
الثاني بالنون اما مفرط الخ بمعنى المجاوز
للحد فمفرط في الامر والثاني بمعنى المقصر من التفريط
اى التقصير شرك الشرك حبالة الصياد
وهي التي يصاد بها جدى جهدى اى خطى
من الدنيا مجرد جهدى واتعاب نفسي في تحصيل المطالب
لا الوصول اليها او المعنى ان خطى وبختي من اتعاب
نفس لامن الاب والجد او على كونها للتبعيض
لا يقال هذا يرجع الى الوجه الاخير لانه ايضا
يحتاج الى حذف الموصول لانا نقول هذا الوجه على ان
الجار والمجرور مفعول بلا حذف كما ذكر قدس سره

في قوله تعالى ومن الناس من يقول الى ان الجار والمجرور
مبتداء بلا حذف لاخبر متعلق بمحذوف اثر
من عطفه عطف الرجل جانباه وحركة العطف كناية
عن السرور من الجوى بالجيم المفتوحة بين
الجوانح اى اضلاع الصدر وبينه وبين كنتى
الى الكن بالكاف المكسورة والنون المشددة الستر
والمراد بها ههنا البيت يعنى الحايل بينى وبين بيتى
ليل دامس اى مظلم وطريق طامس اى مختفى الاثر
فيصعب الوصول اليه اذ لم يقع الانعكاس
الى هذا على تقدير اعتبار الالف والتاء فى العورة
والروعة فان الحرفين لم ينعكس لكن الثانى
يقلب على الترتيب تامل حسامه بضم الحاء
السيف القاطع حتف لاعدائه هو الموت
بالفارسية كور من سماء السبا اسم رجل
وقيل اسم ارض ان الجمع بين اللفظين الاشتقاق
ينبغى ان يعلم انه لابد من ان يقال بعموم هذين القيدين
الملحقين بالجناس لاقسام الجناس او يعتبر فى تفسيرهما
بقرينة المقام قيد فخرج لهما اعنى مع عدم الجناس
الحقيقى الا بتاويل بعيد قال الشيخ الرضى وقد يقع

المفرد موقع المثنى فيما يصح ان ولا يفترقان كالزجلين
وقريب منه قول الشاعر وعيناى فى روحى فمن اجل ذا ترى
الى على الدار الا لمام النزول التقليل والتعريج
على الشئ الاقامة عليه بها اهلها مبتداء وخبره
فى موضع مفعول حدثتها مقيلها المقيل فى الاصل
فى ظهيرة والمراد بها موضعها او صفة مقيدة بهذا
على تقدير ان يعتبر وصف المعرج بالقليل قيل تقييد المعرج
بكونه فى ساعة بحسب المعنى تامل دعانى فهلا لكما
الخ والمعنى اتركانى يا صاحبى فى الملام الذى حملكما
عليه السفه فان الحب الذى الآن الشوق جذبنى اليه
فتمكن فى قلبى فلا يوثر فى الملام اذ البلابل الخ يعنى
اذا ترنمت الطيور فى الربيع فارل الحزن بشرب
الخمور جمع بلبال بفتح الباء فمشعوف بابات
الخ هذا ابيات فى وصف اهل البصرة والفا للتفصيل
اى منهم الصالحون ومنهم دون ذلك والقصد
بهذا الى ان البصرة مصر جامع المنتهم الخ هذا
شكاية عن جميع الناس او عن طايفة مخصوصة والمعنى
املت هولاء وجوت منهم مطالبى ثم تاملتهم وتصفحت
كثيرا منهم فلاح وظهر لى انه ليس فيهم احد يحصل عنده

مطلوبی لان القافیة الی دلیل علی ان السجع
عند السکاکی نفس اللفظ او غیر ذلک ذکر الفاضل
شمس الدین القیس فی عروضه المشهور ان القافیة
بعض الکلمة الاخیرة فی البیت بشرط ان لا یتکرر تلک
الکلمة بعینها ومعناها فان تکررت فتلک الکلمة
هی الردیف والقافیة فیما قبل تلک الکلمة فان تحرک
الحرف الذی قبل الحرف الاخیر فی الکلمة التی القافیة
فیها فالقافیة فیه الحرف الاخیر فی تلک الکلمة مع الحرکة
السابقة علیها کما یقال بالفارسیة نظم رخ نور ونوع قمر
دارد وان کان ذلک الحرف الاخیر ساکنا فالقافیة
الحرف الاخیر الا الحرکة کما یقال بالفارسیة نظم ای نرگس
پر خمار تو مست فالقافیة التاء والسین مع حرکة
المیم وذلک اذا لم یلحق بالکلمة الاخیرة حرف بمعنی الجمع
وغیره والا فالقافیة الحرف الاخیر الا الحرکة کما یقال
نظم سرخی چشم مستشان فالقافیة حمته احرف
مع الحرکة یطبع الاسجاع الطبع الختم او عمل السیف وغیره
والاول هو الاظهر وقد یختلف الوزن فقط انت
خبیر بان ما ذکره لا یناسب فی الموزی فانه فی اقسام
تواطؤا الفاصلتین الغیر المختتمین ورنا حیث قال

وان لم تختلف فی الوزن الی آخره ان یوتی قرینة
الی انت خبیر بان الایلاء جعل الشیء قریبا فی شیء فالنظ
ان المفعول الاول قرینة اقصر والمفعول الثانی قرینة
کما لا یخفی وقد تقرر ان الاولی باقامة مقام الفاعل المفعول
الاول لا الثانی کما فی هذا المقام وقد وجد فی بعض النسخ
توتی قرینة القصر علی ان یکون فی الاتیان وعلی الجملة
قدر الشارح قرینة الاولی مفعوله الا انها بمنزلة الفاعل
تامل ای صار ذا دری هو خروج النار فی الزند
بفتح الزاء وسکون النون معناه بالفارسیة آتش زن
مها الوحش الخ خبر مبتداء محذوف وقوله قفا الخط
خبر بعد خبر والخط بفتح الخاء موضع بالیمامة ینسب الیه
القناء ای الرماح والمعنی تلک النساء مها الوحش
حیدا او مقلة لکن هذه النساء اوانس وتلک نوافر
وهن شبیهة برماح الخط فی حیث القدرة لکن الرماح
موصوفة بالزبول وقد هن بالنضارة والطراوة
فاعجم لما لم یجد الی هذا مدح للممدوح باعتبار
مبارزته للاسد فالضمایر المستکنة للاسد ای
فاخز عنک حین لم یجد مطعما فیک واقبل حین علم
انه اذا هرب لحقته اعلم ان فیک لیس وزن عنک

بحسب علم التصريف لكنه على وزنه بحسب العروض
اى التوافق فى الحركة والسكون لا فى خصوصية
الحركة فصح البيت مثالا للجمع تامل وهل كل مودته
الى الاستفهام للانكار والمقصر وصف الشاعر حليله
فبين الاحلاء بالوفاء والاعتاب اى الايقاع
فى العتب اى المشقة قوى الحبل اى طاقات
الحبل الرداء هو بالكسر والمد حبل تشد به المتاع على
البعير والجمع ارديه فمن زعم انه كان ينبغى الى
انت خبير بان المعنى الذى ذكره الشارح قدس سره
غير ظاهر فى العبارة تامل وكذكر ميات تدل
على الصفة الا انها داخل تحت الكناية تامل
فانك انت الطاعم الكاسى اى حاصل القدرة الطعام
والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة
ويحتمل ان يراد انت الطاعم الكاسى لما قدره الله تعالى
وقوفا بها صحبى الخ وقوفا نصب على الحال والعامل
فيه قفا فى البيت السابق كانه قيل قفا بنك
حال وقوف اصحابى واسكانهم على مطيتهم والوقوف
جمع واقف كالشهود والشاهد والمعنى قفا حال
كون اصحابى واقفين على مطاياهم اى لاجلى وانا

تمت

قاعدة تحت رواحلهم بتلك المنازل يقولون لا تهلك
لاجل الحزن وتحمل الصبر واظهر الناس خلافه فى
نفك فى الحزن هذا آخر ما قصدنا ايراده من الفوائد
اللطيفة والفوائد الشريفة التى اخذت بعضها
من مشاهير الائمة الاعلام ومفاخر الائمة الكرام اعلى
الله تعالى درجتهم فى دار السلام الى يوم
القيامة واستخرجت كثيرا منها بفرجتى الفريحة
وفكرى الحريحة على شرح التلخيص المسمى
بالمختصر فى فن المعانى والبيان
المنسوب الى حاجى لازال كاسمه
المسعود سعدا فى الجنان
فى شهر سنة ست وثمانين
وثمانمائة